

**FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG**



مركز مساواة
Mossawa Center
מרכז מוסאווה

دليل الحقوق الثقافية

إعداد وإصدار
مركز مساواة ومؤسسة الرواد

2014

إعداد: مركز مساواة ومؤسسة الرواد
تحرير ومراجعة لغوية: رؤى للترجمة والنشر
انتاج: عرين عابدي - زعبي

تصميم: وائل واكيم

كانون الأول 2014

هذا الإصدار ينشر ضمن مشروع مجتمعي ينفذ بالتعاون مع مؤسسة الفرديخ إبرت وبعض المساهمات كتبت ضمن مشروع «الثقافة حقوق وفضاءات» والذي ينفذ بالتعاون بين مركز مساواة، جمعية الرواد للثقافة والمسرح وجمعية المشغل وبدعم من الاتحاد الأوروبي



المقالات والآراء المنشورة تعبر عن مواقف كاتبها
المقالات لا تعبر عن موقف مؤسسة فرديخ إبرت أو الاتحاد الأوروبي
يمنع إستخدام إصدارات مؤسسة فرديخ إبرت لاستخدامات تجارية

مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب

شارع سانت لويس 5، ص.ب. 4471 - حيفا 31043

هاتف: +972 4 8555901/2 | فاكس: +972 4 8552772

Email: mosawa@rannet.com | Website: www.mossawa.org

الهيئة الادارية

أحمد غزاوي، محام
د. نافح حج يحيى ، دكتور اسنان
غسان طنوس، محام
توفيق حصري، مراقب حسابات
رشدي الماضي، مربّي واديب
ديما شحادة - دعييس، مستشارة استراتيجية ، ومجندة موارد
ليلى شريف، معلمة
د. خالد فوراني، علم الانسنة
هزار الحادي، محامية

طاقم المركز

جعفر فرح، مدير
رانية لحام-غريب، نائبة مدير- مرافعة دولية وتجنيد أموال
نضال عثمان، مستشار قضائي وادارة مشاريع
سيمون جدعون، مدير حسابات داخلي
رزين طبراني، إدارة مكتب
سلمان ناطور، مدير مشروع الحقوق الثقافية
عرين عابدي، مركزة العمل الجماهيري ومشروع الحقوق الاجتماعية والثقافية
سامح عراقي، مستشار قانوني
اياذ سنونو، اقتصادي
جواد قاسم، محامي
رشا عيساوي، متمرنة محامية
نعيم كنعان، اعلام

لجنة المراقبة

نبيل سمور، مربّي ورئيسا لمرشحي الجبهة في نقابة المعلمين
محمود اغبارية، مهندس
عنان ابو رحمون، محامي
شادي شويري، محامي

مراقب الحسابات المعين من قبل الهيئة العام:
عزات شلون



الفهرس

7 **دليك الحقوق، الثقافية**

القسم الأول

9 **ثقافتنا، ذاكرة وطموح / الكاتب سلمان ناطور**

القسم الثاني

24 **ثقافتنا بين التشريم والتميز**

24 اعداد المحامين: سامح عراقي، جواد قاسم، رشا عيساوي

القسم الثالث

45 **اللغة، الثقافة والتراث / د. يوسف جبارين**

15 **في مفهوم الفكر والإبداع / رشدي الماضي**

العربية كلغة أقلية في إسرائيل من وجهة نظر مقارنة /

53 **أيلت هرئيل-شليف**

الحقوق اللغوية: حق اللغة في الوجود،

73 **والبقاء، والتطور، والنماء، والوحدة / بقلم: حسن ملواني**

80 **الإعلان العالمي للتنوع الثقافي- اليونسكو**

92 **المرافعات الدولية والمحلية / حكمت بسيسو ورنبال الكردي**



دليل الحقوق الثقافية

نضع هذا الدليل بين أيديكم كجزء من مساهمتنا كمؤسسة حقوقية في تطوير الخطاب المجتمعي في التربية على حقوق الإنسان. ويصدر هذا الدليل كجزء من مشروع مجتمعي تربوي يهدف إلى صياغة أدبيات تساهم في التربية على القيم الإنسانية التي تحمي الأفراد والمجموعات في أنحاء العالم كافة. يمرّ مجتمعنا بتحديات جدية في تحصيل الحقوق الفردية والجماعية، مثل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونضيف إليها الحقوق الثقافية التي هُمّشت في ظلّ غياب الحقوق الأساسية.

نضع تحت تصرّف الطواقم التربوية والاجتماعية هذا الدليل الذي يشمل أدبيات محلية وضعها الكاتب سلمان ناظر، وتحليلاً لسياسة تمويل المؤسسات الثقافية كتبه طاقم المرافعة في مركز مساواة، ودليل المرافعة الذي قامت بتطويره مؤسسة الرواد، وأدبيات عالمية صاغتها الدول الأعضاء في اليونسكو، وأدبيات عربية تُعنى بالحقوق اللغوية.

تجاهلت المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، الحقّ في الثقافة وبدأت تطوّر أدبيات في هذا المجال خلال العقود الأخيرة فقط، وفي هذا الدليل نستعرض بعض الوثائق الدولية في مجال الحقوق الثقافية وبعض المقالات التي تتعامل مع موضوع اللغة والثقافة في المنطقة العربية. واخترنا استعراض موضوع اللغة الأمازيغية والحوار حول هذا الموضوع في دول المغرب العربي كنموذج للحوار حول مكانة الثقافة واللغة في الدول العربية.

نأمل أن يستفيد المعلمون، العاملون مع الشباب، طلاب المدارس وطلاب الجامعات من هذا الدليل ليتمّ تدوير أهمية الثقافة وأهمية نشرها بمختلف أنواعها. للإنتاج الثقافي أهمية مركزية، ولنشر الثقافة مسؤوليات تتحمّلها

المؤسسات المنتجة للثقافة والسلطات المحليّة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والحكومات إلى جانب دور المؤسسات الدولية. وفي ظلّ سياسة التمييز التي يعاني منها مجتمعنا على المستوى الفرديّ والجماعيّ تحمّلت المؤسسات الأهلية ومنتجو الثقافة والأحزاب السياسية مسؤوليات دعم الثقافة وإنتاجها وتوزيعها كجزء من مقاومة وتحديّ السياسة الحكوميّة. تستحقّ هذه المؤسسات التقدير على عملها ويستحقّ المبدع كلّ الدعم ليستمرّ في إبداعه رغم الظروف الجمّة التي تهمّش الإبداع الثقافيّ. يصدر الدليل بالتعاون مع صندوق فردريخ إبرت وبدعم منه، وهو مؤسسة المانية غير ربحية ملتزمة بالنهوض بقضايا السياسة العامة في روح القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية.

كما نرى في هذا الإصدار مساهمة هامّة ضمن مشروع «الثقافة حقوق وفضاءات» الذي طوّره مركز مساواة بالتعاون مع مؤسّسة الرواد (مخيّم عايدة) وجمعيةّ المشغل (حيفا) بهدف تمكين المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ، وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي. «الثقافة لا تقتصر على الإنتاج والفضاء، فهي حقّ علينا الحفاظ عليه وتطويره وتحصيله. نشكر كلّ من ساهم في تطوير هذا الدليل وسمح لنا بنشر مقال كتبه آملين أن يعمل كلّ من يراجع هذا الدليل على تطويره وتوسيع استخدامه.

جعفر فرح

مدير مركز مساواة

القسم الأوّل

ثقافتنا، ذاكرة وطموح

عن الكاتب سلمان ناطور

لم تكن معركة بقاء، صمود وتطور الفلسطينيين الباقين في وطنهم محصورة فقط في قضية الأرض والحقوق القومية والمدنية بمفهومها العام فقط، إنما امتدّت إلى التفاصيل الحياتية واليومية أيضاً، فالبقاء كان ولا يزال يعني لنا الحياة الكريمة في الوطن، والصمود يعني المواجهة الدائمة لسياسة التمييز وتشويه الهوية، والتطور يعني مواكبة روح العصر بالرغم من قلة المصادر، وكل ذلك يعني جودة الحياة ومضمون الوجود الإنساني الحضاري بكل تجلياته. ومن هنا فان مسألة الحياة الثقافية تصبح مركزية في شكل الوجود الإنساني والقومي والشخصي للإنسان الفلسطيني في البلاد. بعد 66 عاما على تشتيت الشعب الفلسطيني وبتر أوامر وطنه جغرافيا وحضاريا ومحاولات إلغاء منجزاته الثقافية ومعالمها على الأرض، وفي ظل نظام مارس ولا يزال سياسة تمييز ضد أهل البلاد العرب الذين تمسكوا بوطنهم، وبعد محاولات لمسح هويتهم الثقافية، وإشاعة العدمية القومية بين الأجيال التي ترعرعت تحت طائل حكومات إسرائيل، بعد كل ذلك ورغمما عنه، حافظ العرب الفلسطينيون في إسرائيل على هويتهم القومية وانتماؤهم الوطني وثقافتهم العربية، ومع ذلك فان المخاطر ما زالت محدقة، فما تغير جوهر سياسة الحكومات الإسرائيلية ولا شكل الصراع في الشرق الأوسط وتأتي إسقاطات العولمة لمساندة سياسة إشاعة العدمية القومية بين الأجيال الصاعدة.

لقد حددت هذه الثقافة انتماءها إلى شعبها الفلسطيني وأمتها العربية والإسلامية وإلى الثقافة الإنسانية، وقدمت في ظروف غير طبيعية عطاء زاخرا بالمضامين الفكرية وراقيا بالأدوات الفنية وأصبحت صيانة هذه الثقافة وتطورها إحدى المهمات الوطنية الملقاة على عواتق كل الأطر المعنية وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والمنظمات العربية الأهلية والمدنية والحزبية. التصور المستقبلي لتعزيز وتطوير هذه الثقافة يقوم على وضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار كل مكونات الثقافة الفلسطينية في البلاد، حاضرها وكيفية تطويرها.

في وجوب أن يكون الإنسان حراً...

يولد الانسان حراً والقيد الأخير الذي يتحرر منه ساعة الولادة هو حبل الولادة الذي يقطع مع تنفس الهواء خارج الرحم وبعد ذلك تبدأ عملية فرض القيود من الملابس وحتى القوانين والأحكام المدنية ومنها ما يفرض عليه بشكل قمعي ومنها ما يقبله الانسان نفسه برضاه وموافقته وذلك لتنظيم علاقاته الاجتماعية والحفاظ على أمنه وسلامته وبقائه. حقوق الانسان هي كل ما للإنسان ساعة ولادته والتي تدعم الحق الاول وهو حقه في الحياة الكريمة. وما يأتي بعد هذا هو إما سلب حق من حقوقه أو استعادته.

بدأ الصراع على الحقوق عندما قرر الانسان أن يطبق مقولة «أنه مخلوق اجتماعي»، أي بداية تشكيل المجتمع البشري بأشكال مختلفة من الخلية الاسرية وحتى الدولة وهذا يعني وضع الأنظمة التي ترتب العلاقات بين الأفراد أنفسهم وبينهم وبين مجتمعهم وما يحدث عادة هو أن هذه الأنظمة تتحول إلى أدوات قمع وكبت للحقوق والحريات ومصادرتها لتبدأ المعركة الأبدية من أجل استردادها.

حاضنة، وصراع بين تيارين ...

في قراءة سريعة لتجربتنا الثقافية في العقود الستة الماضية نتوقف عند عدد من العلامات الفارقة التي تبرز خصوصية هذه المرحلة وكانت الثقافة خير من عبر عنها:

أولاً: انقسمت الثقافة الفلسطينية والأدب بشكل خاص بين تيارين متميزين حتى منتصف السبعينيات ، تيار ثقافي يعمل بالتنسيق مع الأحزاب الحكومية والحكم العسكري ويقبل تعليمات الحكومة الاسرائيلية وبرعايتها وتيار الثقافة الوطنية المناهضة للسلطة والتي أنتجت أدب المقاومة.

ثانياً: من منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات تراجعت ثقافة السلطة وتعززت الثقافة الوطنية وأصبحت هي الأكثر انتشاراً وقبولاً في الداخل والخارج. ثالثاً: نشأت وتطورت الثقافة الفلسطينية في الداخل بتأثيرها المتميزين برعاية «حاضنة»، كانت السلطة الاسرائيلية الصهيونية (بمؤسساتها الرسمية والهستدروتية وجهاز التعليم وصحفها ومكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية- جهاز المخابرات لتوجيه السياسة الحكومية ازاء المواطنين العرب) حاضنة التيار الاول وكانت الحركات الوطنية (حركة الأرض وتنظيمات التيار القومي، والحزب الشيوعي ومؤسساته الثقافية والجهوية) حاضنة التيار الثاني.

رابعاً: في مطلع التسعينيات سقطت حاضنات الثقافة الفلسطينية، السلطوية والوطنية. الانهيارات التي أصابت المنظومة الاشتراكية وحركات التحرر في العالم كان لها تأثير مباشر على الثقافة الفلسطينية في الداخل والتي كان على مبدعيها أن يسبحوا في بحر عميق بعد تحطم قواربهم ومنهم من نجا واصل ومنهم من غرق أو تعب وتوقف، ومن جهة أخرى ادركت السلطة الإسرائيلية وأجهزتها أن هذه فرصتها لاستعادة موقعها وتأثيرها لكن بأساليب جديدة فأقامت دائرة الثقافة العربية وخصصت الميزانيات الشحيحة وبدأت تبلور تيار الثقافة العربي

بطابع إسرائيلي. حالة مريكة جدا، فالتيار بأبطاله ومنتجيه اسرائيليون والثقافة عربية وحتى يمكن أن تعرف فلسطينية و ضد الاحتلال لكنها لا تتجاوز خطاب اليسار الصهيوني الإسرائيلي.

خامسا: كان لتوقيع اتفاقات أوسلو (1993) ولمسار المفاوضات بين منظمة التحرير والحكومات الاسرائيلية واعتبار فلسطينيي الداخل شأنًا اسرائيليا، تأثير كبير شكل صفة أصابت بالأساس التيار الوطني في الثقافة وقد شعر ابطاله أنهم ضحية خيانة وأنهم فقدوا القضية التي دافعوا عنها في أدبهم وابداعهم وهي تحرير الوطن والعودة والسلام العادل، وبدأت تتبلور اتجاهات لفك ارتباط المبدع الفلسطيني بقضية شعبه التي صودرت منه، فمنهم من ذهب إلى «الثقافة من اجل الثقافة، والفن من اجل الفن» ومنهم من ذهب إلى الآخر الاسرائيلي وإلى مؤسساته وحتى لغته. وبقي جزء مهم متمسكا بثوابته يناطح طواحين الهواء ويصارع الريح.

سادسا: بدأت تتبلور، منذ بداية ال 2010 ، من جديد ملامح الشبكة الثقافية الفلسطينية وأنشأت من جديد شبكات تخصصية في المسرح والمكتبات والفنون التشكيلية والادب تعمل على تحصيل حقوق المواطنة في تمويل المؤسسات الثقافية متحدية التدخل في المضامين وحرية الأبداع. وعادت المؤسسات الوطنية الفلسطينية وبعض الانظمة العربية إلى التداخل في دعم المشهد الثقافي الفلسطيني المحلي دون ان يكون هناك تخطيط إستراتيجي يضمن حرية الابداع والتعبير ويتواصل مع الجمهور الواسع المفروض ان يستهلك الانتاج الثقافي.

الإنسان، الأرض والحرية

الثقافة العربية الفلسطينية المعاصرة ليست وليدة النكبة ولا هي ثقافة مهاجرين، بل هي حاصل النتاج الحضاري التاريخي التراكمي لكل من عاش على هذه الأرض عبر آلاف السنين، من بقي فيها أو من مر عليها، وهي ذات جذور أصيلة

و متنوعة وثرية في مركزها ما أنتجت الثقافة العربية الإسلامية التي كانت عبر أكثر من خمسة عشر قرنا منفتحة على ثقافات الآخرين تأخذ منها وتعطيها. ولذلك فإن أي مشروع ثقافي فلسطيني وطني لا بد إلا ان يعتمد على هذا الموروث الثقافي التعددي.

إن مائة عام من الصراع على الأرض وفقدان السيادة الفلسطينية عليها، يحتم على أي مشروع ثقافي فلسطيني وطني أن يجعل من الأرض بطلا ثقافيا، أن يعود إلى ما في باطنها ويتأمل ما على ظاهرها. هذه الأرض غنية بالآثار القديمة، آثار الحضارات التي نشأت وتطورت عبر آلاف السنين وتشكل جذور حضارتنا المعاصرة وما كشف منها يتعرض للتدمير والنهب والتزييف. وهذه الأرض تزين ظاهرها معالم حضارية راقية منها ما هو قائم منذ آلاف السنين ومنها ما صنعه أهلنا وأباؤنا قبل أن يشردوا وقبل أن تحتل هذه الأرض حينما كانت فلسطين كلها ورشة ثقافية وحضارية.

الإنسان، الأرض والحرية، ثالث يشكل أعمدة الثقافة الفلسطينية التي تقوم عليها وحدتها، وسؤال الثقافة الأول في الظروف الراهنة هو: كيف ننهض بهذه الثقافة استنادا إلى ذلك وبالرغم من الواقع السياسي المعقد والمشتت لتخلق هذه الثقافة رافعة لتعزيز مكانة الإنسان الفلسطيني وحماية أرضه وتحقيق حريته في وطنه؟

في خلال أكثر من ستين عاما عرفت الثقافة الفلسطينية حالات عديدة من النهوض والركود، تأثرت دائما بالواقع السياسي سلبا أو ايجابا، وكان السياسي يفرض مناخ الثقافي ولعل في المقارنة بين فترة العشرين عاما قبل أواسلو مع العشرين عاما بعدها أفضل دليل على هذا الواقع غير الطبيعي.

منذ تأسيس منظمة التحرير في أواسط الستينيات ووضع الأسس لمشروع ثقافي شامل، تجلى لاحقا في تشكيل مؤسسات ثقافية بينها مراكز الأبحاث واتحادات

المبدعين من كتاب وفنانين ومؤسسة للسينما ودور النشر والصحافة الأدبية وكلها عملت في اطار المشروع السياسي الأخلاقي العادل وفي خدمة الهدف السامي: التحرير، منذ ذلك الوقت وحتى بداية التسعينيات، حيث بدأت تتزعزع أعمدة الثقافة الثلاثة بأفكار تجزئة الانسان والأرض وقيم الحرية ، عندها أصيبت الثقافة الفلسطينية بخلل بنيوي همش دورها التاريخي ووصلت حالة التجزئة إلى مستويات دنيا من التشتت والوهن والعلاقات اللاتطبيعية بين المثقفين والسياسيين وبينهم وبين أنفسهم. وهذا واضح للعيان ولا حاجة إلى تشخيصه هنا.

مشروع الثقافة الفلسطينية – حقوق وفضاءات

في يوم دراسي نظّمه مركز مساواة في مدينة شفاعمرو في شهر اكتوبر 2010 بحضور وزيرة الثقافة الفلسطينية، أعضاء كنيست ورؤساء سلطات محلية تقرر اقامة مشروع ثقافي للنهوض بالثقافة الفلسطينية في الداخل وانطلق المشروع في نهاية العام (2011) تحت عنوان «الثقافة الفلسطينية – حقوق وفضاءات»، وحدد أهدافه بما يلي:

« صياغة خطة شاملة للنهوض بالحياة الثقافية في المجتمع الفلسطيني في داخل الخط الأخضر، وتمكين المجتمع الثقافي الفلسطيني عن طريق الدعم المؤسستي والجماهيري للنتاج الثقافي وبناء قدرات المنظمات الثقافية الفلسطينية والجهات الفاعلة أفرادا ومؤسسات وتعزيز الحقوق الثقافية للمجتمع الفلسطيني من أجل العمل على تحصيلها، كما يهدف المشروع إلى توثيق التلاحم الثقافي مع كافة أجزاء الوطن وفي الشتات، تجسيديا لوحدة الثقافة الفلسطينية، كذلك سيعمل المشروع على تعميق التواصل مع الثقافة الأم، أي بين ثقافة الداخل والثقافات العربية في مشرق العالم العربي ومغربه. وتعميق التواصل الثقافي الفلسطيني العربي والعالمي.»

حدد المشروع فضاءات ثقافتنا الثلاثة وهي: الفضاء الفلسطيني والفضاء العربي والفضاء الكوني، وهذا يعني الخروج من القوقعة والانطلاق نحو عالم الثقافة شركاء ليس فقط في ما نأخذ بل أيضاً في ما نعطي. وجاء في تحديد الاهداف: «علينا أن نطور ادواتنا وأن نبحث عن قنوات تواصل متفرعة وان ننظم العلاقات في ما بيننا فلا يمكن ان تبني مشروعاً جماعياً والجماعة ممزقة تشتبك في ما بينها على خلفيات شخصية أو قبلية او عقائدية كلها معادية للثقافة فكراً وممارسة. علينا أن نحول الرؤيا إلى قضية نتجند لها ونجند الآخرين، ونحن هنا أيضاً ملزمون بأن نحدد علاقتنا بالآخر الاسرائيلي اليهودي وبثقافته وقد علمتنا تجربة الستين عاماً أن هناك ثلاثة أشكال لهذه العلاقة: الاشتباك، الحوار والتحالف. هنا يكمن دورنا الوطني الثقافي لأننا في الخط الامامي: أن نشتبك مع من يجب الاشتباك معه، أن نتحدى ونصارع ونبنتصر على الثقافة العنصرية والفاشية التي تلغي وجودنا، وان نحاور قوى ليبرالية مضللة أو جاهلة او خائفة ولكنها ترغب في الحوار الثقافي وتنبذ العنف والتعصب وتعتزف بحق الآخر في الحياة الكريمة. وأخيراً، يجب أن نبني تحالفات مع قوى تقدمية تناضل من اجل سلام عادل وضد أي شكل من اشكال التمييز والعنصرية والقهر القومي والفكر الاستعلائي والكولونيالي.

بين الإسرائيليين اليهود عدد كبير من هؤلاء ونحن مكلفون بالبحث عنهم ومساندتهم لأنهم يتعرضون لقمع وإقصاء ويتحدون بكل قواهم وإرادتهم.

آذار الثقافة...

«آذار الثقافة» هو استحداث في إطار مشروع «الثقافة الفلسطينية حقوق وفضاءات»، احتفاء بالثقافة بشكل عام وبالعربية والفلسطينية بشكل خاص، إذ يكرّس شهر آذار من كل عام تحت هذا العنوان لأنه يجمع عدداً من الأحداث الثقافية الفلسطينية (13 آذار هو اليوم الوطني للثقافة الفلسطينية، و 30 آذار

هو يوم الأرض) والعالمية (8 آذار هو يوم المرأة العالمي، و 21 آذار هو يوم الأمّ واليوم العالمي لمكافحة العنصرية). وتكتسب هذه المناسبات جميعاً طابعاً ثقافياً وحضارياً ونضالياً أيضاً. ولا شك في أن تكثيف النشاطات الثقافية في كافة أنحاء الوطن من الجليل إلى النقب يحدث حراكاً يحفز على التنشيط والمبادرة طوال أيام السنة.

لقد ارتأينا أن نكرس شهراً كاملاً للثقافة بإحداث حراك إبداعيّ مكثف مع حلول الربيع وارتباطاً بهذه المناسبات، للتأكيد على وحدة الثقافة الفلسطينية وعلى أن ثقافة الداخل هي جزء لا يتجزأ من الثقافة الفلسطينية والعربية والعالمية أيضاً، وهي الفضاءات الثلاثة التي تشكل عاملنا الثقافي، نحن المنغرسين في وطننا ونخوض معركة البقاء والحرية ونشيد كياننا الحضاريّ والروحيّ أسوة بكل جماعة تحبّ الحياة وتؤمن بما قاله شاعرها: «على هذه الأرض ما يستحقّ الحياة» (محمود درويش). كما إننا نقوم بهذا الحراك لإبراز دور الثقافة في بلورة الهوية القومية والانتماء للأرض والوطن وتعريف الأجيال الناشئة بالثقافة الفلسطينية، ماضيها وحاضرها وتنشيط المؤسسات الثقافية والتربوية في الداخل ضمن مشروع وطني ثقافي لتشبيك العلاقات بين هذه المؤسسات.

نحن نعتز بثقافتنا لأنّها تطورت وارتقت رغم كل ظروف القهر والتمييز العنصري، ولكن الأهمّ من ذلك كلّهُ هو لأنها تقوم على أسس التعددية الثقافية والتعدّد وفيها متّسع لكافة التيارات والانتماءات وقدرة على الحوار مع الآخر وهي متعدّدة المجالات وتشمل الأدب والمسرح والفنون الأدائية والتشكيلية والسينما ومختلف أنواع النتاج الإبداعي.

من هذه الثقافة نحن ننطلق ولتحقيق هذه الأهداف نطمح وهذه هي سماؤنا، ولقد بدأنا قبل عامين وشهدت قرانا ومدننا نشاطات لافتة تحت عنوان «أذار الثقافة»، ولكن لم يكن كافياً لإحداث نهضة ثقافية عامة، وهذا أمر طبيعي في الظروف الموضوعية التي نعيشها، فأيّ حراك يحتاج إلى شحن دائم وتكرار

التجربة لترسخ في الوعي الجماعي. طبعًا لا نريد حصر الفعل الثقافي في شهر واحد بل أن يكون هذا الشهر انطلاقة دافعة لحراك ساخن طوال العام ويجدد طاقاته في كل آذار من كل عام.

أينما تحضر الثقافة تهرب الهمالات

يستشري العنف في مجتمعنا، فهل نعتمد على الشرطة كي تعيد الأمان إلى حياتنا؟ هل نعتمد على سلطة أكل الدهر عليها وشرب، احترام كلمة الأب والجد وكبير العائلة والوجيه وصاحب الجاه؟

هذه المفاهيم كانت سائدة في ثقافة المجتمع القروي الفلاحي الصغير ولكنها تفقد مفعولها في ثقافة الإنترنت والتلفزيون والانفتاح على العالم، فلا يبقى لنا وعلينا إلا أن نؤسس مشروعنا الثقافي الوطني العصري والحداثي على توظيف هذه الأدوات لخلق ثقافة راقية نافعة ومبدعة وتسهل على الجيل الناشئ فهم العلاقة بينه وبين جيل الآباء، وأن يكون محررًا من قيود الفكر القبلي والتعصب العائلي والطائفي والديني والقومي.

هنا تدخل الثقافة بكامل قوتها ومضامينها الانسانية والوطنية والتقدمية وهذا ما سنحاول تحقيقه عبر مشروعنا الثقافي.

وأخيرًا! مشروعنا الثقافي يهدف إلى نقل خير ما في ثقافتنا إلى العالم ونقل خير ما في ثقافة العالم إلينا، لكي نكون شركاء في بناء ورشة الحضارة العالمية وهذا يعني أن نناضل من أجل ضمان حقوقنا الثقافية كاملة وفي أسرع وقت.

تحديات إستراتيجية لتطوير الثقافة الفلسطينية

1. التراث الشعبي:

هو الموروث الحضاري الذي أنتجه الإنسان الفلسطيني في الماضي لتسيير حياته اليومية في كل مجالات الحياة مثل: الزي الشعبي، المأكل والمشرب، تقاليد المناسبات الاجتماعية، اللغة الشعبية، الفنون الشعبية وغيرها. في السنوات الأخيرة كانت هناك مبادرات فردية تعمل على صيانة هذا التراث في الناصرة وسخنين وأقيمت معارض متفرقة ولكن هذه المبادرات لم تحظ بدعم من المؤسسات. يستحق هذا التراث أن تقام له متاحف إلى جانب توثيق التاريخ الشفوي ونشره وحفظ المستندات والشعر والقصص والأدوات. وقد وقفنا إلى جانب التراثيين في جهودهم لبناء رابطة للتراثيين الفلسطينيين وتشبيكهم مع زملاء ومؤسّسات تراثية في باقي مناطق تواجد الشعب الفلسطيني.

2. الفنون المعمارية

تعتبر الفنون المعمارية من أهم مكوّنات الثقافة وقد تعرّضت هذه الفنون في بلادنا إلى تدمير وتشويه، وكذلك أهملت قرانا فن العمارة الفلسطيني المميز وأدخلت أساليب معمارية لا تنسجم وطبيعة بلادنا، ودون أي تفكير وتخطيط يجعل من البناء والعمار فناً جمالياً من ناحية ويلائم تقاليدنا وعاداتنا واحتياجاتنا المعيشية من ناحية أخرى.

3. الفنون التشكيلية

الفنون التشكيلية هي الرسم والنحت والتصوير والصياغة وقد تبارك مجتمعنا بالعديد من الفنانات والفنانين الذين أنتجوا ابداعات تشكيلية راقية جداً، بجهودهم الخاصة ومثابرتهم وبدعم متواضع من المؤسسات، وقد أقيمت أيضاً صالات عرض عديدة في الناصرة وأم الفحم وطمرة ودالية الكرمل وعكا وحيفا وأنشئ تنظيم

للفنّانين التشكيليين هو جمعية مثل «إبداع»، وهي تقوم بنشاطات هامة لكن بحاجة إلى دعم مثلما أن الصالات أيضاً بحاجة إلى دعم أكبر مما تحصل عليه.

4. الفنون الأدائية

تشمل التمثيل المسرحي والإيمائي والرقص والدبكة الشعبية والموسيقى والغناء، وقد قطعت هذه الفنون شوطاً بعيداً وحققت إنجازات كبيرة رغم الظروف الصعبة وشحّ الميزانيات، فهناك عدد من المسارح الناشطة وفرق الرقص وعدد كبير من الفنّانين الموسيقيين والمغنين المعروفين هنا وفي الخارج. كانت محاولات لإقامة تنظيم للفنّانين ولكنها لم تنجح. ونعمل بالتعاون مع جمعية المشغل على إصدار دليل هام في تعليم الموسيقى العربية، حيث تواجه عملية تعليم هذه الموسيقى تحديات كبيرة في غياب معهد أكاديمي للموسيقى والمسرح والرقص.

5. الأدب

كان الأدب ولا يزال أبرز مكونات ثقافتنا العربية الفلسطينية هنا وفي الخارج، وقد شهد في السنوات الأخيرة تراجعاً لأسباب عديدة منها التراجع في القراءة الأدبية وغياب دور النشر والندوات والمهرجانات الأدبية والتنظيمات الأدبية الجادة. وكانت محاولات عديدة لإقامة اتحادات للكتاب ولكنها فشلت وغابت عن الساحة الثقافية. لرابطة المكتبيين دور مركزي في تشجيع القراءة والإبداع والحوار بين المبدعين والكتاب والجمهور وخصوصاً طلاب المدارس. مساندة أمناء المكتبات في مهمة تشجيع القراءة وتطوير المكتبات في عصر الانترنت أصبح مهمة مصيرية في تشجيع القراءة والكتابة. كما تعاني دور النشر من التراجع عن القراءة ويتطلب الوضع الراهن دعم جماهيري وشعبي.

6. السينما والتلفزيون

النجاح السينائي والتلفزيوني حديث العهد في حياتنا الثقافية بدأ في العام 1984 مع تأسيس لجنة الجديد للسينما ونتاج فيلمين وثائقيين ولكن منذ منتصف التسعينات بدأنا نشهد نشاطا سينمائيا وتلفزيونيا متفرعا وأنتجت أفلام وثائقية وروائية راقية عرضت في مهرجانات دولية. يتطلب تطوير هذا القطاع بناء صندوق للسينما الفلسطينية، تعليم السينما في المدارس والكليات وبناء دور سينما شعبية تشجع مشاهدة الافلام المحلية والعالمية.

7. الصحف والمجلات الثقافية

في السنوات الأخيرة هناك تراجع في الصحف والمجلات الثقافية، فالملاحق الثقافية للصحف تنشر دون تحرير ويكثر فيها نشر ما لا يصلح للنشر كذلك غابت المجلات الثقافية الشهرية وبقيت دوريات غير منتظمة الصدور.

8. البنى التحتية الثقافية:

لغياب البنى التحتية مثل قصر الثقافة والسينما والمسرح والمكتبات المدرسية والعامية واستوديوهات تسجيل الموسيقى والصوت والتلفزيون وتحرير الافلام السينمائية دور مهم في غياب استهلاك الثقافة وتشجيع الابداع. وتستغل وزارة الثقافة غياب البنية التحتية لتشريع التمييز في تخصيص الموارد لإنتاج الثقافة. تتحمل السلطات المحلية إلى جانب الجمعيات الأهلية مسؤولية المبادرة وطرح مطلب اقامة المراكز الثقافية امام وزارة الاسكان وصناديق الدعم المحلية والعالمية.

9. التقسيم الجغرافي للانتاج والاستهلاكي للثقافة

تتركز المؤسسات الثقافية وغالبية مرافق نشر الثقافة للجمهور في منطقة الجليل

ما بين حيفا وشفاعمر والناصرة. وتفتقر مناطق المثلث والنقب إلى غالبية المرافق المطلوبة لمشاهدة وإنتاج الثقافة على أنواعها. كما تفتقر هذه المناطق إلى التشجيع المعنوي في إنتاج الموسيقى والرقص وحتى المسرح ويأتي جزء من غياب المشهد الراقص وحتى الموسيقي لأسباب فكرية يجب التعامل معها والتحاور حولها. في التصور الاستراتيجي لتطوير الانتاج واستهلاك الثقافة من المهم ان يتم الخروج من المواقع القائمة وتشجيع الابداع والكتابة والغناء والمسرح في المواقع المهمشة على الرغم من وجود قسم منها في مركز البلاد.

فيما يلي نماذج لمشاريع مطلوبة مقترحة لتطوير وتنمية الثقافة العربية الفلسطينية

1. إقامة لجنة قطرية تضم أصحاب هذه مبادرات وباحثين في التراث الشعبي لوضع خطة وطنية لصيانة وجمع هذا التراث.
2. إقامة متحف للتراث الشعبي.
3. تأليف موسوعة التراث الشعبي الفلسطيني.
4. عقد يوم دراسي للفن المعماري باشتراك مهندسين ومخططي مدن وفنانين بلورة فلسفة خاصة بالعمارة الفلسطينية في البلاد.
5. إقامة مؤسسات تعمل على حفظ الموروث المعماري العربي وذلك بموجب الأعراف والمواثيق الدولية وتشارك في مؤسسات قطرية ودولية مثل منظمه اليونسكو
6. إعداد كتب مصوره حول العمارة الفلسطينية في الماضي والحاضر .
7. دعم جمعيات فنانيين مثل «ابداع» وتوسيع صفوفها لتمثل كافة الفنانين التشكيليين.
8. إقامة متحف للفنون التشكيلية المعاصرة.
9. إقامة معهد عربي للفنون التشكيلية.
10. تنظيم مهرجان سنوي للفنون الأدائية يكون قطريا ويجمع كافة الفعاليات في مجال الفنون المسرحية.
11. تشكيل منظمة عربية لفناني الأداء.
12. إعادة تشكيل اتحاد للكاتب العرب.
13. دعم دور نشر محلية والمطالبة بتحويل ميزانيات النشر من وزارة الثقافة إلى دور النشر.
14. تنظيم حملة قطرية لتشجيع القراءة الأدبية.

15. إقامة صندوق لدعم الفيلم الفلسطيني في البلاد.
16. تشكيل منظمة للسينمائيين العرب تعمل على توحيدهم والبحث عن وسائل لدعم النشاط السينمائي وترويج الفيلم المحلي عربيا وعالميا.
17. تنظيم يوم دراسي لمحربي الصحف العربية يتناول موضوع الاعلام الثقافي.
18. العمل على إصدار مجلة ثقافية شاملة تصدر شهرياً وتنشر النصوص الجيدة كما تشجع حركة النقد الأدبي.
19. باص الفنون والمسرح والمكتبة المتجولة للوصول إلى المناطق النائية وخصوصاً المناطق غير المعترف فيها.

القسم الثاني

ثقافتنا بين التشريع والتمييز

اعداد المحامين:

سامح عراقي

جواد قاسم

رشا عيساوي

مقدمة

قدّمت لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية بواسطة مركز مساواة التماساً إلى المحكمة العليا (12/4351 مركز مساواة ضد وزارة الثقافة) لتطبيق المساواة في تخصيص ميزانيات الثقافة. لا يصحّ هذا المطلب الغبن التاريخي الذي لحق بالثقافة الفلسطينية في البلاد بسبب التمييز في الميزانيات واكتفاء السلطات بتقديم فتات فقط. هذا الفتات أساء في كثير من الأحيان إلى هذه الثقافة بدلا من أن يخدمها.

في الدعوى المرفوعة تفاصيل دقيقة حول أوجه التمييز ومقارنات مع أوساط أخرى تؤكد، بما لا يقبل الشك والتأويل، أن هذا التمييز ليس ناجماً عن إهمال ولا عن سوء إدارة ولا عن سلوك فردي لموظف أو دائرة، بل هو نتاج سياسة مثابرة هي، أيضاً، وليدة فكر وعقيدة عنصريين يحكمان سياسة الدولة التي تعتبر العرب الفلسطينيين مجموعة أقليات دينية ومذهبية، ينتمون إلى شرق متخلف عن الثقافة الغربية ويشكلون حجر العثرة في كينونة الدولة اليهودية. في المجتمع الديمقراطي متعدد الثقافات، حيث أن الحقوق الثقافية هي من أهم

الحقوق التي يتمتع بها المواطن أو المجموعات الثقافية، لا يقدم الدعم وفقاً للعدد البشري لهذه المجموعات، بل وفقاً لاحتياجات ثقافية ورؤية الدولة المستقبلية وخططها لتطوير هذه الثقافات بما يخدم مستهلكيها ومنتجبيها، أولاً، ثم متلقيها المباشرين وغير المباشرين.

هذا الالتماس لا يركز على النسبة العددية للفلسطينيين في وطنهم، وإن كان هذا معطى هاماً، (نسبتهم حوالي 20% وميزانية الثقافة المخصصة لهم 3%)، بل يركز، أيضاً، على احتياجاتهم الثقافية وعلى سد الفجوات التي نجمت عن الغبن التاريخي وهو يضع وزارة الثقافة والحكومة، وبالتالي الدولة، أيضاً، على محك الديمقراطية ومبادئ المساواة وحقوق الانسان.

ومهما كانت قرارات المحكمة بشأن الالتماس، فإن القضية ليست قضائية وحسب بل هي جماهيرية وسياسية، أيضاً، لأن التمييز يأتي من خلفيات سياسية، في صلبها التأكيد على يهودية الدولة وتسيير نظام الدولة بمجمله في اتجاه التهويد، على حساب المواطنة المتساوية والديمقراطية.

مكانة الثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل

الوضع القائم

ترصد وزارة الثقافة، سنويًا، للمؤسسات الثقافية ميزانيات كدعم حكومي للمساندة في إحياء وإنتاج الثقافة في البلاد. توزّع الميزانيات بموجب «معايير دعم» تضعها الوزارة، ويتوجب على المؤسسات استيفاء شروطها لتحصل على الدعم الحكومي. ويتوزّع الدعم على عدة أقسام، كالموسيقى، والمسارح، والرقص، والتراث، والسينما، والمتاحف، وغيرها. ويتضمّن كلٌّ من هذه الأقسام أعضاء يضعون بأنفسهم، معايير الدعم، والتي يفترض أن تكون متساوية وملائمة لاحتياجات المؤسسات الثقافية في مختلف أنحاء البلاد. كما يفترض أن تكون طريقة توزيع الميزانيات متساوية لتجيب على احتياجات مختلف المؤسسات الثقافية في الدولة، ولتلا تميّز الوزارة جمهورًا ثقافيًا عن سواه. وتنعكس هذه الفرضيات في المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وقّعت عليها دولة إسرائيل وأصبحت عضوًا فيها منذ عام 1991، والتزمت بموجبها بالتعامل المتساوي مع ثقافة مجموعة الأقلية في الدولة، ألا وهي المجتمع العربي الفلسطيني.

وجاء في الجزء الثاني من العهد: تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيّما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكةً إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصًا سبيل اعتماد تدابير تشريعية.

وتنصّ المادة 15 من المعاهدة:

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:

(أ) أن يشارك في الحياة الثقافية،

(ب) أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته
(ج) أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.
وتنصّ نفس المادة على التالي:

تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

وتنصّ مادة أخرى في المعاهدة التي وقّعت عليها دولة إسرائيل على ضمان «جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو رأي سياسي أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب».

في المقابل، يتوجب على الدولة العمل على الاهتمام بازدهار الثقافة العربية انطلاقاً من الحق في المساواة، المنبثق من قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية، والذي يعتبر بمثابة مادة دستورية لا يمكن تجاهلها أو تلافيها:

«إن مبدأ المساواة ملزم لكافة الأجسام العامة في الدولة. وهو ملزم، أولاً، للحكومة، للدولة نفسها. يسري مبدأ المساواة على كافة مناحي عمل الدولة. ويسري، بادئ ذي بدء، على رصد موارد الدولة. موارد الدولة، أكانت أرضاً أو مالا، أو غيرها من الموارد، تابعة لكل المواطنين، ويحق لكل المواطنين التمتع بها بموجب مبدأ المساواة، دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو أي اعتبار مرفض آخر». (ينظر إلى ي. زمير وم. سوبل، «المساواة أمام القانون»، مشباط وممشال، الجزء الخامس (1999) ص. 165).

تسعى الورقة إلى اقتفاء أثر الحق في المساواة، آنف الذكر، في مجال الرصد المتساوي للموارد المخصصة للثقافة وكيفية تطبيقه على أرض الواقع في تمويل المؤسسات الثقافية العربية، والتي تشتمل على 400 جمعية وسلطة محلية. وتبين الورقة أنّ توزيع الموارد المتبع اليوم ليس متساوياً، ولا يستوفي معايير الحد الأدنى

التي تحظى بها المؤسسات الثقافية الأخرى في الدولة، ويناقض الحق في المساواة. تعاني المؤسسات الثقافية العربية شحاً شديداً في المرافق التي تتطلبها احتياجاتها الأساسية. تحصل هذه المؤسسات، بحسب تحليل المعطيات الذي نشرته الوزارة للأعوام 2009-2011، أقل من 3,2% من مجمل الميزانية المخصصة لكل المؤسسات التي تعمل في المجالات الثقافية المختلفة. إنّ الوضع المزري للمؤسسات الثقافية العربية، إذ يحول استيفاء الشروط الدنيا للتمويل الملائم والعاقل إلى تعجيز، يمسّ الحق في الثقافة، والحق في المساواة وفي حرية التعبير وفي كرامة الإنسان وحرية.

انعدام التمويل العادل والملائم لاحتياجات المجتمع العربي

اعتزمت وزارة الثقافة عام 2012 توزيع ما يبلغ 642,185,000 (أكثر من ستمائة مليون) شيكل كدعم للمؤسسات الثقافية في البلاد. تقسّم ميزانيات الدعم حسب أقسام مختلفة. وتبيّن توزيع الميزانيات من قبل الأقسام المختلفة أنّ معظم هذه الأقسام موصودة في وجه المؤسسات العربية، وهي مخصصة فعلياً للمؤسسات اليهودية فقط.

أضف إلى ذلك أنّ كل منظومة اتخاذ القرارات في الأقسام الثقافية المختلفة تعتمد على لجان تكاد لا تتمثل فيها شخصيات ثقافية عربية. لقد وضعت هذه اللجان معايير تمسّ التوزيع المتساوي لميزانيات الأقسام المختلفة. وفي واقع الأمر، باستثناء البندين 73 و99، توزّع كل بنود الميزانية على مؤسسات يهودية ومؤسسات تعمل في البلدات اليهودية.

وتقرّر وزارة الثقافة بأنها لا توزّع الميزانيات حسب تصنيف قومي أو فئوي - وذلك رغم الخاصية اللغوية والثقافية والجغرافية للمجتمع العربي - بل حسب «تصنيف مهني» على حد زعمها. مما يؤدي إلى إقصاء جمهور كبير، أقلية قومية برمتها، من مجالات ثقافية مختلفة والتميز ضدها بمسوّغات «مهنية».

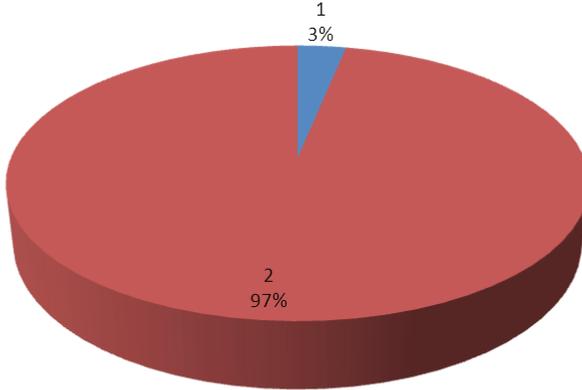
اعتمدت وزارة الثقافة ولم تزل تعتمد نهجاً تمييزياً تجاه المؤسسات الثقافية العربية والناشطة في القرى المدن العربية، وتخصّص لها ما نسبته 3,2% من ميزانيتها السنوية.

ميزانية وزارة الثقافة المخصصة للجماهير العربية سنة 2011 كنموذج.

يتضح من الاطلاع على توزيع الميزانيات المرصودة لتمويل مختلف النشاطات الثقافية العربية (بما فيها «الثقافة الدرزية» بموجب المسمّيات الحكومية) في السنوات الأخيرة، وبما لا يُفسّر على وجهين، أنّ هذه الميزانية بالكاد بلغت ما نسبته 3% من مجمل ميزانية وزارة الثقافة .

البند	الميزانية (شيكل)
دعم ثقافة الدروز	1,635,676
دعم الثقافة العربية	11,463,433
أكاديمية اللغة العبرية	1,271,000
الموسيقى	470,043
المهرجانات	440,000
المسارح	2,416,047
قانون السينما	169,244
بئر السبع والنقب	99,991
المبلغ الإجمالي للثقافة العربية	17,965,434
ميزانية الثقافة الإجمالية	450,787,671
النسبة المئوية	3.32 %

نسبة الميزانية العرسوة لبند 73 المخصص للمؤسسات العربية والبند 99 المخصص للمؤسسات الدرزية من مجمل ميزانية وزارة الثقافة

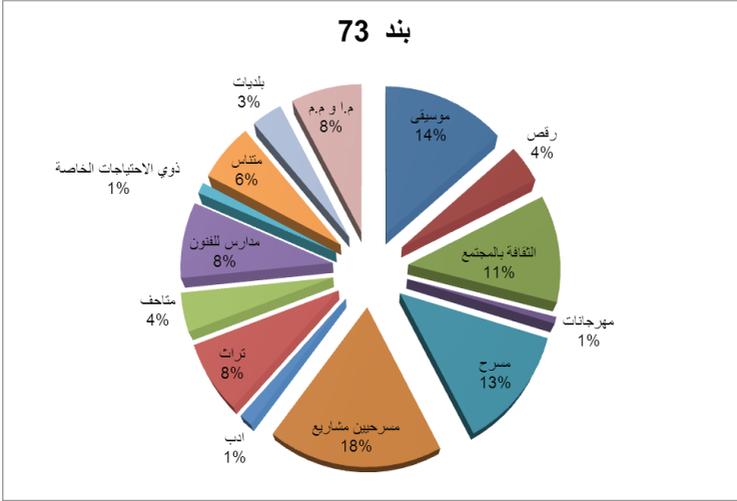


ميزانية البند 73 مقابل الميزانية الإجمالية للثقافة في إسرائيل للعام 2011

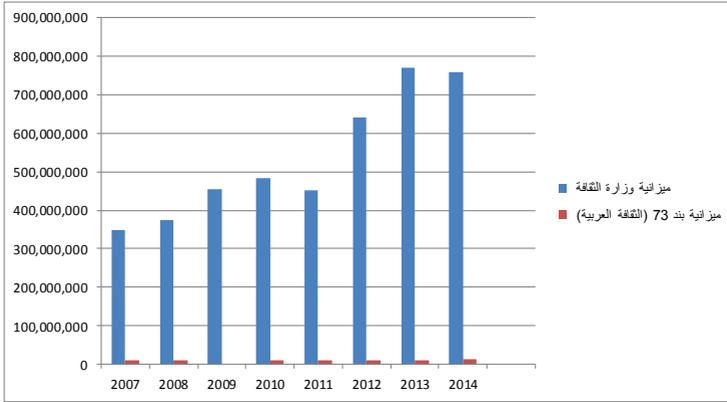
تعمل أقسامٌ متعدّدة على تطوير الثقافة في البلاد على اختلاف أنواعها. حُشرت المؤسسات الثقافية العربية في بند مقلّص رُصد له مبلغ ضئيل نسبياً. وتضطر كافة أنواع الثقافة العربية إلى مواجهة معايير لم يتم إشراكها في صياغتها. وتعرّف الوزارة البند 73 الذي تخصّص موارده لتمويل الثقافة العربية، على كل إشكاليته، كـ «تمييز مصحّح».

يشار إلى أن ميزانية وزارة الثقافة، عامّةً، قد حازت على زيادة مستمرة في الميزانيات، حيث تطالب المؤسسات الثقافية أن تبلغ حصة الثقافة ما قيمته 1% من ميزانية الحكومة السنوية. وعلى الرغم من هذه الزيادة المتواصلة، اختارت الوزارة استمرار التمييز ضد الثقافة العربية. ومن المخطط أن تحصل الثقافة

على إضافة 120 مليون شيكل في عام 2015، ومن المتوقع أن تستمر سياسة التمييز في توزيع هذه الميزانية. وفي أعقاب التماس مركز مساواة تقرر تنفيذ فحص حاجات الثقافة العربية.



ميزانية البند 73 مقابل الميزانية الإجمالية للثقافة في إسرائيل (يشمل ميزانيات السلطات المحلية والمراكز الجماهيرية)



2010	2009	2008	2007	
482,500,000	456,000,000	373,769,691	347,524,285	مجمّل ميزانية وزارة الثقافة
10,000,000	10,265,570	11,420,864	10,262,000	ميزانية بند 73 الثقافة العربية

2014	2013	2012	2011	
759,690,000	771,481,000	642,185,000	450,787,671	مجمّل ميزانية وزارة الثقافة
-----	11,506,950	11,039,102	10,800,000	ميزانية بند 73 الثقافة العربية

ورغم مزاعم وزارة الثقافة بأن ميزانيتها محدودة، يبيّن فحص متعدّد السنوات لميزانية الوزارة أنه رغم زيادة الميزانية، لم يرتفع الدعم المخصّص للمؤسسات الثقافية العربية خلال السنوات الأخيرة.

بنود مخصصة للمجتمع اليهودي

ويتبين من الإطلاع على الميزانية أنّ ثمة بنوداً معرّفة مسبقاً كبنود مخصصة للمجتمع اليهودي، حصرياً. وبحكم تعريف هذه البنود، لا يمكن للمؤسسات الثقافية العربية التوجه بطلبات في إطارها. وهي بنود ذات نطاق واسع يبلغ 40 مليون شيكل سنوياً. فيما يلي قائمة تتحدث فيها الأرقام بنفسها:

بنود مخصصة للمواطنين اليهود، حصراً	2009	2010	2011
310357 مؤسسات تراث بن غوريون	4,295,000	4,295,000	4,694,000
310369 تراث طوائف إسرائيل	8,190,000	8,190,000	7,531,000
310388 المجلس القومي لثقافة اللادينو	1,060,000	1,060,000	1,076,000
310391 مجلس ثقافة البيديش	975,000	975,000	978,000
310396 هبة القدس للثقافة	17,550,000	17,550,000	19,071,000
310374 مؤسسات ثقافية توراتية	7,367,000	7,367,000	7,433,000
المجمل	39,437,000	39,437,000	40,783,000

انعدام التمثيل الملائم في مواقع اتخاذ القرارات

توزّع وزارة الثقافة ميزانياتها حسب منظومة اتخاذ قرارات تجري في أقسام مهنية مختلفة. ويتبيّن من فحص مواقع اتخاذ القرار في الأقسام المختلفة أنّ التمييز متجذّر، وأنّ اللجان المهنية بغالبيتها الساحقة ليس فيها أي تمثيل لشخصيات ثقافية عربية. ويؤدي انعدام التمثيل إلى إقصاء المؤسسات الثقافية العربية وتجاهل احتياجاتها عند بلورة معايير توزيع ميزانيات الدعم في الأقسام المختلفة.

قسم الموسيقى – من أصل 19 عضواً لا يوجد أي تمثيل لموسيقيين عرب.

قسم الرقص – من أصل 10 أعضاء لا يوجد أي تمثيل لراقصين عرب.

قسم البحث والتراث – من أصل 8 أعضاء لا يوجد أي تمثيل لباحثي تراث عرب.

قسم الأدب – من أصل 9 أعضاء لا يوجد أي تمثيل لأدباء وناشرين عرب.

قسم المسرح – من أصل 15 عضواً لا يوجد أي تمثيل لمسرحيين عرب.

قسم الفرينج – من أصل 7 أعضاء لا يوجد أي تمثيل لمسرحيين وشخصيات ثقافية عربية.

قسم المهرجانات – من أصل 6 أعضاء لا يوجد أي تمثيل لشخصيات عربية.

قسم الفنون البصرية – من أصل 15 عضواً لا يوجد أي تمثيل لفنانين عرب.

قسم المعاهد الفنية – من أصل 10 أعضاء لا يوجد أي تمثيل لخبراء عرب في تدريس الفنون.

في كل من السلطة القومية لليديش وثقافة اللادينو، وبيت الشتات، ومؤسسة يتسحاك بن تسفي، وسلطة الآثار، وبيت بن غوريون، وأكاديمية اللغة العبرية، والتي تحظى سنوياً بـ 40 مليون شيكل، لا يوجد أي تمثيل لشخصيات عربية.

مجلس المتاحف – هناك 21 عضواً من بينهم 4 عرب.

مجلس المكتبات العامة – هناك 26 عضواً من بينهم 3 عرب.

المجلس الإسرائيلي للسينما – هناك 18 مندوباً لا يوجد أي تمثيل لشخصيات عربية

سياسة تجاهل الاحتياجات الأساسية للثقافة العربية

تشير المؤسسات الثقافية إلى أضرار كبيرة تلحق بالمجتمع العربي، عمومًا، وبمؤسساته الثقافية، خصوصًا، والمتواجدة على حافة الانهيار. وهناك عدة قرى ومدن عربية لا توجد فيها أي مؤسسة ثقافية فاعلة، أما المؤسسات القائمة فتعاني ظروفًا صعبة جدًا إن لم تكن مستحيلة.

لا يوجد في أية قرية أو مدينة عربية «قصر ثقافة» واحد يمكنه استيعاب حدث ثقافي لجمهور يزيد عن 500 شخص، وهو ما يضطر مؤسسات ثقافية عربية إلى استئجار قاعات ومسارح في بلدات يهودية صغيرة وبعيدة، حظيت بمراد لإقامة منشآت ثقافية ضخمة. تؤدي هذه الوضعية بمؤسسات ثقافية في مدينة كالناصره - أكبر مدينة عربية يقطنها أكثر من 70 ألف نسمة - إلى مشاهدة عروض في كيبوتس مزارع، الذي يصل عدد سكانه إلى أقل من ألفي مواطن.

وتعمق وزارة الثقافة من التمييز عبر دعم نشاطات ثقافية في المناسبات الدينية اليهودية، فقط. ومع أنّ نفس الفترة الزمنية تصادف أعياد الطوائف العربية، تتجاهل الوزارة الأطفال العرب منتهجةً تمييزًا مباشرًا وفضلاً نحو الجمهور العربي، وجمهور الأطفال العرب على وجه الخصوص. وتعكف الوزارة على توزيع الميزانيات بسرعة وسخاء لدعم نشاطات ثقافية تقام في مناطق يهودية، فقط، ومخصّصة للمواطنين اليهود، فقط، في أعيادهم، فقط، وهو ما يناقض مبدأ المساواة الذي تتشددّ به الوزارة.

يقول الرئيس السابق لمحكمة العدل العليا أهرن باراك (في التماس 88/59 تسابان ضد وزير المالية): «أموال الميزانية هي أموال الدولة. ليس في استطاع السلطات الحكومية المختصة العمل فيها حسب أهوائها. فالسلطات الحكومية مؤتمنة من الجمهور، ويجب أن يتم صرف وتوزيع هذه الأموال بما يتلائم مع هذا الائتمان... يجب توزيع الدعم حسب معايير منطقية ومتساوية».

تجاهل توصيات مراقب الدولة

وزارة الثقافة تتجاهل، منذ سنين طويلة، توصيات مراقب الدولة وتتملص من تنفيذ ما جاء في تقرير خاص صدر عام 2008 حول الأوضاع المزرية للثقافة العربية. كما أوصى التقرير بإعداد مسح احتياجات شامل تُبنى على أساسه خطة متعددة السنوات لتطوير المؤسسات الثقافية العربية وإتاحة الخدمات الثقافية للمواطنين العرب في مختلف أنحاء البلاد. بل وأوقفت الوزارة سيرورة مسح احتياجات كانت قد بوشرت في عدد من القرى والمدن ولم تطبّق المخططات الهيكلية التي قدّمت لها.

«إنّ مسح احتياجات الثقافة في الوسط العربي من شأنه التبدليل على مناطق يشحّ فيها النشاط الثقافي، لذا يجب فحص إمكانية زيادة الدعم للمؤسسات الثقافية التي تخدم هذه المناطق. وجدنا أنّ رغم إشارة لجنة الدعم في الوزارة إلى وجود حاجة إجراء مسح كهذا، فإنّه لم يجر. على الوزارة أن تحدد، فوراً، معايير الدعم حسب مواصفات كمية في كافة المجالات».

الوضع القائم على أرض الواقع هو أنّ النشاط الثقافي في المجتمع العربي في حالة يرثى لها، إذ يعاني المواطنون العرب نواقص جدية في مجال الثقافة. إن الميزانيات التي ترصدها وزارة الثقافة لا تقدّم إجابات كافية وملائمة لاحتياجات المجتمع العربي، وخصوصاً في ظل انعدام البنى التحتية والمباني منذ سنين طويلة. فمنذ قيام الدولة لم يتم التعاطي مع الثقافة العربية على نحو متساوٍ يتيح تنمية الثقافة وتعميمها في المجتمع العربي.

ارتفاع منسوب الجريمة سببه نقص الأطر الثقافية

في ظل التمييز في رصد الموارد والميزانيات للقرى والمدن العربية، وفي ظل غياب بديل ثقافي، ارتفع منسوب الجريمة بين الجماهير العربية، والمرتفع، أصلاً، عنه في المجتمع اليهودي.

إذ تفيد المعطيات بأن أكثر من نصف الملفات الجنائية التي فُتحت بين الأعوام 1990-2005 كانت لمواطنين عرب. ويفيد بحث أجراه البروفيسور رطنر أنّ نسبة الجنوح بين أبناء الشبيبة العرب في سن 12-18 عاماً تعادل أربعة أضعاف نسبتها بين أبناء الشبيبة اليهود. إنّ هذه المعطيات المقلقة تبين ضيق الإمكانيات المتاحة أمام الجماهير العربية، عموماً، وأمام الشباب، تحديداً، للتواجد في أطر ثقافية طبيعية.

يُنظر إلى «أبو عصبه، خ. (1998). الأولاد والفتية العرب في إسرائيل - من الوضع القائم نحو جدول أعمال جديد: مسوحات ونقاشات من ورشة بمشاركة باحثين وخبراء من الحقل ومتخذي قرارات. جوينت إسرائيل، معهد بروكديل». «القريناوي، ع. (1999). العلاج النفسي الحساس ثقافياً في المجتمع العربي. داخل كير، ر. (محرّر)، أن تكون مختلفاً في إسرائيل. تل أبيب، راموت».

تواصل سياسة التمييز

تستوجب الاحتياجات القائمة في الحقل اهتماماً خاصاً ومتميزاً للغة الإنتاج الثقافي وللمجتمع العربي وللقرى والمدن التي تقام فيها النشاطات. إنّ غياب مثل هذا الاهتمام سيكرّس الوضع المختلّ القائم على كل ما ينطوي عليه من إسقاطات. تعمل وزارة الثقافية، بشكل مباشر وغير مباشر، لتحصيل تمويل إقامة قصور ثقافية وتوفير الاحتياجات المادية على أنواعها من منشآت وقاعات ومكتبات، فيما تتجاهل الاحتياجات في القرى والمدن العربية. لا يوجد قصر ثقافي واحد أو مركز ثقافي كبير في أي قرية أو مدينة عربية، يستضيف كل أنواع العروض من مسرح

وتعبير وترفيه وغيرها من الأنشطة الثقافية.

بل وتذهب الوزارة أبعد من ذلك، حين توزّع ميزانيات الثقافة بسخاء وفق معايير سياسية تمييزية، بما في ذلك رصد الميزانيات لتشييد منشآت ثقافية في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، كـ «أريئيل» و«كريات أربع». فقد عملت الوزارة على إيجاد التمويل لبناء قصر ثقافة يتسع لـ 800 شخص في مستوطنة «كريات أربع»، من وزارة تطوير النقب والجليل ووزارة الإسكان ووزارة الثقافة. إنّ بناء قصر ثقافة فخم في مستوطنة، مقابل تجاهل مدن كبيرة كالناصرة وأم الفحم وراهط وسخنين وشفاعمرو والطيبة والطيرة، موجودة منذ آلاف ومئات السنين، ويقطنها عشرات ألوف المواطنين، لهو مثال صارخ على الاعتبارات السياسية غير المهنية.

إنّ امتناع وزارة الثقافة عن القيام بتحركات فورية لتحسين أوضاع المؤسسات الثقافية العربية يناقض واجبها في الولاء لجميع مواطني الدولة، عمومًا، والمشتغلين في الحقل الثقافي، خصوصًا. ذلك أنّ «الدولة، بواسطة الفاعلين باسمها، هي مؤتمنة من الجمهور، وقد أودعت لديها مصلحة الجمهور وأملاكه كي تستخدمها للصالح العام» (التماس 840/79 مركز المقاولين والبنائين في إسرائيل ضد دولة إسرائيل، قرارات حكم ل د (3)، 729، 745):

«إنّ هذه المكانة الخاصة تملّي على الوزارة العمل بمعقولية واستقامة ونقاء ونزاهة. يُحظر على الدولة أن تميّز أو أن تعمل بشكل تعسّفي أو غير نزيه أو أن تنوجد في وضعيّة تضارب مصالح. عليها إقامة قواعد العدالة الطبيعية. وباختصار عليها العمل بعدالة» (هناك، ص 746).

وعليه، فإنّ وزارة الثقافة - بامتناعها عن إقامة مبان ثقافية في القرى والمدن العربية، وعن وضع معايير خاصة للمجتمع العربي، وعن توزيع الميزانيات بشكل متساو، وعن التجاوب الجدي مع توجهات المؤسسات الثقافية والحقوقية العربية - تضرب بقواعد الإدارة السليمة عرض الحائط.

تجاهل اللغة العربية

لا تكتفي الوزارة بالتمييز المباشر، بل لا تهتم بتطبيق الأنظمة والتعليمات على المؤسسات التي تمويلها. فموجب معايير الدعم في الوزارة والتي وضعت عام 2005، يُلزم عشرة، فقط، من أصل 49 مُتحفًا ممولًا بوضع كتابات عربية. فعليًا، فإن نصف المتاحف الملزمة بتقديم معلومات لروادها باللغة العربية كشرط أساسي للحصول على دعم لا تقوم بهذا، ومع ذلك فما زالت هذه المتاحف تحظى بتمويل وزارة الثقافة حتى حين تحرق هذا الشرط. ورغم ما تقدّم، ورغم حقيقة أنّ وزارة الثقافة تدعم 49 متحفًا في شتى أنحاء البلاد، ليست لديها إجابة شافية على سبب عدم إقامة متحف واحد يعمل في قرية أو مدينة عربية.

تجاهل المجتمع العربي

من نافل القول إنّ الممارسة تؤكد أنّه حتى الميزانيات المخصّصة لتمويل النشاطات العامة لا تُرصد بشكل متساوٍ. حيث يتم الإعلان عن تلك النشاطات في الصحافة العبرية التي، غالبًا، ما لا تصل إلى جزء كبير من المجتمع العربي. كما أنّ معظم النشاطات التي تقيمها وتقدّمها الوزارة لا تشتمل على منتجات ثقافية باللغة العربية، حتى حين تقام هذه النشاطات في مدن مختلطة. إنّ الإعلانات المنشورة في الصحف تؤكد، بما لا يقبل الشك، إقصاء الجمهور العربي عن المعلومات حول النشاطات الثقافية التي تقام بتمويل وزارة الثقافة. ويتبيّن من فحص المواقع التراثية، التي تحظى بدعم وزارة الثقافة، أنّه ليس فيها موقعٌ تراثيٌّ واحدٌ يهيمّ المجتمع العربي. فكل المواقع يهودية وفي بلدات يهودية. كما قامت الوزارة بحملة دعائية ضخمة في الصحافة العبرية لتشجيع الجمهور على زيارة هذه المواقع. كما تنظم الأقسام المختلفة في الوزارة نشاطات ثقافية في أعياد المواطنين اليهود،

وتجاهل المواطنين العرب المحتفلين بأعيادهم في فترات متقاربة. لقد أعاقَت الفجوات القائمة تطوّر النشاطات الثقافية المختلفة في المجتمع العربي، وكما أسلفنا لم يتطور «سوق» للاستهلاك الثقافي، لذا لم يزل الجمهور العربي المستهلك للثقافة محدودًا، وما زالت المؤسسات الثقافية العربية تصارع من أجل البقاء.

بناءً على الواقع الذي تبلور في الحقل، يتوجب على وزارة الثقافة بلورة سياسة التمييز المصحّح. إنّ تجليات التمييز الواضحة في البنى التحتية وفي إنتاج المضامين الثقافية، تؤثر على فجوات اجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية واسعة بين الجمهور العربي والجمهور اليهودي.

الصورة واضحة، فالأقلية القومية تعاني صعوبة أكبر من الأكثرية القومية في ممارسة ثقافتها. وفي سياقنا المحلي، يزداد الطين بلة حين تتجدّد الدولة لدعم ثقافة الأكثرية. لذا يتوجب على دولة إسرائيل، ومن أزرع الالتزام بتوفير الاحتياجات اللائقة للمؤسسات والفعاليات الثقافية الجماعية، كما أسلفنا، مساعدة المجموعات الثقافية من الأقلية القومية على ممارسة مشروعها الثقافي.

يُنظر إلى ما جاء في مقالة د. جرشون جونتوبنيك، «الحق في الثقافة في مجتمع ليبرالي وفي دولة إسرائيل: عيش التناقضات»، والذي نُشر في كتاب يوارم رابين شاني «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل»، ص 649.

وتؤكد الممارسة، بما لا يقبل الشك، أنّ المعايير والسياسات التي انتهجتها وتنتهجها الوزارة لم تؤت، في المحصلة، المساواة المنشودة. والمساواة المنشودة هي قاعدة اجتماعية، ترمي لتحقيق المساواة في النتائج، وهذا ممكن فقط عبر إعادة توزيع الفرص والموارد.

لقد قام وزير الثقافة السابق، السيد غالب مجادلة، بتخصيص مبلغ إضافي لسد جزء من الفجوات لصالح الثقافة العربية في ميزانية العام 2009، وأبلغ المؤسسات الثقافية العربية بهذا. وتصرفت هذه المؤسسات بناءً على هذا البلاغ

الوزاري.

وبعكس قرار لجنة الدعم الوزارية، دأبت وزيرة الثقافة الحالية، ليمور لفنات، منذ توليها المنصب على إعادة تقليص الميزانيات المخصصة للمؤسسات الثقافية العربية.

إنّ التزام الوزير السابق عام 2009، بتخصيص مبلغ إضافي لسد جزء من الفجوات لصالح الثقافة العربية في ميزانية العام 2009، هو بمثابة وعد إداري ملزم للوزارة، ذلك أنّه يستوفي المعايير التي وضعتها محكمة العدل العليا في هذا الصدد:

«أ) أنّ من أعطى الوعد كان ذا صلاحية لإعطائه؛ ب) كانت لديه نيّة إعطاء الوعد مفعولاً قضائياً؛ ج) كانت لديه القدرة على تطبيقه؛ د) لا مسوّغ قانوني لتغييره أو إلغائه» (التماس 142/86 «ديشون» تعاونية للاستيطان الزراعي ضد وزير الزراعة، قرارات حكم م (4) 523، 529).

من واجب الوزارة والمؤسسات الحكومية تنفيذ وعدها، إذ لا يوجد أي مسوّغ قانوني لتحريرها منه.

«إنّ النزاهة ومشتقاتها (الاستقامة، الموضوعية، المساواة، المعقولة) تقفن في صلب واجب السلطة العامة تنفيذ ما وعدت به» (التماس 1635/90 جرجبسكي ضد رئيس الدولة، قرارات حكم م هـ (1) 749). وعليه، تستوجب العدالة العامة تنفيذ وعودات الحكومة على أرض الواقع (التماس 135/75 ساي-تكس م.ض. ضد وزير التجارة والصناعة، قرارات حكم ل (1) 673)، ودون أي تأجيل إضافي.

إنّ مشروع ميزانية وزارة الثقافة للعام 2012 يكرّس التمييز ويحدّد مبالغ مشابهة تميّز المؤسسات الثقافية العربية سلباً. إنّ تحديد ميزانيات على هذا النحو التمييزي يناقض قرارات الطواقم المهنية داخل الوزارة والتي أعلم فيها مراقب الدولة، أيضاً.

ففي تموز 2006 أبلغ طاقم مراقب الدولة الذي أعدّ التقرير رقم 59(ب)، والذي نشر عام 2008، أنّ لجنة الدعم في وزارة الثقافة أصدرت توجيهات لمديرية الثقافة «الاهتمام بمسح الاحتياجات والنشاطات في الوسط العربي، كأساس لعمل اللجنة».

في جلسة للجنة الدعم في شباط 2007 أمر المدير العام آنذاك بـ «فحص الرصد المالي للوسط العربي للعام 2007 وذلك في إطار التقدير الذي سيُجرى بخصوص توزيع كعكة الميزانية في مجال الثقافة». وفي نفس الجلسة قرّر المدير العام إقامة طاقم يفحص كيفية توزيع أموال الدعم في مجال الثقافة حسب طلبات الدعم التي قدّمت عام 2007. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا القرار لم يُنفذ.

وفي رسالة جوابية إلى مراقب الدولة في كانون الأول 2008 ادّعت الوزارة أنّها قرّرت إجراء «استطلاع لمسح الاحتياجات في البلدة العربية» وبناء «خطة ثقافية بلدية لمجمل السلطات المحلية في إسرائيل، وستؤخذ خلاصات هذا بالحسبان في ميزانية العام 2009».

جاء في تقرير مراقب الدولة رقم 59(ب) صفحة 832 أنّه «رغم إقرار الوزارة ومديرية الثقافة بالحاجة لإجراء مسح وتحليل توزيع الميزانية في مجال الثقافة العربية، لم يحدث أي شيء في هذا الصدد. يرى مراقب الدولة أنّ على الوزارة أن تجمع المعطيات الضرورية لوضع سياسة في مجال الثقافة العربية واتخاذ القرارات بخصوص توزيع أموال الدعم».

ورغم كل القرارات والتوصيات المذكورة أعلاه، لم يتحرّك أي شيء في هذا الصدد. ويزداد وضع المؤسسات العاملة في الحقل الثقافي في المجتمع العربي سوءاً، إذ يعجز جزء كبير منها عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات للجمهور.

وبانعدام البنى التحتية الملائمة واللائقة في القرى والمدن العربية، تواجه السلطات المحلية العربية وضعا لا يمكنها فيه توفير الخدمات الثقافية لسكانها، قياساً بالخدمات الموجودة في البلدات اليهودية المجاورة ذات المواصفات الاجتماعية-

الاقتصادية والجغرافية المشابهة.

ويُشار إلى أنه في أعقاب قرارات الجهات المهنية في وزارة الثقافة وتقرير مراقب الدولة، بدأت الوزارة بتخصيص مبالغ بسيطة لإعداد مخططات هيكلية بلدية للثقافة. مسحت المخططات الأوضاع المزرية في بعض القرى والمدن العربية وشخّصت الاحتياجات وبلورت خطط عمل ملائمة. وأوقفت الوزارة هذه السيرورة ولم تطبقها في كل القرى والمدن العربية. وحتى في القرى والمدن الذي أجريت فيها مسوحات لم تطبّق التوصيات بسبب انعدام الميزانيات الملائمة والبنى التحتية. وبقيت المخططات على الرفوف ولم تطبّق ولو جزئياً، وهو ما يؤكد، مجدداً، وبما لا يقبل الشك، ادعاء المؤسسات الثقافية والحقوقية العربية، بأنّ التمييز ليس مرده عدم المعرفة، أو نقص في المعلومات حول الاحتياجات والفجوات، بل التمييز الصارخ والفظ، رغم الدراية المؤكدة بالاحتياجات على المستوى البلدي.

القسم الثالث

اللغة، الثقافة والتراث

د. يوسف جبارين

العربية كلغة اقلية في اسرائيل من

وجهة نظر مقارنة

أييلت هرئيل - شليف

مراجعة كتاب «الحقوق الثقافية»

حسن ملواني

الإعلان العالمي للتنوع الثقافي

المرافعات الدولية والمحلية والضغط

والمناصرة

حكمت بسيسو ورنبال الكردي

اللغة، الثقافة والتراث

د. يوسف جبارين

إن اللغة العربية هي إحدى اللغتين الرسميتين في إسرائيل، إلى جانب العبرية. يحدد البند 82 من أمر المندوب السامي عام 1922، تحت العنوان الفرعي "لغات رسمية" أن "جميع الأوامر، الإعلانات الرسمية والاستمارات الرسمية للحكومة وجميع الإعلانات الرسمية للسلطات المحلية والبلديات في المناطق التي تُحدد أمر من الحكومة، تُنشر بالإنجليزية، العربية والعبرية. أخذًا بالاعتبار لجميع الأنظمة التي [تضعها الحكومة] بالإمكان استعمال اللغات الثلاث اللغات الثلاث في وزارات الحكومة وفي المحاكم".

يُنظر أيضًا ما يلي من أقوال رئيس المحكمة العليا (السابق)، أهرون براك، بشأن خصوصية اللغة العربية مقابل لغات أخرى لدى إسرائيليين، بالإضافة إلى العبرية:

ما الذي يميّز اللغة العربية، ولماذا يختلف الحكم بشأنها عنه إزاء لغات أخرى - إضافة إلى العبرية - يتحدث بها الإسرائيليون؟ ألا ينبع من توجهنا، أنه يمكن أن يأتي الآن سكان من مدن مختلفة، بينهم مجموعات أقلية من المتحدثين بلغات مختلفة، مطالبين أن تكون اللافئات في مدنهم بلغتهم هذه أيضًا؟ جوابي هو النفي، لأن ما يسري على هذه اللغات لا يسري على اللغة العربية. إن تميز اللغة العربية هو مضاعف: أولاً، العربية هي لغة أكبر الأقليات في الدولة، والذي يعيش في إسرائيل منذ غابر الأزمان. هذه اللغة

مرتبطة بميزات ثقافية وتاريخية ودينية لدى مجموعة الأقلية العربية في إسرائيل. إن هذه هي لغة المواطنين الذين، على الرغم من النزاع العربي-الإسرائيلي، يرغبون بالعيش في إسرائيل كمواطنين مخلصين ومتساوي الحقوق، من خلال احترام لغتهم وثقافتهم. إن الرغبة في ضمان تعايش بكرامة لأبناء إبراهيم، من خلال التسامح المتبادل والمساواة، يبرر الاعتراف باللغة العربية في اللغات البلدية - في تلك المدن التي توجد فيها أقلية عربية جدية (من 6% إلى 19% من مجمل السكان) - إلى جانب شقيقتها الكبرى، العبرية. ثانيًا، إن اللغة العربية هي لغة رسمية في إسرائيل. عديدة هي اللغات التي يتحدث بها الإسرائيليون، لكن وحدها العربية - إلى جانب العبرية - هي لغة رسمية في إسرائيل. إذن، تم إعطاء مكانة خاصة للعربية في إسرائيل. لا يوجد نفاذ مباشر لهذه المكانة على الشأن المطروح أمامنا، ولكن يوجد لها نفاذ غير مباشر. توجد - "رسمية" اللغة العربية قيمة مُضافة و متميِّزة " التماس 99/4112 عدالة وجمعية حقوق المواطن ضد بلدية تل أبيب-يافا، قرار حكم 56(5) 393.

إن التمييز الوارد أعلاه بين اللغة العربية وبين لغات إضافية هامة في الشأن الذي نتناوله، حيث يبدو أن المحكمة العليا تعطي نفاذًا قضائيًا لحقيقة أن الأقلية العربية في إسرائيل هي أقلية أصلانية^[1]: فالأقلية العربية ليست كبرى الأقليات في إسرائيل من ناحية عددية فحسب، بل إنها أيضًا أقلية "تعيش في إسرائيل منذ

1. حول نقاش موسع في قرار الحكم، يُنظر ايلان سبان، "صوت (ثنائي) اللغة صارخ في البرية؟ في أعقاب التماس 99/4112 عدالة ضد بلدية تل أبيب يافا"، عيوني مشباط 27 (2003) 109 (بالعبرية). يُنظر أيضًا ايلان سبان ومحمد أمارة، «حول الحقوق الجماعية والواقع: مكانة اللغة العربية في إسرائيل»، دولة ومجتمع المجلد 4 (2005) 885-909 (بالعبرية).

غابر الأزمان" - أي أنها أقلية متميزة من ناحية تاريخية.^[2]

على الرغم من هذه المكانة القضائية المتميزة، فإن التشريعات الأخيرة وفرت دعمًا جماهيريًا لرعاية اللغة والثقافة العبريين فقط^[3]، بدون ترتيبات مشابهة لرعاية اللغة العربية، مثل قانون قانون استعمال التقويم العبري، 1998، الذي يرمي التقويم السنوي لثقافة الأكثرية - التقويم السنوي العبري^[4] وكذلك قانون يد يتسحاق بن تسفي 1969، الذي يؤسس مؤسسة رسمية لبحث تاريخ الاستيطان اليهودي في البلاد^[5]. توجد أفضلية واضحة للعبرية أيضًا في البند 5(أ) (4) من

2. يشار إلى أن مقترح الدستور يزيد من مكانة اللغة العربية سوءًا، قولاً وفعلاً. إن العبرية والعربية هما لغتان رسميتان في إسرائيل اليوم، ولديهما مكانة معيارية متساوية (الملاحظة 82 من منشور المندوب السامي). بالمقابل، فإن المقترح يمنح أفضلية واضحة للغة العبرية: البند 7(أ) ينص على أن «العبرية هي لغة الدولة». بخصوص اللغة العربية ينص البند 7(ب) على أن «للعربية مكانة خاصة بوصفها لغة سكان إسرائيل العرب».
3. في جلسة بتاريخ 20.6.2004 للجنة الدستور، القانون والقضاء بشأن «دولة يهودية وحقوق الأقليات» (جلسة عقدت في مقر الرئيس) طرح عضو اللجنة، النائب نيسيم زئيف، ادعاءً، يجب عدم التقليل من أهميته، وبمقدوره تسليط الضوء على التوجه القائم لدى قطاعات من الجمهور اليهودي نحو اللغة العربية. على حد قوله: «... تشعر الأكثرية بانتماء أقل للدولة حين ترى الكتابات بالعربية».
4. البند 2 من القانون ينص على «يوضع التقويم العبري على كل رسالة رسمية باللغة العبرية ترسلها سلطة عامة، وفي كل بيان رسمي للجمهور باللغة العبرية، يُنشر باسمها». البند 5 من القانون ينص أن هذا الواجب لا يسري على «سلطة محلية غالبية سكانها غير يهود، وعلى مؤسسة تربوية رسمية ومؤسسة معترف بها للتعليم العالي، لغة التعليم فيها ليست العبرية». البديل أ من مقترح الدستور ينص على أن «التقويم العبري هو تقويم رسمي في دولة إسرائيل». البديل ب يقترح أن «لا يشمل الدستور هذا البند».
5. القانون ينشئ معهد يد بن تسفي كمؤسسة رسمية، هدفها، أيضًا، «تعميق الوعي في الشعب لتواصل الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل، وتطوير بحث تاريخ الاستيطان لهذا الهدف»، وكذلك «دفع بحث تاريخ مجموعات إسرائيل في بلدان الشرق». (البند 2 من القانون).

قانون المواطنة، 1952، الذي يلزم بـ "معرفة ما للغة العبرية" كشرط للتجنس. إن هذه المنظومة المعيارية (وغيرها) خلقت تراتبية لغوية رسمية قاطعة لصالح اللغة العبرية.^[6]

التشريع الاضافي الذي منح دعمًا جماهيريًا للغات إضافية يتم التحدث بها في إسرائيل، وخصوصًا اللغة العربية، وهي كما سبق لغة رسمية بموجب القانون، لم يحظَ بدعم مشابه. ننظر إلى قانون السلطة القومية لثقافة الإيديش، 1996، الذب أقيمت بموجبه سلطة وطنية لثقافة الإيديش في إسرائيل من أجل دعم وتشجيع الابداع بهذه اللغة، وكذلك قانون السلطة الوطنية لثقافة اللادينو، 1996، الذي أقيمت بموجبه السلطة القومية لثقافة اللادينو في إسرائيل، وحكمها كحكم السلطة الوطنية لثقافة الايديش.^[7]

6. ينظر أيضًا البند 24 من قانون التفسير، 1981، الذي ينص على أن الصيغة الملزمة للقوينة في اسرائيل هي الصيغة العبرية (فيما عدا حكم صدر قبل قيام الدولة بالانجليزية ولم تحدد له صيغة جديدة باللغة العبرية). ينظر أيضًا البند 26(3) من قانون نقابة المحامين، 1961، الذي يشترط تسجيل المتمرن من قبل نقابة المحامين بمعرفة اللغة العبرية.

7. مقابل هذا، يُنظر نظام 15(ب) من أنظمة واجب المناقصات، 1993، وبموجبه المشرع الثانوي في اطار التعديل من سنة يفرض واجب النشر بالعربية أيضًا عن اعلانات في الصحافة من قبل وزارات الحكومة: «اعلان في الصحافة [حول مناقصة علنية] يُنشر أيضًا في صحيفة يومية او في صحيفة تُنشر أسبوعيًا على الأقل، ذات انتشار واسع، تصدر في اسرائيل باللغة العربية». البند 46(ب) من قانون الجمعيات، 1980، يفرض واجب نشر اعلان عن تفكيك جمعية «في صحيفة يومية تصدر بالعربية». يُنظر أيضًا البند 1(أ) (2) من قانون التخطيط والبناء، 1965. البند 76 من قانون انتخابات الكنيست ورئيس الحكومة [الصيغة المدمجة]، 1969، الذي ينص على أن أوراق الاقتراع في الانتخابات تكون بالعربية والعبرية. ولكن قارنوا مع التماس 521/74 خلف ضد اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء لواء الشمال، قرار حكم 29 (2) 319 (صدقت المحكمة على غياب النشر بالعربية، حين أُثبت أنه كان للمتمس العربي علاقة بالنشر بالعربية). ينظر أيضًا نظام 54أ من أنظمة الميراث، 1998، الذي ينص على أن الوثيقة المكتوبة بلغة اجنبية (ما عدا الانجليزية) تقدّم

تظهر تعابير الانحياز الرسمي في القانون ضمن السياق الثقافي-التراثي لصالح مجموعة الأكثرية، أيضاً، من البنود الافتتاحية في قانون التعليم الرسمي، [8]1953، قانون سلطة البث، [9]1965، وقانون السلطة الثانية للتلفزيون والراديو، 1990. [10]

نجحت الجماهير العربية في تحصيل الحق في تأسيس مجمع محلي للغة العربية وتم سن قانون المؤسسة العليا للغة العربية عام 2007 وحددت وظائفها: دراسة

-
- إلى مسجل شؤون الميراث أو إلى المحكمة مرفقة بترجمة (للعربية أو العربية)».
8. يُنظر البند 2 من القانون الذي يحدد أهداف التعليم الرسمي. البند 2(2) ينص على أن أهداف التعليم الرسمي هي «إكساب المبادئ التي في الاعلان عن اقامة دولة اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». يعمل في المجتمع اليهودي أيضاً جهاز تعليم رسمي-ديني. في المجتمع العربي هناك جهاز تعليم رسمي واحد. يُنظر الترتيبات الواردة في البنود 13 حتى 18 من القانون بخصوص صلاحيات الادارة الجدية الممنوحة للجمهور المتدين في التعليم الرسمي الديني، مقابل الصلاحيات المقلصة جداً لدى الجمهور العربي الواردة في أنظمة التعليم الرسمي (مجلس استشاري للتعليم العربي)، 1996. ماجد الحاج، التعليم بين العرب في اسرائيل - سيطرة وتغيير اجتماعي (1996) 69-82; يورام رابين، الحق في التعليم (2002) 467-464. بخصوص التعليم العالي، تعمل في اسرائيل سبع جامعات - جميعها بالعبرية.
9. البند 3 من القانون ينص على الوظائف التي تقوم بها السلطة. من هذه الوظائف: «تقوية العلاقة مع التراث اليهودي وقيمه وتعميق المعرفة به»، «التعبير عن حياة اليهود في الشتات»، و «اجراء بث ليهود الشتات». من جهة أخرى، فيما يتعلق بالمواطنين العرب، فإن وظيفة السلطة هي «اجراء بث باللغة العربية بموجب احتياجات مجموعة السكان الناطقة بالعربية، وبث لدفع التفاهم والسلام مع الدول الجارة بموجب توجهات الدولة الأساسية».
10. البند 5(ب) من القانون ينص على أن السلطة، حين تؤدي وظيفتها، تعمل أيضاً من خلال توجه «دفع الابداع العبري الاسرائيلي»، و«منح تعبير للتراث اليهودي وقيمه وقيم الصهيونية». بخصوص السكان العرب «تعمل السلطة على اجراء بث باللغة العربية بموجب احتياجات مجموعة السكان الناطقة بالعربية، وبث لدفع التفاهم والسلام مع الدول الجارة بموجب توجهات الدولة الأساسية». يُنظر التماس 375/03 مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في اسرائيل ضد رئيس الحكومة (لم يُنشر). حول صور الأقلية العربية (السلبية بالأساس) في الاعلام الاسرائيلي العام يُنظر عصام أبو ريا، «الأقلية العربية وإعلام الاسرائيلي»، الاقصاء والصورة السلبية: اللامساواة في الاعلام الاسرائيلي (تحرير: نعمان يشوفي، 2002) 10.

اللغة في عصورها وفروعها المختلفة، العمل في مجالات المصطلحية، والقواعد، والمفردات، واللفظ، والنقحرة (النقل الحرفي) والإملاء في اللغة العربية، بما في ذلك الاستحداثات اللغوية وملاءمتها لعصر التقنية والحوسبة المتطور، إعداد قواميس ومعاجم عامة ومتخصصة، دراسة اللغة في الثقافة العربيّة، وبالذات في مجالي الأدب والشعر، إقامة علاقات وتبادل المعلومات مع مجمع اللغة العربيّة ومع مؤسّسات دراسة اللّغتين العربيّة والعبريّة في البلاد والعالم، التّعاون مع وزارة التّربية والتّعليم ومع مؤسّسات التّعليم العالي وتقديم المشورة لها في مجالات نشاطها، إصدار منشورات وأبحاث وإقامة المؤتمرات في مجال نشاطها. وتقرر الحكومة ووزارة الثقافة أسماء أعضاء هذه المؤسسة وترصد لها ميزانية سنوية.

مقارنة بين تمويل قانون مجمع اللغة العربية وبين قانون مجمع اللغة العربية تبين من فحص أجراه مركز مساواة أنّ تمويل قانون أكاديمية اللغة العربية يعادل 6 أضعاف تمويل قانون مجمع اللغة العربية (7,8 ملايين مقابل 1,2 مليون). وذلك رغم أنّ المجمع يُعنى ببحث وتطوير لغة أقلية قومية ولغوية كبيرة. أكاديمية اللغة العربية قائمة منذ العام 1953 فيما أقيم مجمع اللغة العربية بعد تعديل قانوني أجري عام 2007. لم يتم سدّ الفجوات الكبيرة التي راكمتها سنوات طويلة من التمييز في مجال اللغة العربية وما زال التمويل القائم قاصرًا عن توفير احتياجات اللغة العربية.

في مفهوم الفكر والإبداع

رشدي الماضي

الفكر مُصطلحاً، يعني في الاستعمال الشائع اليوم مضمون الفكر ومحتواه؛ أي جملة الآراء والأفكار التي يعبر بواسطتها هذا الشعب أو ذلك عن مشاغله واهتماماته، من مُثله الأخلاقية؛ ومعتقداته المذهبية، وطموحاته السياسية والاجتماعية، ومن رؤيته كذلك للإنسان والعالم .

وعليه، يُصبح الفكر بهذا المعنى هو الأيديولوجيا بمعناها الواسع العام، الذي يشمل الفكر السياسي والاجتماعي، والفكر الفني والفلسفي والديني، ومن الضروري ان نذكر ونحن نكتب هذا، أنه لا يخرج عن هذا المعنى العام للأيديولوجيا إلا العلم؛ فالعلم كُلاً لا وطن له، لا يتلون بلون الوطن الذي ينتمي إليه مُنتجُهُ...

ولمزيد من الدقة والتوضيح نُضيف بأن الفكر ليس مضموناً أو محتوى وحسب، بل هو أداة أيضاً؛ أداة لأنتاج الأفكار، سواء منها التي تُصنّف داخل دائرة الأيديولوجيا، أو داخل دائرة العلم. هو أداة بمعنى انه يشكل جملة مبادئ ومفاهيم وآليات تنتظم وتترسخ في ذهن الطفل الصغير منذ ابتداء تفتحته على الحياة لتشكّل فيما بعد العقل الذي به يفكر. أي الجهاز الذي به يفهم ويؤول. خاصة وأن الفكر كأداة هو جملة معطيات يكتسبها الإنسان من خلال احتكاكه بمحيطه الاجتماعي والثقافي، والتي يكون لها الطابع الكلي والإنساني والطابع الخصوصي، أيضاً -

هذا بالنسبة للفكر بوصفه بنية أيديولوجية أو بنية عقلية... أما بما يمتّ بصلة

للإبداع، فنقول:

يتلَوْن معنى كلمة «إبداع» بلون الحقل الابدولوجي الذي تستعمل فيه، ففي الحقل الديني والميتافيزيقي تعني كلمة -إبداع- في جميع الأديان السماوية ومعها الفلسفة المرتبطة بهذه الأديان، الخلق من عدم، أي اختراع شيء لا على مثال سابق، مما يجعل الإبداع بهذا المعنى وفي الحقل الديني الميتافيزيقي على وجه التحديد خاصًا بالإله، لا يقال إلا عنه.

وبالمقابل يعني الإبداع في الحقول المعرفية الأخرى كالفنّ والفلسفة والعلم إنشاء شيء جديد انطلاقًا من التعامل، مع شيء أو أشياء قديمة. وقد يكون هذا التعامل إعادة تأسيس أو تركيب وقد يكون نفيًا أو تجاوزًا.

لذلك يمكن القول إنّ الإبداع في الفنّ هو: إنتاج نوع جديد من الوجود بواسطة إعادة تركيب أصلية للعناصر الموجودة.

أمّا في الفلسفة والفكر النظري بصورة عامة، فالإبداع نوع أصيل من استئناف النظر في المشاكل المطروحة، ولا يقصد حلّها حلاً نهائيًا.

ففي الفكر والفلسفة كما هو معروف ليست هناك حلول نهائية، بل من أجل إعادة طرحها طرحًا جديدًا يدشّن مقالًا جديدًا يستجيب للاهتمامات المستجدة، أو يحثّ على الانشغال بمشاغل جديدة.

وبعبارة أخرى نُسجّل: أن الإبداع في مجال الفكر النظري بعامة هو مأسسة قراءة جديدة أصلية حتى للموضوعات القديمة، ولكن المتجددة.

وأما في مجال العلم فالإبداع اختراع واكتشاف يتمّ عن طريق خطوات فكريّة ميزتها أنّها تتيح التحقق منها، أمّا بالتجربة إمّا بالتجربة، وإنما بجملة من عمليّات المراجعة والمراقبة يقودها منطق معيّن- أيّ جملة من القواعد يتّخذها العقل ميزانًا للصواب والخطأ...

وبفحص مُعمّق للتعاريف أعلاه وتدقيق للنظر فيما تشترك فيه نجد أنّها تربط الإبداع بعنصرين أساسيين: الحِدّة والأصالة...

العربية كلغة أقلية في إسرائيل من وجهة نظر مقارنة

أيليت هرئيل-شليف [1]

مجلة عدالة الإلكترونية، العدد 14، حزيران 2005

يعتبر تحديد اللغة الرسمية في الدول متعددة اللغات مهمة معقدة، وعلى درجة قصوى من الأهمية، وللقرار حول السياسات اللغوية داخل المجتمعات المتصدّعة، إسقاطات بعيدة الأمد على استقرار الدولة ومتانة الديمقراطية فيها، ذلك لأن الاختلافات الدينية والإثنية واللغوية تضع الكثير من التحديات أمام استقرار الديمقراطية. زد على ذلك أن القرار بخصوص اللغة الرسمية هو بمثابة الخطوة الأولى فقط، وتطبيق السياسة اللغوية لا يقل أهمية عن القرار الرسمي بخصوصها. وتجد كل دولة فتية أنها ملزمة بتحديد اللغة التي ستشكل لغتها القومية الرسمية، بالإضافة إلى تحديد مكانة لغات الأقلية (Pool؛ 1991). تُعرّف اللغة بأنها رمز مركزي لهوية الدولة، وتعمل كمؤسسة ثقافية بالغة الأهمية (Laitin؛ 1999). من ناحية الدولة، تشكّل السيطرة على الحق في اللغة قوة هامة وبالتالي قدرة على السيطرة (Kook؛ 2000). على ضوء ذلك، يجدر أن نحص بدقة كيف تحدّد أنظمة المجتمعات المتصدّعة -التي تتألف من مجموعات إثنية، وقومية ولغوية مختلفة- السياسة اللغوية، وكيف تُترجم على أرض الواقع، السياسة الرسمية إلى سياسة جماهيرية.

سأستعرض في مقالتي هذه نتائج من بحث شامل يفحص كيف قررت دولتان

ديمقراطيتان متصدعتان-الهند وإسرائيل- سياساتهما اللغوية، ويفحص كذلك الطريقة التي تطبقان بها السياسة المعلنة بخصوص لغتي أقلية مهمتين، الأوردو والعربية. وتبين من البحث، أن الدولة تُقضي -في الحاليتين- لغة الأقلية، وتضعها بمكانة ثانوية في الحيز العام. إضافة إلى ذلك، وُجدت في الحالة الإسرائيلية فوارق جوهرية بين السياسة اللغوية الرسمية، وبين تطبيقها على أرض الواقع. تعرّف الأدبيات البحثية بان اللغة تشكل مركباً جوهرياً في الهوية الفردية والجماعية، وعاملاً يؤدي وظيفة حيوية في جميع التفاعلات السياسية والثقافية (Veer; 1994, Van Der, Anderson; 1991, Apete; 1976). ويدعي الباحث وويل كيمليكا، في هذا السياق، أنه وبكل ما يتعلّق بحقوق لغة الأقلية، فإن منح الحقوق الفردية، ومنع التمييز، لا يكفيان للحفاظ على لغة الأقلية كـ"لغة حية". ويدعي أيضاً أن الضغوطات الاقتصادية والثقافية وسواها، والتي تقع تحت وطأتها الأقلية، تتسبب في تآكل مكانة لغة الأقلية وقد تؤدي بها إلى الانقراض. ويحصل ذلك في حال لم تتوفر ضمانات جماعية كافية توفر بيئة لغوية وافية (Kymlicka; 1995).

تُعرّف الدول التي اختارت إرساء نظام ديمقراطي إجماعي، نفسها بأنها ثنائيّة اللغة أو متعدّدة اللغات. يتم التعامل مع الخلافات، في ظل نظام إجماعي، بواسطة سلطة نخبوية مشتركة لجميع القطاعات في المجتمع، ويعتمد هذا النظام على النسبية وليس على حكم الأغلبية. وبناء على ذلك، تمنح هذه الدول لغة الأقلية مكانة رسمية محترمة. وتُعتبر كندا وسويسرا وبلجيكا من الدول المتصدّعة التي نجحت في إرساء نظام ديمقراطي لأكثر من خمسين عاماً، وعليه تقترّب هذه الدول من النمط الإجماعي النموذجي. وبما أن هذه الدول اختارت نظاماً يعتمد على المشاركة أكثر من اعتماده على سلطة الأغلبية، لذا فالمعضلات التي تواجهها في اختيار السياسة اللغوية الملائمة هي قليلة. من هنا، يصبح أكثر أهمية فحص السياسات اللغوية التي اختارتها دول في مجتمعات متصدّعة، والتي أرست أنظمة

ديمقراطية تشدد على مبدأ الأغلبية بالذات، وليس على المبدأ الإجماعي، في السياق الإثنو-قومي. ولهذا الغرض، يتوجب علينا تحليل تعامل دولتي الهند وإسرائيل مع لغات الأقلية. التصدعات القابلة للمقارنة في هاتين الحالتين الإختباريتين هي الشرخ الإثنو-ديني بين الهندوس والمسلمين في الهند، والشرخ الإثنو-قومي في إسرائيل بين اليهود والعرب-الفلسطينيين.

يُتوقع في دولة كالهند، المعرّفة كجمهورية علمانية، أن تكون سياستها اللغوية على درجة أكبر لبرالية تجاه أقليتها الدينية، فتعريفها يُحتم تجاهل الاعتبارات الدينية عند اللجوء إلى تحديد اللغة الرسمية. لذا اخترت تحليل سياسة السلطات الهندية تجاه لغة الأوردو، وهي لغة أقلية، تمثل بدرجة كبيرة لغة المسلمين في هذه الدولة [2]. في المقابل، أقيمت دولة إسرائيل كدولة إثنية، وأُسست كدولة اليهود، لذا يمكن التوقع بأنها لن تتنازل كثيرا للأقليات، ولن تضع لغات أخرى، عدا العبرية، في قائمة لغاتها الرسمية. سأقوم بالتشديد على الفروقات الجوهرية وعلى أوجه الشبه المهمة بين الهند وإسرائيل في السياسات اللغوية تجاه لغات الأقلية. وسأبدأ بتحليل السياسة اللغوية في الهند، ومن ثم سأتطرق للسياسة اللغوية في إسرائيل، واختتم بفصل مقارن تلخيصي.

مكانة لغة الأوردو في الهند

الهند هي دولة متعددة اللغات، تعيش فيها مئات من لغات الأقلية، وتعاني من صراعات متعددة في المجال اللغوي [3]. وعلى الرغم من ذلك سأتّمحور في هذه المقالة في تحليل سياسة المؤسسة الهندية تجاه لغة أقلية واحدة وهي لغة الأوردو. ترتبط لغة الأوردو بالمسلمين في الهند، وينطق بها %50 من المسلمين، وهي من اللغات الشائعة في الهند (تدرج في المكان السادس من حيث الانتشار) (Census of India; 2001). وهناك تأثير حاسم لتحديد اللغة القومية بكل ما يتعلق بالمحافظة على اللغات، من الناحية الرمزية ومن ناحية الموارد والميزانيات،

والعمل المتوفر لناطقها ولأطراف سياسية أخرى. وقبل تقسيم الهند وباكستان نشبت نقاشات حادة في الجمعية التأسيسية حول مكانة الأوردو في الدولة الهندية المستقلة. واقتضى المخطط الأصلي للبنية اللغوية للدولة الهندية بأن تكون لغة الهندوستاني (وهي لغة شفوية تربط بين اللغتين الهندوسية والأوردو، ويمكن كتابتها بطريقتين: ديفانغاري وعربي-فارسي) واللغة الإنجليزية اللغتين القوميتين لدولة الهند المستقلة (Shiva Rao; 1968).

بعد المصادقة على تقسيم الهند وباكستان في العام 1947، شعر الكثير من الهندوس بضرورة "الانتقام من الأوردو". واقترح أعضاء الجمعية بناء على ذلك، وقبل شهر من الاستقلال، شطب الأوردو من بند الدستور الذي يحدد اللغة الرسمية للاتحاد الهندي، الأمر الذي عارضه الأعضاء المسلمون بشدة (1458-1339; CAD; IX, 34, 1339)، لكن الجمعية تمسكت، بأغلبية الأصوات، بالتشريع المقلص- الهندوسية فقط. وتم تحديد الهندوسية بالخط الديفانغاري كلغة الهند الرسمية (34, IX, CAD; IX, 1486-1491; 4; 1) [Schedule 343]. وامتنع أعضاء الجمعية التأسيسية عن استعمال مصطلح "اللغة القومية" بشكل صريح، واستبدلوه بمصطلح "اللغة الرسمية للإتحاد". لكن ما يعنيه هذا الأمر هو أن الهندوسية ستشكل، فعليا، لغة قومية لجميع الهنود، وستحظى اللغات المتبقية بمكانة متدنية. شكّل هذا القرار صفة قوية للمسلمين، الذين توقعوا أن لا تتأثر الهند العلمانية بأحداث التقسيم وتحافظ على الأوردو- أعلى الرموز الإسلامية، كرمز قومي للهند. [5]

على أرض الواقع، الأوردو أخذت بالزوال في الهند، وتدرسيها في مؤسسات التعليم العلمانية شبه معدوم، ويقتصر على "المدارس" الدينية والجامعات الإسلامية مثل جامعة "أليغار" والجامعة الإسلامية القومية. ويقول لطيفي (Latifi; 2001) ان هذه العملية أدت إلى اعتبار التعليم بلغة الأوردو ذو مكانة متدنية، وتؤلّد الانطباع بأن من يتعلم بهذه اللغة، لم يقبل للدراسة ببرامج تعليم أخرى. وأجرى

فاروقي (Farouqui; 1994) بحثاً شاملاً حول مكانة لغة الأوردو في الهند وتوصل إلى نتيجة مفادها ان الاستثمارات المالية للمؤسسة السياسية الهندية في جهاز التعليم في اللغات الأخرى تفوق بكثير الميزانيات التي ترصد لتعليم الأوردو (Farouqui; 1994) [6].

على الرغم من ذلك، ومنذ مرحلة الاستقلال، حصل تزايد ملحوظ في كمية الصحف بالأوردو، وخصوصاً في الفترة التي شهدت انتعاش القومية الهندوسية في نهاية الثمانينات، حيث ارتفع عدد المجلات والأسبوعيات والصحف اليومية بلغة الأوردو، والتي مكّنت المسلمين من "تفريغ الغضب" (Hasan; 2001, 316-317). في العام 1991 فاق انتشار الصحف بالأوردو انتشارها في لغات الأقلية الأخرى، وحلّت هذه الصحف في المكان الثالث بعد الصحافة باللغتين الهندوسية والإنجليزية (Hasan; 2001). لكن توق المسلمين لقراءة الصحف بلغة الأوردو أدى إلى إقصائهم بصورة غير رسمية عن التيار المركزي في الهند. وتكتب صحف الأوردو بتوسع حول ما يدور في باكستان، وتقتبس تقارير تنشر هناك؛ الأمر الذي يساعد الهندوس في توجيه أصابع الاتهام للمسلمين بالانعزالية والانفصالية. [7]

ولتلخيص مكانة الأوردو، يمكن الإدعاء بان القرارات التي اتُّخذت في الجمعية التأسيسية، والتي ألغت مكانة الأوردو كلغة الاتحاد، وكلغة الطبقة البيروقراطية والإدارية، كانت كارثية، وأدت إلى تدهور مكانتها في الهند. منذ مطلع الثمانينات، تجري محاولات متقطعة لتحسين مكانة لغة الأوردو، لكن هذه المحاولات تجري -كل مرة- بغرض استرضاء المسلمين والحصول على أصواتهم في الانتخابات الوشيكة. ولا تكفي هذه المحاولات كي تتطور الأوردو بشكل ملحوظ. كنا قد أكدنا سابقاً أن اللغة تشكل احد المركبات المركزية للهوية القومية، ومن هنا تُؤكد نتائج البحث الحالي أن السلطة الهندية توضّح عدم وجود مكان مركزي للأوردو في الهوية القومية الهندية.

بسبب سياسة الحكومة الهندية، تقف اللغة السادسة في الهند من حيث الحجم، على حافة الانقراض بالمفهوم العلماني، وأصبحت تقتصر على المدارس الدينية. يكفل الدستور في البند 29(1) لكل قطاع في المجتمع، يمتلك لغة خاصة وكتابة خاصة و/أو ثقافة خاصة، بالمحافظة عليها وتنميتها. على أرض الواقع، يوفر هذا الوعد ضمانات محدودة لسلامة لغة الأوردو في الهند.

مكانة اللغة العربية في إسرائيل

المجتمع الإسرائيلي ليس معقدا كالمجتمع الهندي، لكن إسرائيل تشهد هي الأخرى انقسامات عرقية ودينية ولغوية وثقافية عميقة. ويحمل الشرخ اليهودي-العربي في إسرائيل في طياته صراعا على مكانة اللغات المركزية التي تميز هذا الشرخ، وهي العبرية والعربية، والذي يوازي على نحو ما الشرخ اللغوي في الهند بين الهندية والأوردو.

من المهم ان نستعرض في البداية، التشريعات القائمة في إسرائيل في هذا المجال. عمليا لم تقم إسرائيل بسن قانون، يوضح بشكل قاطع ما هي لغاتها الرسمية. يحدّد بند 82 لأمر المندوب السامي في فلسطين من العام 1922 وجود ثلاث لغات رسمية في فلسطين/إسرائيل وهي الانجليزية والعربية والعبرية، وما زال هذا المرسوم ساري المفعول إلى يومنا هذا. التغيير الجوهري الأساسي لهذا البند حصل في العام 1948 عندما سن الكنيست الإسرائيلي بند 15 ب في مرسوم أنظمة السلطة والقضاء- 1948، الذي يلغي مكانة الانجليزية كلغة رسمية، ويبقي على اللغتين العبرية والعربية كلغتين رسميتين (Kretzmer; 1990, 165-166). وعلى عكس الهند، لم تلجأ إسرائيل إلى لغة المحتل الأجنبي لتوحيد مواطنيها، واختارت إلغاء المكانة الرسمية للغة الإنجليزية.

رفض الفلسطينيون قرار التقسيم الذي عرضته الأمم المتحدة، وأضاعوا بذلك فرصة الحصول على ما يمكن تسميته بـ"الخيار الباكستاني" (عملية فصل

باكستان عن الهند في العام 1947). وتأسست دولة إسرائيل في خضم حرب شاملة ضد الدول العربية في 14 أيار 1948. ومن الغريب- في هذه الظروف- عدم تحديد اللغة العبرية كلغة رسمية وحيدة، كما كان يتوقع من تعريف إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، ومن نظام الديمقراطية الإثنية. نكتشف، إذا، حقيقة مفاجئة للغاية، إذ لم يتم الاكتفاء بضمان دولة إسرائيل لـ " حرية العبادة والضمير واللغة والثقافة " كما ورد في وثيقة الاستقلال، بل اختارت القيادة المهيمنة اليهودية في إسرائيل، التي أمّلت قواعد اللعبة الأساسية عند إقامة الدولة، إلغاء مكانة اللغة الإنجليزية، وهي لغة المحتل الكولونيالي، وعدم إلغاء مكانة اللغة العربية، وهي لغة من تم اعتبارهم أعدائها، والذين استمروا في محاربتها، والإبقاء عليها كلغة رسمية في إسرائيل. ولم تلجأ القيادات العربية في إسرائيل للنضال من أجل الحق بلغة رسمية أخرى كما فعل زملائهم من الأقلية المسلمة في الهند، لأن القيادة اليهودية قدمت لهم مرادهم دون أن يطلبوا ذلك.

نرى في هذا المجال أن القيادة اليهودية المسيطرة تصرفت بسخاء تجاه أقلياتها، أكثر من القيادة الهندوسية التي حكمت الهند عند الاستقلال. لكن، وبما أن حق "الرسمية" و "التمثيل" للغة العربية غير مطبق على أرض الواقع، لذا لا يتم التعبير عن الحق الجماعي ولا تُستنفذ الإمكانيات الكامنة لهذه المكانة (سبان 2000). في الواقع، تُشكّل العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في كل المسائل والقضايا (Barzilai; 2003). في أيار 1948 وعندما جرت مناقشة مسألة اللغة في الدولة، وصيغة وثيقة الاستقلال، اعطى بن غوريون البند الانتدابي تفسيراً ضيقاً. وبحسبه " لن يعارض أحد أن تكون..حرية اللغة، لكن...لغة الدولة هي اللغة العبرية. ولا يحرم هذا الأمر باقي السكان من استعمال لغتهم في كل مكان " (بن غوريون؛ مداولات مجلس الشعب، 48-5-14:15).

حتى الآن لم تلق محاولات تحويل اللغة العبرية إلى اللغة الرسمية الوحيدة، نجاحاً في الكنيست [8]. وعلى الرغم من ذلك، لم يضع القانون الإسرائيلي نظاماً معيارياً

شاملاً لثنائية اللغة، مما أدى إلى تدني مكانة اللغة العربية بشكل كبير مقابل اللغة العبرية (سبان؛ 2000). لكن من المهم أن نؤكد هنا أن أسبقية اللغة العبرية في إسرائيل لم تأت بقوة القانون أو بمرسوم حكومي كما حدد الدستور الهندي بخصوص اللغة الهندوسية، بل نتيجة السياسة الفعلية.

يعود عدم إلغاء المكانة الرسمية للغة العربية لدوافع براغماتية واعتبارات دولية ودبلوماسية. وبغض النظر عن هذه الدوافع، لا تحظى اللغة العربية في إسرائيل بنفس مكانة اللغة العبرية، وتتدنى عنها في المكانة والموارد والفرص. في الحياة اليومية، العبرية هي اللغة المهيمنة في إسرائيل (سموحه؛ 1996، 282). وعلى الرغم من مكانتها الدستورية المحترمة، لم تخلق السلطة الإسرائيلية بيئة لغوية تحمي اللغة العربية، ولم تحدد لها دفاعات جماعية كافية. [9]

أقوال الكنيست مليئة- في العقود الأخيرة- بمطالبات أعضاء كنيست عرب (ويهود) بتدعيم مكانة اللغة العربية في إسرائيل. وأثمرت التماسات للمحكمة العليا والمستويات القضائية المختلفة في التسعينات عن تقدم ما في مجال مكانة اللغة العربية. وتوفر المكانة القانونية الرسمية للغة العربية ثغرة دستورية لكل الأطراف المعنية بتطوير مكانة اللغة العربية في إسرائيل. وتماشياً مع ذلك، تعترف المحكمة العليا باستعمال اللغة العربية في إسرائيل، لكن ادعاءاتها تركز إلى مبدأ حرية التعبير، ولا تعتمد الاعتراف بالحق الجماعي باللغة. [10]

ويشكل "ملف مرعي" [11] أحد قرارات الحكم المهمة، التي وسعت من خلالها المحكمة القاعدة القانونية لكون العربية لغة رسمية. وتحدد في هذا القرار أن الالتزام في مسألة اللغة العربية لا يتلخص بمرسوم 82 لأمر المندوب السامي فقط، بل ينبع كذلك من قانون كرامة الإنسان وحرية-1992. لكننا نصادف هنا مرة أخرى، الظاهرة المتكررة بأن هذا التحديد لا يركز على حق جماعي للمجتمع الناطق بالعربية، بل على حريات الفرد. ويؤكد الجهاز القضائي على ضرورة منح حقوق للأفراد الذين يتكلمون هذه اللغة، لكون إسرائيل دولة

يهودية وديمقراطية، وبهذا يعبر القضاة عن إخلاصهم للتفوق الرمزي للعبرية في دولة يملكها اليهود (112, 2003, Barzilai-113)[12].

فعليا، ترتبط قدرة العرب في المحافظة على ثقافتهم، بدرجة كبيرة، بالمكانة الرسمية للغة العربية في إسرائيل، وبالحق في بناء مؤسسات ثقافية منفصلة وجهاز تعليمي رسمي منفصل، وبالقدرة على ذلك.[13] يتمتع العرب بمسرح عربي، وبصحافة عربية آخذة بالنمو والازدهار في السنوات الأخيرة (لنداو؛1993)، ويجري التعليم في جهاز التعليم العربي باللغة العربية ويتعلم التلاميذ كذلك اللغتين العربية والإنجليزية. قُدّم تقرير لجنة أور، بعد أحداث أكتوبر 2000، وصفا لحالة الجمهور العربي، ، وأشار إلى اعتراف هذا الجمهور بالتقدم الذي تم تحقيقه في مجال التعليم، لكن هذا الجمهور يعتقد أن برامج التعليم العربية لا تعكس بشكل كامل قيمه الاجتماعية، ويعتقد كذلك أن البرامج التعليمية في الوسطين العربي واليهودي توضع من قبل الأغلبية اليهودية المهيمنة حسب احتياجاتها السياسية(تقرير أور؛الباب الأول، الفقرة 62). وعلى الرغم من إدراك لجنة أور لهذا الوضع إلا أن تقريرها لم يترجم للغة العربية.[14]

تؤكد سياسة السلطات الإسرائيلية تجاه اللغة العربية- التي تحظى بشكل رسمي بمكانة مماثلة للغة العبرية- أن التعامل معها لا يجري باعتبارها إحدى لغات الدولة. وتعكس المعادلة المزدوجة التي تتبناها السلطات في إسرائيل بالنسبة للغة العربية، الطريقة التي تحدد فيها الدولة حدود الجماعة الإسرائيلية. من الناحية القانونية، توفر الدولة للغة الأقلية مكانة محترمة ومماثلة لمكانة اللغة العبرية، لكن على أرض الواقع لا تعمل السلطات بما فيه الكفاية، لتعزيزها وتوفير المكانة الممنوحة لها قانونيا. من الناحية القانونية المبدئية، تدعم المحكمة سياسة السلطات في تفضيل العبرية على العربية، وفي منح الحق بلغة معترف بها للأفراد وليس للجماعة، عندما يتعلق الأمر باللغة العربية.

مكانة لغات الأقلية من وجهة نظر مقارنة، تلخيص واستنتاجات

تُعتبر بعض القطاعات في المجتمعات المتصدعة التي بها تعددية لغوية، أو ازدواجية لغوية، غير مخصصة، إذا ما كانت تتحدّث لغة معادية، أو تملك ارتباطا معيناً بدول الجوار المعادية. ويرجع ذلك لكون اللغة، كما ذكرنا سابقاً، رمزا قومياً وإحدى أكثر المؤسسات الاجتماعية أهمية في الدولة. على ضوء ذلك، تقع على عاتق الدولة الديمقراطية في مجتمع متصدع، مهمة عسيرة، عند توجيهها لتحديد سياساتها اللغوية، إذ يتوجب عليها الامتثال لمعايير ديمقراطية، وتحقيق الشرعية لجميع مواطنيها، والمحافظة في الوقت ذاته، على النظام الاجتماعي، والاستقرار، وبقاء السلطة.

يشكل الدستور في الهند الوسيلة المركزية للحصول على شرعية ديمقراطية من المواطنين الهندوس والمسلمين. وتُوضع منظومة القوانين، المثيرة للإعجاب، التي سنّها الآباء المؤسسون برئاسة نهرو، الأقليات كمواطنين متساوين لأبناء الأغلبية الهندوسية في جميع المجالات. وعلى عكس إسرائيل، لا تُعرّف الهند بأنها دولة هندوسية ديمقراطية، بل جمهورية علمانية. ولا يمكن التقليل من أهمية التنازل الذي قدمه الهندوس عن تعريف الدولة الهندية كدولة هندوسية أو ذات أغلبية هندوسية.

في المجال اللغوي، لم تُبد السلطات الهندية والآباء المؤسسين استعدادهم لتقديم التنازلات للجمهور المسلم. وهناك أهمية كبيرة لقرار اعتبار اللغة الهندوسية بالخط الديفانغاري لغة الاتحاد الوحيدة. هذا القرار الذي ألغى قراراً سابقاً باعتبار الهندوسية والأوردو اللغتين الرسميتين، بعث برسالة للشعب الهندي بأن الناطقين بالهندوسية هم أكثر "هندياً" من الناطقين بالأوردو. ويجسد تعامل السلطات الهندية مع لغة الأوردو الطريقة التي حاولت فيها هذه السلطات إقصاء الرموز الإسلامية عن الثقافة والمجتمع الهنديين، ووضع هذه اللغة في موقع لا يمكنها من

التطور والازدهار.

في إسرائيل، تُحدّد وثيقة الاستقلال بأن "دولة إسرائيل.. ستحقق المساواة التامة لجميع مواطنيها في المجالات الاجتماعية والسياسية، بدون اختلاف في الدين والعرق والجنس. ستؤمن حرية العبادة واللغة والتعليم والثقافة،... نناشد- حتى خلال الهجوم الدموي المتواصل لأشهر عديدة- أبناء الشعب العربي، سكان دولة إسرائيل، المحافظة على السلم واخذ دور في إعمار الدولة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية، وعلى أساس التمثيل الملائم في جميع مؤسساتها المؤقتة والثابتة". وعلى الرغم من ذلك، حددت السلطات أن إسرائيل هي دولة يهودية كحقيقة غير قابلة للاستئناف. ولا يسمح للأفراد والمجموعات الذين لا يقبلون هذا المبدأ، الاستئناف عليه، ولا حتى بالوسائل الديمقراطية. وعلى عكس الهند لا تتمتع المواطنة في إسرائيل بصفة كونية، ويتمتع اليهود بحقوق جماعية تفوق تلك التي يحصل عليها مواطنو الدولة العرب الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك اختارت القيادة اليهودية الحاكمة عدم إلغاء اللغة العربية كلغة رسمية، وذهبت سدى كل المحاولات لتحديد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة.

وعلى غرار الهند، تعيش إسرائيل حالة من عدم التكافؤ المعلن بين اللغات. ويكمن الفرق بينهما في الاعتراف بالعربية كلغة رسمية قومية في إسرائيل، بينما شطبت الأوردو في الهند مسبقا من بند اللغات الرسمية القومية. ويمكن الاستنتاج من معطيات البحث الحالي أن السلطات الإسرائيلية توضح من خلال سياساتها العامة الفعلية عدم وجود مكانة مهمة للعربية في الهوية القومية الإسرائيلية، الأمر الذي أبقى العربية، بدرجة كبيرة، كلغة العرب فقط. وعلى الرغم من ذلك يحمل القرار بالإبقاء على اللغة العربية لغة رسمية، أهمية كبيرة من الناحية الرمزية. لكن، وفي الوقت الذي أثار الإبقاء على رسمية اللغة العربية في دولة أقيمت كدولة الشعب اليهودي ومن أجل الشعب اليهودي، انطباعات ايجابية، نلاحظ أن الدولة اختارت- من الناحية العملية- عدم تحقيق مكانة اللغة العربية كلغة رسمية ودفعتها بها إلى

مكانة لغة ثانوية فقط. وإذا ما أراد العرب الانخراط في المرافق المختلفة للمجتمع الإسرائيلي، مثل التشغيل والإدارة والحكم، يتوجب على أبناء هذا الوسط تعلّم العبرية بمستويات عالية جداً، ويأتي ذلك أحياناً على حساب اللغة العربية بفروعها المتعددة. على الرغم من ذلك تمكّن المكانة الرسمية للغة العربية الأقلية الناطقة بالعربية في إسرائيل من العمل على تطوير لغتهم في إسرائيل، بوسائل قانونية.

تستعرض الأدبيات العلمية بشكل واسع نفور الأغلبية المهيمنة من منح حقوق وامتيازات للأقليات في دول تعاني من التصدعات (Shniderman et al.; 1989). وعلى الرغم من ذلك، كان بإمكاننا أن نتوقع أن تتحلّى السياسة اللغوية لدولة عرّفها الآباء المؤسسين كجمهورية علمانية، بدرجة أعلى من اللبرالية والسخاء تجاه أقلياتها الدينية، إذ يتمخّض عن تعريف الدولة تجاهل الاعتبارات الدينية عند تحديد السياسات اللغوية. وفي المقابل، يتوقع من الديمقراطية الإثنية أن تقدم للأقليات تنازلات أقل، وأن تختار سلطاتها عدم تبني لغة الأقلية كلغة رسمية. عملياً، وجدنا، على نحو مفاجئ، أن الدولة الديمقراطية العلمانية بالذات اختارت تنحية لغة الأقلية المسلمة، الأوردو، عن مكانة اللغة الرسمية، بينما اختارت إسرائيل، التي تعرف نفسها كيهودية ديمقراطية الإبقاء على العربية كلغة رسمية، بموازاة العبرية.

عملياً، يظهر البحث، أن الهند المعرّفة كدولة علمانية، وإسرائيل التي تُعرّف كديمقراطية إثنية تستعملان الوسائل ذاتها بغرض دفع بعض لغات الأقلية نحو الهامش، وتعملان في المقابل، على ترسيخ مكانة اللغة التي تعتبرها السلطات ذخراً قومياً. وتميل المؤسسة السياسية والقضائية في المجتمعات المتصدعة إقصاء لغة الأقلية ودفعها نحو مكانة متدنية في المستوى القومي، حتى في الديمقراطية العلمانية في الهند والديمقراطية الإثنية في إسرائيل. واتضح لنا بالإضافة، أن القرار الرسمي حول مكانة لغة الأقلية في المجتمعات المتصدعة ليس حاسماً كما يدعي البعض أحياناً. من هنا، فمن الأهمية، أن تفحص الأبحاث المستقبلية حول السياسات اللغوية، بشكل جذري، كيف تترجم المؤسسة السياسية والقضائية السياسة المعلنة

إلى سياسة لغوية على أرض الواقع.

ملحق

فيما يلي، جدولاً باللغات الهندية المعترف بها (Scheduled Languages) ونسبة متحدثيها-

نسبة الناطقين باللغات الرسمية في الهند*		
النسبة	العدد	اسم اللغة
40.22%	337,272,114	Hindi .1
8.30%	69,595,738	Bengali .2
7.87%	66,017,615	Telugu .3
7.45%	62,481,681	Marathi .4
6.32%	53,006,368	Tamil .5
5.18%	43,406,932	Urdu .6
4.85%	40,673,814	Gujarati .7
3.91%	32,753,676	Kannada .8
3.62%	30,377,176	Malayalam .9
3.35%	28,061,313	Oriya.10
2.79%	23,378,744	Punjabi.11
1.56%	13,079,696	Assamese.12
0.25%	2,122,848	Sindhi.13
0.25%	2,076,645	Nepali.14
0.21%	1,760,607	Konkani.15
0.15%	1,270,216	Manipuri.16
0.01%	56,693	Kashmiri.17
0.01%	49,736	Sanskrit.18
3.71%	31,142,376	Other Languages
100.00%	838,583,988	: Total

المصدر: 1991 Census of India

لا تشمل هذه المعطيات سكان ولاية جامو وكشمير. في جامو يتحدث معظم سكانها لغة الأوردو، بينما في كشمير فيتحدث معظمهم لغة الأوردو والكشميرية.

مراجع مختارة

بالعبرية:

تقرير لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدمات بين قوات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000، برئاسة القاضي ثيودور أور، 2003

هارثيل-شاليف أيلت، (2005) "مكانة لغات الأقليات في مجتمع متصدع- لغة الأوردو في الهند واللغة العربية في إسرائيل بنظرة مقارنة"، مدرسة سلطة الحكم والسياسات العامة، جامعة تل أبيب

لنداو يعقوف م.، الأقليات العربية في إسرائيل، عام عوفيد، 1993.

مجلس الشعب ومجلس الدولة المؤقت، محضر المداولات، دولة إسرائيل، المجلد أ و ب، 1948-1949.

سبان إيلان، (2002) "الحقوق الجماعية للأقليات العربية-ال فلسطينية: الموجود، المعدوم، ومجال المحذور"، عيوني مشباط (1) 26-316 .241

سموحي سامي، (1996) "ديمقراطية إثنية: إسرائيل كنموذج فوقي" لدى غينوسار بنحاس وبرثيلي آفي (محرران) الصهيونية: جدالات معاصرة. جامعة بن غوريون.

روبنشتاين أمنون، القانون الدستوري في دولة إسرائيل، المجلد 1، شوكن، 1991.

روبنشتاين داني، "حتى تقرير لجنة أور لم يكثرث أحدا بترجمته للغة العربية"، هآرتس، 22.05.2005.

Anderson Benedict Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism Verso. 1991.

Apte Mahadev L., (1976) "Language Controversies in the Indian

- Parliament (Lok Sabha) 1952-1960” in Language and Politics (Eds) W. O’Barr and J. F. O’Barr; Mouton. 213-234.
- Aslam Mohammad (1989) “ ‘State Communalism’ and the Reassertion of Muslim Identity” in The State, Political Processes and Identity, (Eds) Hasan Z., Jha S.N, Khan R.; Sage.
- Barzilai Gad Communities and Law: Politics, and Cultures of Legal Identities, University of Michigan Press, 2003.
- Census of India, 1991, 2001. The Registrar General, Ministry of Home Affairs. Government of India
- Constituent Assembly of India Debates (CAD) – selected debates & Orders of the Day.
- Farouqui Ather, (1994) “Urdu Education in India” Economic and Political Weekly 14 , April 2nd: 782-785.
- Hasan Mushirul. Legacy of a divided nation: India’s Muslims Since Independence. Oxford University Press. 2001 [1997].
- Kook Rebecca B. (2000) Towards a rehabilitation of ‘Nation Building’ and the Reconstruction of Nations’, in Ethnic Challenges to the Modern Nation State (Eds) Ben Ami S., Peled Y. & Spektorowski A.; Macmillan. 42-64.
- Kretzmer David The Legal Status of the Arabs in Israel, Westview press, 1990.
- Kymlicka Will Multicultural Citizenship. Clarendon. 1995.
- Laitin David, D. (2000) “What is a Language Community?”

- American Journal of Political Science 44 (1):142-155.
- Latifi Daniel (2001) "Urdu in UP", Economic and Political Weekly, Feb 17; 533-535.
- Pool Jonathan (1991) "The Official Language Problem" The American Political Science Review 85 (2): 495-514.
- Russell Ralph, (1999) "Urdu in India Since Independence" Economic and Political Weekly 34 (1-2): 44-48.
- Shiva Rao The Framing of Indian Constitution – A Study (3 Vol.). Gov. of India Press & Tripathi, 1968.
- Shneiderman Paul M, Joseph F. Fletcher, Peter H. Russell, & Phillip E. Tetlock (1989) "Political Culture and the Problem of Double Standards: Mass and Elite Attitudes toward Language Rights". Canadian Journal of Political Science 22: 259-84.
- Van der Veer, Peter. Religious Nationalism: Hindus and Muslims in India. University of California Press. 1994.

- [1] قدمت الكاتبة مؤخراً أطروحة الدكتوراة في قسم العلوم السياسية، جامعة تل أبيب، بعنوان "تحدي بقاء الديمقراطية في مجتمع متصدع"، تحت إرشاد البروفيسور جاد برزيلاي. هذه المقالة تعتمد بشكل كبير على الأطروحة.
- [2] يبلغ عدد سكان الهند أكثر من مليار نسمة. يشكل المسلمون فيها 13% من مجموع السكان. (India, 2001 Census of).
- [3] للمزيد حول المشاكل اللغوية في الهند ولقائمة لغات الأقلية الرسمية، أنظروا هارثيل- شاليف، 2005. لمعلومات إضافية حول اللغات الهندية المعترف بها ونسبة الناطقين بها، راجعوا ملحق هذه المقالة.
- [4] حول مكانة اللغة الانجليزية في الهند كلغة رسمية اضافية، أنظر هارثيل-شليفي 2005 و- Apte، 1976.
- [5] على الرغم من ذلك قرر جواهر لال نهرو ان الأوردو ستكون إحدى لغات الأقلية الرسمية في الهند 'Scheduled Languages'، (ليست اللغة الرسمية للإتحاد بل لغة أقلية رسمية من أصل 17 لغة هندية، ما عدا الهندوسية والإنجليزية كلغتي الاتحاد).
- [6] في المقابل يطرح بعض باحثي الأوردو ادعاءات بان الحكومة تبدي استعدادها لرصد الميزانيات للأوردو لكن النخبة المسلمة لا تبذل جهداً كافياً لوضع الخطط حول كيفية استثمار هذه الأموال بالطريقة الصحيحة، وبالتالي تحسين أوضاع السكان الذين يتحدثون الأوردو، وان المؤسسات القائمة بالأوردو تعاني من أوضاع متردية. وفي نفس السياق، يدعي بعض الباحثين في المجال وبعض المثقفين الذين يتكلمون الأوردو: "لا تستطيع الدولة أن تعمل من أجلهم ما لا يستطيعون القيام به من أجل أنفسهم" (Russell; 1999, 46). ويقول بعض باحثي الأوردو، ومن بينهم صيديقي (Atiq Ahmad Siddiqi)، أن "الجلس القومي لتطوير لغة الأوردو" (NCPUL) يقوم بعمل غير ناجح وان الأكاديميين الذين يتكلمون الأوردو في أقسام تعليم الأوردو في الجامعات الهندية، لا يحافظون على مستوى عال من التعليم (The Nation, Lahore, October 4, 1993; cited at Russell; 1999, 45). من المهم ذكر هذا، لأن المسؤولية حول وضع الأوردو في الهند في هذه الأيام لا تلقى على عاتق الحكومة المركزية فقط، بل كذلك على عاتق النخبة الإسلامية التي تتحدث الأوردو. لكن لو وفرت الحكومة الدعم للأوردو منذ الاستقلال لكان من المعقول ان نفترض ان الأوردو لن تصل إلى ما وصلت

اليه اليوم. يمكن تعريف الدعم الحكومي الذي يقدم لتعزيز الأوردو في السنوات الاخيرة بأنه " قليل جدا ومتأخر جدا".

[7] يدعي الكثيرون أن الحركات اليمينية هي التي دفعت بالأوردو نحو الهامش. هذا الإدعاء غير صحيح. حزب المؤتمر هو المسؤول الأساسي عن اتخاذ القرارات الجوهرية بخصوص مكانة الأوردو في ثقافة الهند المستقلة، فقد كان حتى الثمانينات اكبر الأحزاب وأكثرها فاعلية في المركز وفي الولايات المختلفة. وخرج المؤتمر عن طوره في قطعه للوعود بتطوير الأوردو قبل الانتخابات التي أثارَت المشاعر المجتمعية في صفوف المسلمين، وبعد الانتخابات بقيت هذه الوعود حبرا على ورق(Aslam; 1989, 277).

[8] حول محاولات التشريع في الكنيست، انظروا هارثيل-شاليف، 2005:58.

[9] تشير المعطيات على أرض الواقع، ان السلطات تحاول تطبيق الالتزام بنشر القوانين باللغة العربية، لكنها غالبا ما تنشرها بعد أشهر طويلة من النشر باللغة العبرية (روبنشتاين أ.:1991،91). إضافة إلى ذلك، لا تُنشر معظم النماذج الرسمية باللغة العربية (سبان أ.:2002،265). وتظهر على طابع البريد والأوراق النقدية وبطاقات الهوية كتابات عربية بجانب العبرية، أما في جواز السفر، فالكتابة باللغتين العربية والإنجليزية فقط. إضافة إلى ذلك، وحتى العقد الأخير، اقتصرت لافتات الشوارع على اللغة العربية فقط، وأضيفت إليها اللغة الإنجليزية أحيانا(روبنشتاين أ.:1991،91).الافتات باللغة العربية في الأماكن العامة، قليلة جدا، وفي الكثير من الأحيان لا تلبى الحاجة(تقرير لجنة أور؛2003 الباب الأول، الفقرة 63)، وحتى مطار بن غوريون الجديد لا يحتوي على لافتات باللغة العربية(روبنشتاين د.:2005).

[10] ملف المحكمة العليا 74/521 خلف ضد اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، اللواء الشمالي، قرار حكم 29(2) 319؛ وكذلك- ملف المحكمة العليا 97/4438 عدالة ضد ماعتس ("قسم الاعمال العامة") (لم ينشر)؛ ملف المحكمة العليا 99/4122 عدالة ضد بلدية تل أبيب-يافا وآخرين، قرار حكم 56 (5) 393. ملف المحكمة العليا 95/2435 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد بلدية حيفا (لم ينشر)؛ إم. 92/105 "رام" مهندسون-مقاولون م.ض ضد بلدية الناصرة العليا، قرار حكم 47(5) 189.

[11] إم. 99/12 مرعي ضد سباق، قرار حكم 53(2) 128.

[12] خيبة الأمل والإحباط كانا من نصيب الجمهور العربي لان القرارات القضائية

الكثيرة في موضوع اللغة العربية اعتمدت على ادعاءات حرية التعبير وليس على الاعتراف بضرورة تطبيق المساواة على أساس جماعي (تقرير أور؛ 2003، الباب الأول، الفقرة رقم 63).

[13] للإسهاب حول مكانة جهاز التعليم العربي، أنظروا هارثيل شليف؛ 2005.

[14] لمقارنة تفصيلية بين جهاز التعليم في الأردن وجهاز التعليم في الوسط العربي في إسرائيل؛ انظروا هارثيل شاليف، 2005.

مراجعة كتاب

الحقوق اللغوية: حق اللغة في الوجود، والبقاء، والتطور، والنماء، والوحدة

للدكتور عبد الهادي بوطالب

دار الكتاب- الطبعة الأولى 1424 - 2003»

بقلم: حسن ملواني

كثيرة هي الأحاديث التي طرقت أسماعنا وهي تتحدث عن حقوق الإنسان عبر الإعلام بكل أنواعه، إلا أنه من النادر أن يتطرق المهتمون والمفكرون لما يسمى بحقوق الإنسان اللغوية. ويأتي الكتاب الذي سنقوم بتلخيص لأهم أفكاره متناولاً لهذا الموضوع تناوياً تنويرياً يستحق القراءة والنقاش.

وقد قدم الكاتب لمؤلفه بإشارته إلى كون الحقوق اللغوية أصبحت تعالج في إطار ما ينعت بالدراسات القانونية. واعتبر اللغة كائنًا حيًا له وظائف وحقوق وواجبات، ويخضع وجودها لنفس مراحل الكائن الحي من نشأة وصبا وشباب وكهولة وشيخوخة وفناء، لهذا فقد يطول أو يقصر عمره، ورغم ذلك فهي تمتلك خصوصية تميزها عن الأحياء.

وقد وقف الكاتب على مفهومين أساسيين: مفهوم اللغة، ويفضل الكاتب أن يطلق عليها «المخلوق الحي» بدل «الكائن الحي» استناداً إلى بعض آي القرآن الكريم منها «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم».

وقد عرفت في بعض القواميس وفق خصائصها الصوتية ودورها الاجتماعي مع

الإشارة إلى التعدد اللغوي. فهي في القاموس المحيط، مثلاً: (أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم).

ويتعلق المفهوم الثاني بالحق اللغوي الذي يحيل «على الحق في تكلم هذه اللغة أو تلك. كما يشير إلى المعيار التشريعي المتعلق بالتدبير السياسي للأوضاع اللغوية. ويحيل المفهوم المذكور في المستوى الثالث على مجال من مجالات المعرفة العلمية، ليشمل فرع «حقوق اللغات» الذي ينتمي إلى حقل القانون المتعلق باللغات، ثم فرعاً آخر هو فرع التشريع اللغوي الذي ينتمي إلى مجال اللسانيات التي تهتم بالجوانب القانونية التي تخص اللغات.» ص 19 - 20.

الفصل الأول: ما هي الحقوق اللغوية؟

يُميز الكاتب بين مجموعة من الحقوق اللغوية ومنها:
الحقوق الشخصية، وتتعلق بحق الإنسان في استعمال اللغة الأم في حياته الخاصة وممارساته الثقافية والدينية، ونقلها إلى ذريته، علاوة على حقه في تعلم اللغة الرسمية لبلده إن كانت مخالفة للغة الأم.
الحقوق الجماعية، وترتكز على قيمة الهوية التي يجب المحافظة عليها وتوفير سبل استمراريتها، وهي قسمان: - الحقوق المتعلقة بالمجموعات الإثنية، ولا يجوز المساس بها - والحقوق المتعلقة بالمجموعات الوطنية، ويمكن أن يلحقها التغيير وفق مشيئة الدولة.

أسس الاعتراف بالحقوق اللغوية:

الهوية في اللغة جزء من الهوية الإنسانية
المساواة لأن «العلاقة بين لغتين، مثلاً، قد تكون علاقة قائمة على المساواة، ومن ثم ضرورة العمل على تحقيق المساواة بينهما.» ص 26.
التاريخ فهو الشاهد على مساهمة المجموعة المعنية في بناء البلاد، وكذا اعتراف الدستور بها.

البيئة في التعدد اللغوي تُفضي إلى التعدد الثقافي المثري للتراث وتُساهم في الإبقاء على اختيارات متنوعة بالنسبة لعيش الإنسان.

ويشير الكاتب إلى صعوبة تحقيق استقلال مجال حق اللغة، وبسبب صعوبة جعل الحقوق اللغوية مجالاً خاصاً ضمن التخصصات القانونية، يعتمد المختصون إلى مقاربتها بمفاهيم قانونية، في مقدمتها حقوق الأقليات التي تشكل الحقوق اللغوية قسماً منها. وصياغة الإعلان العالمي للحقوق اللغوية سنة 1996 ببرشلونة، شكّل وثيقة بالغة الأهمية حيث ملأ فراغاً اتّسمت به كل الإعلانات السابقة لحقوق الإنسان التي لم تتطرق للحقوق اللغوية. «لقد وضع الإعلان المبادئ العامة التي تتضمن الحقوق المخولة للغة، وأقر الحقوق اللغوية الشخصية والجماعية.» ص 29.

الفصل الثاني: حق اللغة في الوجود.

يرى الكاتب أن اللغة الأم تعتبر الثروة الأهم بالنسبة لأمة. فبها تنقل تراثها وتدبر لمستقبلها. لذا فلكل طفل الحق في اكتساب لغته الأم وتعلمها بشكل يضمن له إتقانها بشكل كامل. ويشكل الإعلان العالمي للحقوق اللغوية وثيقة هامة أكدت على كون خير وسيلة للحفاظ على لغة وضمأن حقوق مستعمليها يتمثل في التوفر على حدود آمنة واعتمادها وسيلة في التعليم ومادة للتعلم عبر البرامج التربوية. وبصدد الأوضاع التي تخضع لها اللغة ذكر الكاتب: - وضع اللغة الرسمية: وهو أعلى مكانة تحصل عليها اللغة بالاعتراف بها من طرف الدولة كلغة رسمية واعتمادها في جميع أنشطتها - وضع اللغة الوطنية: الاعتراف بلغة من طرف الدولة كلغة وطنية لا يلزمها باستعمالها في مصالحها، بل يلزمها حمايتها والعمل على تطويرها - التعدد اللغوي الاستراتيجي وتحدث عنه حين تلجأ الدولة إلى لغتين أو أكثر استجابة لوضعية سياسية أو غيرها- عدم التمييز بين اللغات وذلك

بنبذ بعضها على حساب البعض الآخر. «واللغة عنصر أساسي في الثقافة الوطنية، وهي، أيضاً، ظاهرة سوسيو- نفسية، إذ يمكن استعمال اللغة في السنوات الأولى من التعلم من تجنب القطيعة بين المجتمع والمدرسة، وتربوية لأن عملية التعلم لا تكون فعالة إلا بواسطة لغة تم التعود عليها.» ص 36، 37.

وللغة حق في الوجود ويحميه القانون وأدنى ما يمكن أن يقوم به حظر الإبادة العرقية.

الفصل الثالث: حق اللغة في البقاء.

يرى الكاتب أن من شروط بقاء لغة ارتفاع معدلات التمدرس، ونجاح النظام التعليمي والدور الذي تضطلع به الدولة في بقائها. وتصبح اللغة مهددة حين يصبح انتشارها محدوداً، وحين تصبح غير ذات مردودية، اقتصادياً، وحين يقل عدد متكلميها وبالتالي يتقلص انتشارها، وهناك تخوفات من انقراض عدد من اللغات الإفريقية قبل نهاية هذا القرن لقلة عدد متكلميها بفعل ضغط اللغات المحلية والتعاطي للغات الأوروبية المفروضة لعولة التبادل الاقتصادي والثقافي، علاوة على السياسات التربوية التي تنهجها حكومات لصالح اللغات الاستعمارية. ويقدم الكاتب أرقاماً مخيفة عن انقراض اللغات، ومن ذلك أن حوالي 170 لغة انقرضت في البرازيل بعد الاحتلال البرتغالي. ومنه أيضاً أن من ضمن 125 لغة متحدتاً بها في المكسيك انقرضت 113 منها...

وتتعرض اللغات الوطنية للتهديد في بقائها لعدة عوامل منها افتقادها للاعتبار حين يدرك الجميع أنها تتموضع خارج السلطة والحياة، وكونها مدعاة للتهميش وأنها لن تعتمد لتحقيق مكسب فردي أو جماعي. مقابل ذلك تظهر اللغة الثانية التي لا علاقة للشعب بها في البداية ولكن اعتمادها في التعليم يجعل منها اللغة المهتم بها كتابةً وشفوياً في الوسط المدرسي، وسرعان ما يتم التخلي عن الازدواجية اللغوية لصالح اللغة الوحيدة.

ومن الأسباب التي يراها الكاتب وراء انقراض اللغات: الغزو العسكري والإبادة الجماعية، وتقلص عدد متكلميها بالإضافة على التشتت الجغرافي والزواج المختلط والهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والضعف السياسي، والإمبريالية الثقافية. ويخلص الكاتب إلى كون مسار لغة نحو الانقراض ليس حتمياً لأنها ليست جسماً بيولوجياً يولد وينمو لينتهي بالضرورة، إنها واقع ثقافي لا يخضع للحتمية البيولوجية. ص 53.

الفصل الرابع: حق اللغة في التطور والنماء:

هذا الحق يستوجب المسيرة للتطور المعرفي وآلياته الحديثة في الاستفادة من المعلومات ومعالجتها وإيصالها. كما يفرض، بصفة عامة، انفتاح متكلميها على المعارف التي تسعفهم في تحسين ظروفهم وتعميق رؤيتهم للعالم. من هذا المنطلق، ارتبط حق اللغة في النماء بالترجمة.

الفصل الخامس: حق اللغة في الوحدة:

حسب الكاتب، لا ينبغي اتخاذ انعدام المساواة بين اللغات مسوغاً للتمييز بينها في الحقوق، فالتفاوت الطبيعي بين اللغات دليل على اختلافها الضروري الدال على أصالتها، ويمثل ثراءً للتراث اللساني والثقافي الإنساني. لذا يجب النضال من أجل إحلال المساواة بين اللغات، ولا يعني ذلك سعياً نحو القضاء على اختلافها الطبيعي وإنما إحلال تكافؤ بينها من حيث الفرص. وبصدد اللغة الوطنية واللغة الرسمية، يرى الكاتب أن مفهوم اللغة الوطنية يشكل اعترافاً رمزياً بوجود المجموعة التي تتكلمها. ويعتمد في ذلك على مقياسين: الجغرافية والأصل.

وعلى رأس اللغات الوطنية توجد اللغة الرسمية التي يخولها وضعها كلغة رسمية امتيازات كثيرة منها استعمالها من طرف الدولة ومؤسساتها في علاقاتها

بالمواطنين. ويحدث أن يوجد أكثر من لغة رسمية، وتختار انطلاقاً من صلتها بالهوية ووظيفتها في المحافظة عليها، أو وفق حاجة الدولة إلى وسيلة للتواصل مع جميع المواطنين.

إن التشريع اللغوي - حسب الكاتب - يهدف إلى وحدة وتوحد اللغة ويمكن حصر التشريع اللغوي في:- تشريع رسمي محدود الصلاحية والفضاء - تشريع ملزم وعمومي - تشريع ليبرالي - تشريع تعبيرى.

وبصدد تدخل الدولة في المجال اللغوي، فسيقتبعه التوتر اللغوي الحاصل في معظم الدول والنتائج عن المنافسة بين اللغات، مما ينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وقد حدد المؤلف العوامل التي تؤدي إلى تدخل الدولة في:- التعدد اللغوي الموجود في أغلب دول العالم رغم اعترافها بلغة رسمية - حدة التنافس اللغوي - الصراع الاجتماعي - الرغبة في التدخل: فهناك حالات ترى فيها الدولة أن مشكل اللغات يستوجب حله بفعل قوة الأشياء التي تتمثل في استيعابها من طرف اللغة الرسمية.

وفي نهاية هذا الفصل يحدد الكاتب مقاييس يجب أن تعتمد في السياسة اللغوية من قبل الدولة وهذه المقاييس هي: - مقياس التوافق الاجتماعي الذي يجب أن تراعيه الدولة الديمقراطية في وضع سياستها اللغوية - مقياس نشدان المساواة النسبية - مقياس يتجلى في المجالات التي تتدخل فيها الدولة- مقياس النتائج الايجابية المتوخاة. وينبه الكاتب على أن تدخل الدولة قد تنجم عنه مخاطر، لأنها لا تتحكم بالضرورة في النتائج السلبية لسياستها. و«يمكن القول إن بإمكان الدولة أن تنتهج سياسة لغوية مقنعة إذا كانت تستهدف التطور الاجتماعي وحماية اللغات ومستعملها، والحفاظ على السلم والعدالة الاجتماعية والوحدة السياسية ووضع المعايير اللغوية وتعميمها...» ص 78.

خلاصات:

- يختم الكاتب كتابه بخلاصات أهم ما جاء فيها:
- رد الكاتب على من يعتقد أن العربية مهددة باللهاجات العامية.
 - الإشارة إلى ضرورة تطوير العربية مع اقتراح بعض ما يحقق ذلك.
 - الرد على من يعتقد أن الاعتراف باللغة الأمازيغية يهدد الوحدة الوطنية ويبعث على الانشقاق.
 - كون التعدد اللغوي لا يشكل خطرًا على اللغة أو اللغات إلا في ظروف تسيطر فيها لغة أجنبية على اللغة الوطنية.
 - اعتبار الازدواجية الأمازيغية تدخل ضمن المنظومة الثقافية العامة لأنها - حسب الكاتب - أخت العربية، وتنتمي إلى نفس الأسرة اللغوية الحامية/ السامية « وهي تمثل إلى جانب العربية أحد الألسن القليلة التي احتفظت بسمات النظام السامي/ الحامي، وصمدت أمام التغلغل الأجنبي ومحاولات التهجين والقضاء عليها» ص 86.
 - ونشير في الأخير أن الكتاب الذي قدمناه متميز بأسلوبه السلس، وبأفكاره المبتوبة تبويبا متناسقا ييسر فهم مضامينه. وهو كتاب يثير عدة أسئلة جديرة بال طرح للنقاش. وقرأتنا لا تغني عن العودة إلى الكتاب قصد الاستزادة من أفكاره والتعليق على محاوره ومعطياته.

هامش:

- * الحقوق اللغوية: حق اللغة في الوجود، والبقاء، والتطور، والنماء، والوحدة للدكتور عبد الهادي بوطالب - دار الكتاب- الطبعة الأولى -1424 2003.
- ** قام الكاتب ببعض التفصيلات لكل من التشريعات المشار إليها، انظر: ص 71-72.

الإعلان العالمي للتنوع الثقافي- اليونسكو

باريس، 2 تشرين الثاني/أكتوبر --2001 اعتمد المؤتمر العام، وهو أعلى سلطة للقرار في اليونسكو، اليوم، الإعلان العالمي للتنوع الثقافي. وعبر مدير عام المنظمة، كويشيرو ماتسورا، عن أمله في أن يكون لهذا النص «الأهمية نفسها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وقال كويشيرو ماتسورا: «في الوقت الذي يريد فيه البعض أن يرى في الوضع الدولي الحالي صورة للنزاع بين الثقافات، فإن الدول الأعضاء في اليونسكو، المجتمعة بالدورة 31 للمؤتمر العام، اعتمدت وبالتصديق الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، الذي يؤكد من جديد على اقتناعها بأن حوار الثقافات يشكل أفضل ضمان للسلام، رافضةً رفضاً قاطعاً مقولة النزاعات المحتملة بين الثقافات والحضارات. إنها المرة الأولى التي تتسلح فيها الأسرة الدولية بأداة معيارية بهذا الحجم يرفع فيها التنوع الثقافي إلى مستوى «التراث المشترك للإنسانية (...). وهو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية»، ويعتبر الدفاع عنه أمراً أخلاقياً أساسياً، لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان».

إن إعلان اليونسكو العالمي للتنوع الثقافي، مرفقاً بخطوط أساسية لخطة العمل، هو أداة أساسية "لأنسنة العولمة". وهو أمر يشرف اليونسكو أن تكون في طليعة حركة تعني الإنسانية بمجملها.

بات هذا النص واحداً من النصوص الأساسية لأخلاقيات جديدة تسعى إلى تعزيزها اليونسكو مع مطلع القرن 21. وآمل أن يأخذ يوماً الأهمية نفسها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في ما يلي النص الكامل لإعلان اليونسكو العالمي للتنوع الثقافي :

إن المؤتمر العام،

حرصاً منه على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي غيره من الوثائق الدولية المعترف بها عالمياً، وإذ يضع في اعتباره العهدين الدوليين لسنة 1966 والذين يتعلق أحدهما بالحقوق المدنية والسياسية بينما يتعلق الآخر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

وإذ يذكر بأن ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو تنص على أنه " ... لما كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعاً على مبادئ العدالة والحرية والسلام، فإنّ هذا العمل بالنسبة لجميع الأمم يُعدّ واجباً مقدساً ينبغي القيام به في روح من التعاون المتبادل"؛

ويذكر، أيضاً، مبادئه الأولى التي تحدد لليونسكو، من ضمن أهدافها، هدف التوصية بعقد "الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة"؛

وإذ يشير إلى الأحكام المتعلقة بالتنوع الثقافي وممارسة الحقوق الثقافية الواردة في الوثائق الدولية التي أصدرتها اليونسكو(1)؛

ويؤكد من جديد أن الثقافة ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات(2)؛

ويلاحظ أن الثقافة تحتل مكان الصدارة في المناقشات المعاصرة بشأن الهوية والتماسك الاجتماعي وتنمية اقتصاد قائم على المعرفة؛

ويؤكد أن احترام تنوع الثقافات، والتسامح، والحوار، والتعاون، في جو من الثقة

والتفاهم، هي خير ضمان لتحقيق السلام والأمن الدوليين؛
 ويتطلع إلى مزيد من التضامن القائم على الاعتراف بالتنوع الثقافي وعلى الوعي
 بوحدة الجنس البشري وتنمية المبادلات فيما بين الثقافات؛
 ويرى أن عملية العولمة، التي يسهّلها التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام
 والاتصال الجديدة، وإن كانت تشكل خطراً على التنوع الثقافي، فهي تهيئ
 الظروف الملائمة لإقامة حوار مجدّد فيما بين الثقافات والحضارات؛
 وإدراكاً منه للمهمة المحددة التي عهدت إلى اليونسكو في إطار منظومة الأمم
 المتحدة، والمتمثلة في صون وتعزيز التنوع المثمر للثقافات؛
 يعلن المبادئ التالية ويعتمد الإعلان الحالي:
 الهوية والتنوع والتعدد

المادة 1 - التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية

تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة
 وتعدّد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية.
 والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرًا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس
 البشري، ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى يكون
 التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه
 لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

المادة 2 - من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية

لا بد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعاً، يوماً بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم
 والرغبة في العيش معاً فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة
 ومتنوعة ودينامية. فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين،
 تضمن التماسك الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى تكون

التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي. كما أن التعددية الثقافية التي لا يمكن فصلها عن الإطار الديمقراطي، مؤاتية للتبادل الثقافي ولازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة السياسية.

المادة 3 - التنوع الثقافي بوصفه عاملاً محرّكاً للتنمية

إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد؛ فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي، أيضاً، وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية.

التنوع الثقافي وحقوق الإنسان

المادة 4 - حقوق الإنسان بوصفها ضماناً للتنوع الثقافي

إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الأشخاص. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، والمنتمين إلى جماعات السكان الأصليين. ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي أو لكي يحدّ من نطاقها.

المادة 5 - الحقوق الثقافية بوصفها إطاراً ملائماً للتنوع الثقافي

الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان عالمية ومتلازمة ومتكافئة. ويقتضي ازدهار التنوع المبدع التحقيق الكامل للحقوق الثقافية كما حدّدت في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادتين 13 و 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناء على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه وإبداع أعماله ونشرها باللغة التي يختارها، وخاصة بلغته الأصلية. ولكل شخص الحق

في تعليم وتدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية. وينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها، وأن يمارس تقاليده الثقافية الخاصة، في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المادة 6 - نحو تنوع ثقافي متاح للجميع

إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار بالكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها. ذلك أن حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي.

التنوع الثقافي والإبداع

المادة 7 - التراث الثقافي بوصفه مصدرًا للإبداع

إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الآخرين. ولذلك لا بد من صيانة التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه وإقامة حوار حقيقي بين الثقافات.

المادة 8 - السلع والخدمات الثقافية بوصفها متميزة عن غيرها من

السلع والخدمات

في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، التي تفتح آفاقا فسيحة للإبداع والتجديد، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتنوع المنتجات الإبداعية والمراعاة

العادلة لحقوق المؤلفين والفنانين وكذلك لخصوصية السلع والخدمات الثقافية التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعة أو ممتلكات استهلاكية مثلها مثل غيرها.

المادة 9 - السياسات الثقافية بوصفها حافزاً على الإبداع

إلى جانب ضمان التداول الحر للأفكار والمصنفات، ينبغي أن تكفل السياسات الثقافية تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج ونشر سلع وخدمات ثقافية متنوعة، وذلك عن طريق صناعات ثقافية تملك الوسائل اللازمة لإثبات ذاتها على الصعيدين المحلي والعالمي. ويرجع لكل دولة، مع احترام التزاماتها الدولية، أن تحدد سياساتها الثقافية وتنفذها بأفضل الوسائل التي تراها، سواء بالدعم التنفيذي أو بالأطر التنظيمية الملائمة.

التنوع الثقافي والتضامن الدولي

المادة 10- تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي

إزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل الممتلكات الثقافية على الصعيد العالمي ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي.

المادة 11- إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع

المدني

لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تكفل صون وتعزيز التنوع الثقافي الضامن للتنمية البشرية المستدامة. ويجدر في هذا الإطار التأكيد من جديد على الدور الأساسي الذي تؤديه السياسات العامة، بالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع

المدني.

المادة 12- دور اليونسكو

تقع على عاتق اليونسكو، بحكم رسالتها ومهامها، مسؤولية ما يلي:
 التشجيع على مراعاة المبادئ المنصوص عليها في هذا الإعلان عند إعداد استراتيجيات التنمية في مختلف الهيئات الدولية الحكومية؛
 الاضطلاع بدور الهيئة المرجعية والتنسيقية فيما بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل الصياغة المشتركة للمفاهيم والأهداف والسياسات المراعية للتنوع الثقافي؛
 مواصلة نشاطها التقني وعمليها في مجال التوعية وبناء القدرات، في المجالات ذات الصلة بهذا الإعلان والداخلية في نطاق اختصاصها؛
 المساعدة على تنفيذ خطة العمل التي ترد خطوطها الأساسية مرفقة بالإعلان الحالي.

الخطوط الأساسية لخطة عمل من أجل تنفيذ إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي

تتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير المناسبة لنشر إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي على نطاق واسع والتشجيع على تطبيقه الفعلي، وذلك عن طريق التعاون على تحقيق الأهداف التالية:

1. تعميق النقاش الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالتنوع الثقافي، ولا سيما بعلاقته بالتنمية وتأثيره في صياغة السياسات الثقافية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء؛ ومواصلة التفكير بصفة خاصة في إمكانية إعداد وثيقة قانونية دولية بشأن التنوع الثقافي.
2. إحراز تقدم في تحديد المبادئ والمعايير والممارسات، سواء على الصعيد

- الوطني أو الدولي، وكذلك وسائل التوعية وأشكال التعاون، الأكثر ملاءمة لحماية التنوع الثقافي وتعزيزه.
3. تعزيز تبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال التعدد الثقافي، من أجل العمل في إطار مجتمعات تتميز بالتنوع، على تيسير إدماج الأفراد والمجموعات المنتمين إلى آفاق ثقافية متنوعة، ومشاركتهم في حياة المجتمع.
 4. التعمق في فهم وإيضاح مضمون الحقوق الثقافية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
 5. حماية تراث الإنسانية اللغوي ودعم التعبير والإبداع والنشر في أكبر عدد ممكن من اللغات.
 6. تشجيع التنوع اللغوي - مع احترام اللغة الأم - على جميع مستويات التعليم، حيثما أمكن ذلك، والحث على تعلّم عدة لغات منذ الطفولة المبكرة.
 7. العمل، عن طريق التعليم، على حفز الوعي بالقيمة الإيجابية للتنوع الثقافي، والقيام لهذه الغاية بتحسين مضمون البرامج المدرسية وتدريب المعلمين.
 8. تضمين العملية التعليمية، كلما كان ذلك مناسباً، نهجاً تعليمية تقليدية، بغية المحافظة على الأساليب المناسبة ثقافياً لإيصال المعارف ونقلها، والانتفاع الأمثل بهذه الأساليب.
 9. تشجيع "محو الأمية الرقمية" وزيادة إتقان التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال التي يجب اعتبارها في نفس الوقت مواد للتدريس وأدوات تعليمية كفيلة بتعزيز فعالية المرافق التعليمية.
 10. تعزيز التنوع اللغوي في المجال الرقمي وتشجيع انتفاع الجميع، من خلال الشبكات العالمية، بالمعلومات المندرجة في الملك العام.
 11. مكافحة الفجوة الرقمية - بالتعاون الوثيق مع الوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة - عن طريق تعزيز انتفاع البلدان النامية بالتكنولوجيات الجديدة، ومساعدتها على امتلاك ناصية تكنولوجيات المعلومات، والعمل، في

- الوقت ذاته، على تسهيل التداول الرقمي للمنتجات الثقافية المحلية وتيسير انتفاع هذه البلدان بالموارد الرقمية في المجالات التربوية والثقافية والعلمية المتاحة على الصعيد العالمي.
12. حفز إنتاج وصون ونشر مضامين متنوعة في وسائل الإعلام والشبكات العالمية للمعلومات، والعمل من أجل ذلك على تشجيع دور المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون من أجل تطوير البرامج السمعية البصرية الجيدة، وخاصة عن طريق تعزيز إنشاء آليات تعاونية يمكنها تسهيل نشر هذه البرامج.
13. وضع سياسات واستراتيجيات لحماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي، ولا سيما التراث الثقافي الشفهي وغير المادي، ومكافحة الاتجار غير المشروع في الممتلكات والمرافق الثقافية.
14. احترام وحماية المعارف التقليدية، وخاصة معارف السكان الأصليين؛ والاعتراف بمساهمة المعارف التقليدية في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التآزر بين العلوم الحديثة والمعارف المحلية.
15. دعم حراك المبدعين والفنانين والباحثين والعلميين والمثقفين، وتطوير برامج وشراكات دولية للبحوث، مع الحرص في الوقت نفسه على صون وزيادة القدرات الإبداعية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.
16. تأمين حماية حقوق المؤلفين والحقوق المرتبطة بها، وذلك من أجل تنمية القدرات الإبداعية المعاصرة وتعويض العمل الإبداعي على نحو منصف، مع حماية الحق العام في الانتفاع بالثقافة طبقاً للمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
17. المساعدة على نشوء أو توطيد صناعات ثقافية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والتعاون، لهذا الغرض، في تنمية البنى الأساسية والكفاءات اللازمة، ودعم نشوء أسواق محلية قابلة للبقاء، وتيسير وصول

- الامتلاكات الثقافية لتلك البلدان إلى السوق العالمية وشبكات التوزيع الدولية.
18. وضع سياسات ثقافية كفيلة بتعزيز المبادئ المنصوص عليها في هذا الإعلان، بما في ذلك عن طريق آليات مناسبة للدعم التنفيذي و/أو أطر تنظيمية ملائمة، مع احترام الالتزامات الدولية الخاصة بكل دولة.
19. إشراك مختلف قطاعات المجتمع المدني على نحو وثيق في رسم سياسات ثقافية ترمي إلى حماية وتعزيز التنوع الثقافي.
20. الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تعزيز التنوع الثقافي، وتشجيع هذا الدور، والعمل لهذا الغرض على تهيئة مجالات للحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص.
21. وتوصي الدول الأعضاء المدير العام بمراعاة الأهداف المعلنة في خطة العمل الحالية في تنفيذ برامج اليونسكو، وإبلاغ هذه الخطة إلى الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية، وذلك بهدف تعزيز تآزر الجهود لصالح التنوع الثقافي.

«ثروة العالم الثقافية هي تنوعه في الحوار»

لقد اعتمد "إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي" بالإجماع في ظرف خاص للغاية. فقد جاء هذا الاعتماد غداة أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وكان المؤتمر العام المنعقد آنذاك في دورته الحادية والثلاثين، هو أول اجتماع يعقد على المستوى الوزاري بعد تلك الأحداث الرهيبة، فكان فرصة سانحة للدول الاعضاء كي تؤكد فيها مجدداً قناعتها بأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام، وكي تعرب عن رفضها القاطع لمقولة حتمية النزاعات بين الثقافات والحضارات.

فإصدار وثيقة تقنينية بهذه الأهمية يشكل سابقة بالنسبة للمجتمع الدولي. فهي تضع التنوع الثقافي في مصاف "التراث المشترك للإنسانية" الذي "هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية"، وتجعل من الدفاع عنه واجباً أخلاقياً ملزماً، لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان. وإذ يرمي الإعلان إلى صون التنوع الثقافي باعتباره كنزاً حياً، وبالتالي، كنزاً متجدداً، إذ لا يجوز أن يُنظر إليه كتراث راكد بل كعملية تمثل ضماناً لبقاء البشرية، فإنه يرمي، أيضاً، وفي الوقت ذاته، إلى تفادي أوجه التفرقة وظواهر الاصولية، التي ترسخ وتقدس هذه الفوارق باسم الاختلافات الثقافية، مناقضة بذلك الرسالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما يشدد إعلان اليونسكو العالمي على ضرورة أن يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف أشكالها فحسب، بل، أيضاً، بتعدد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية. فبهذا الاعتراف، فقد يمكن صون التنوع الثقافي بوصفه عملية تطويرية ومنهلاً للقدر على التعبير والابداع والتجديد. وقد تم تجاوز النقاش بين البلدان التي تميل إلى الدفاع عن السلع والخدمات الثقافية "التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعاً أو منتجات استهلاكية

كغيرها من السلع أو المنتجات"، وبين البلدان التي تصبو إلى اعلاء شأن الحقوق الثقافية، إذ أن الإعلان أَلّف بين الموقفين، وأبرز العلاقة السببية التي تجمع بين هذين النهجين المتكاملين. فالواقع هو أنه لا وجود لاحدهما دون الآخر. إن هذا الإعلان، المقترن بخطوط أساسية لخطة عمل، يمكن أن يشكل أداة رائعة للتنمية تتضمن القدرة على إضفاء الطابع الانساني على ظاهرة العولمة. وهو، بطبيعة الحال، لا يمي أي تعليمات محددة على أحد، وإنما توجهات عامة من شأنها أن تترجم إلى سياسات تجديدية من قبل الدول الأعضاء ضمن إطار السياقات الخاصة بها ، وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. لقد أصبح هذا الاعلان الذي يحارب مظاهر التفوق والانغلاق المبنية على الأصولية، بتعميم منظور للعالم أكثر انفتاحًا وإبداعًا وديمقراطية، يعد من الآن فصاعدًا من بين النصوص المؤسسة لفلسفة أخلاقية جديدة تعمل اليونسكو على نشرها في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو نص أمل أن يكتسب ذات يوم نفس القوة التي اكتسبها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كويشيرو ماتسورا

المدير العام

المرافعات الدولية والمحلية، الضغط والمناصرة

حكمت بسيسو ورنبال الكردي

الضغط والمناصرة- حكمت بسيسو

نظرة عامة:

تشكّل حملات التعبئة والتأثير وكذلك الضغط والمناصرة جزءاً أساسياً من عمل منظمات المجتمع المدني، باعتبارها أدوات فعالة للتغيير وإحقاق الحقوق. وحيث أن العديد من الباحثين قد أبرزوا أن دور المنظمات الأهلية يجب أن يكون مراقبة أداء الدولة والتأثير على سياساته ودفعها نحو تحقيق مصالح وأولويات الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، فإن الوعي بأدوات ومهارات قيادة حملات التأثير والضغط والمناصرة يشكل أحد أهم سياسات بناء القدرات لدى العاملين في المنظمات الأهلية.

ومن الملاحظ أن منظمات المجتمع المدني شهدت تطوراً كبيراً على صعيد الوعي بأهمية ودور حملات الضغط والمناصرة في التأثير على السياسات العامة للحكومة، من أجل تحقيق مبادئ المجتمع المدني والحكم الصالح. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تنامياً مطرداً في الوعي والمعرفة بمفاهيم حملات التعبئة والتأثير والضغط والمناصرة. وقبل تقييم تجربة منظمات المجتمع المدني المحلية في قيادة حملات التعبئة والضغط والمناصرة، لا بد من الوقوف عند مفاهيم وأدوات وآليات وأسس تخطيط وقيادة هذه الحملات:

مفاهيم حملات التعبئة والتأثير والضغط و المناصرة:

1. مفهوم حملة الضغط و المناصرة:

هي جهود جماعية لترويج قضية أو فكرة ما من خلال إقناع الأشخاص المؤثرين وذوي النفوذ من مسؤولين وصناع قرار ، علماء دين ، وغيرهم من فئات المجتمع بالقضية موضوع البحث وحثهم علي مساندتها من خلال تبنيها والدفاع عنها في القنوات والمستويات الرسمية التي يؤثر فيها.

2. الضغط والتأثير:

تعبئة وحشد المواطنين ، أو الفئة المستهدفة وبناء شبكة من التحالفات مع المؤسسات المعنية من أجل تحقيق الهدف .

أو هي : الجهد المنظم التي تبذله مجموعة من الناس للتأثير على صناع القرار لدعم قضية ما أو معارضة قضية ما من هنا يتضح أن بناء القضية وبناء التحالفات يتبعها الضغط والتأثير على صناع القرار لإحداث التغيير وقد يكون التغيير تغييراً قانونياً تمييزياً كما هو الحال بالنسبة لقانون الأسرة، أو سن تشريع جديد لتوفير الضمان الاجتماعي للنساء، أو تضمين الكوتا النسوية لقوانين الانتخابات أو تغيير في السياسات التي تتبعها السلطة التنفيذية وتعتمد في آلياتهما على الجهد الجماعي المنظم لترسيخ قضية ما أو فكرة ما .

3. حملات التعبئة :

هي مجموعات النشاطات والفعاليات التوعوية التي تسعى، أساساً، إلى توسيع دائرة الأشخاص المهتمين بقضية مجتمعية ما من خلال الحشد الجماهيري الواسع لها، عن طريق التوعية والتثقيف والإقناع. وتصبح

الحملات التعبوية ضرورية عندما تتطور قضية ما من كونها قضية فردية ضيقة الأفق إلى قضية مجتمعية واسعة تمس حياة مجموعة أو قطاع واسع من الناس، الأمر الذي يتطلب تحركاً مجتمعياً واسعاً للتأثير على الأشخاص ذوي النفوذ، لتبني القضية وإحداث التغيير المنشود. وتتطلب الحملات التعبوية جهداً جماعياً لإنجاحها، ويكون ذلك عادة من خلال عقد الندوات وورش العمل، وحلقات النقاش، والمناظرات.

4. حملات التأثير:

هو ذلك الجهد الذي تبذله مجموعة من الناس للتأثير على السياسيين لتبني قضية ما، وبشكل خاص، لدعم أو معارضة تشريع معين. إن آلية التأثير تقوم على ذلك الجهد الجماعي لتوطيد قضية أو فكرة ما و ترسيخها من خلال إقناع الأشخاص المؤثرين وذوي النفوذ من مشرعين، وسياسيين و مسؤولين، وعلماء الدين، وغيرهم بالقضية المطروحة، وحثهم على مساندتها من خلال تبنيها والدفاع عنها في القنوات والهيكل الرسمية التي يؤثرون فيها . ولتحقيق الأهداف المرجوة من خلال الإقناع والتأثير، لابد من دراسة مراكز القوى في المجتمع، والتعرف على صلاحيات واهتمامات الأشخاص ذوي النفوذ والسياسيين في المجتمع، والظروف المحيطة بهم، ومن ثم رسم خطة متكاملة وعملية تتناسب والواقع الاجتماعي الذي تعمل في إطاره، وتأخذ بعين الاعتبار جميع القضايا والاعتبارات ذات العلاقة .

5. مهارات الضغط والتعبئة:

أسلوب عمل منظم يسعى نحو تحقيق هدف معين من خلال عملية الإقناع وحسن الاتصال مع الآخرين. القدرة على ترويج وتوطيد أفكار محددة من خلال عملية الإقناع، ويستهدف بشكل خاص الأشخاص المؤثرين في مراكز

القوى لتبني تلك الأفكار ووضعها موضع التنفيذ. القدرة على التأثير على الأشخاص المؤثرين وذوي النفوذ لدعم أو معارضة قوانين وتشريعات معينة .

6. مهارات المفاوضة والضغط:

هي عبارة عن جهد جماعي نحو إثارة قضية ما، ونقل الفكرة من الفرد لتصبح قرارًا مجتمعيًا، من خلال عمل مجموعة ما بأهداف مشتركة. حشد أكبر تأييد جماهيري للقضية موضوع البحث.

7. مراحل تكوين القضية في حملة التعبئة و الضغط:

مرحلة تحديد الإشكاليات الرئيسة للحقل المحدد الذي نود العمل فيه.
مرحلة تصنيف الإشكاليات وترتيبها حسب الأولويات.
اختيار أولوية نعمل عليها.
فحص الأولوية التي اخترناها من حيث:
منطقية القضية وسمو رسالتها
وضوح و تحديد القضية
توفر الإمكانيات المادية والبشرية لدى المؤسسة
قدرة الطاقم على العمل على القضية
مدى تمثيل القضية لأولويات ومصالح الفئات المستهدفة
القدرة المؤسسة على توفير الحلفاء و وسائل الاعلام و الوصول الي صناع القرار
التغطية القانونية لموضوع وآليات تنفيذ الحملة
العقبات الأساسية التي ستواجه فعاليات الحملة

8. أدوات وآليات لا بد منها في عملية التأثير والضغط:

- تحديد الهدف.
- رفع الشعارات المناسبة.
- الإقناع والمهارات المرتبطة به.
- جمع المعلومات الكافية والإجابة على التساؤلات.
- تجنيد وسائل الأعلام.
- استخدام كافة المنابر المتوفرة لخدمة القضية.
- الحجج والحجج المضادة.

9. إجراء الدراسات وجمع المعلومات:

- معلومات إحصائية رسمية أو غير رسمية موثوقة المصدر.
- دراسات ومسوح اجتماعية حول القضية المطروحة.
- استفتاءات شعبية مساندة للقضية.
- توقيعات أو عرائض التأييد للقضية.
- حالات دراسية تعكس الأثر السلبية لظاهرة اجتماعية أو قانونية.
- شهادات حية حول التبعات الاجتماعية السلبية المرتبطة بالقضية المطروحة أو شهادات تساند القضية.
- معلومات حول نشاطات وفعاليات مختلفة ساندة للقضية المطروحة.
- مواثيق واتفاقيات دولية تدعم القضية المطروحة.
- مقولات أو تصريحات أو وثائق رسمية تدعم موقف المجموعة الضاغطة.
- أية معلومات أو وثائق أخرى تسند القضية.

10. لماذا حملات التعبئة والضغط:

- للمساهمة في عملية التغيير الاجتماعي.

للمساهمة في تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
طريقة عمل تركز على الإقناع وحسن الاتصال بالآخرين.
للمساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية حيال القضايا والتحديات التي
تواجه المجتمع المدني الذي يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون واحترام
حقوق الإنسان.

11. أسس حملات التعبئة والتأثير:

القدرة على الإقناع والتأثير.
القدرة على حسن الاتصال بالآخرين.
القدرة على التنظيم لتحقيق الهدف المنشود وتجاوز العشوائية.
القدرة على الإبداع وطرح الخطط والمشاريع بما يتلاءم والمواقع الذي
نعمل به.
الإيمان الراسخ بالقضية موضع البحث انطلاقاً من مبدأ: فاقد الشيء لا
يعطيه .

12. المبادئ الأساسية للتخطيط لحملات تعبئة:

مبدأ سيادة القانون: مثل مبدأ المساواة والعدل والإنصاف وعدم تطبيق
القانون بصورة انتقائية، بل يتساوى كافة أفراداه بغض النظر عن
موقعهم إلى حكم القانون.
• مبدأ فصل السلطات: أي فصل السلطات الثلاث القضائية،
التشريعية، التنفيذية عن بعضها البعض لضمان عدم تمركز
السلطة في يد واحدة.
• مبدأ المساواة والمحاسبة: أي خلق آلية واضحة للمحاسبة والرقابة
يحد بشكل كبير من تغليب

المصلحة الخاصة علي العامة ويقلل من إمكانية سوء استخدام السلطة من قبل أي جهة كانت.

13. آليات حملات التعبئة والضغط:

- عقد الندوات وورش العمل وحلقات النقاش والمناظرات.
- تحضير الدراسات والكتيبات التعليمية حول القضية المطروحة.
- الاستعانة بالمواد والوسائل الأيضاحية والداعمة التي تسند القضية المطروحة من ملصقات ومنشورات وغيرها من المواد التي تحمل شعارات واضحة.
- تجنيد وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية لدعم القضية المطروحة والترويج لها بجميع الطرق والأشكال الممكنة.
- الدعوة إلى القيام بنشاطات وفعاليات جماهيرية مختلفة من ضمنها جمع التأييد والمساندة للقضية المطروحة عن طريق جمع التواقيع وتحضير العرائض.

14. آليات الإقناع والتأثير:

- كتابة الرسائل والمدخلات .
- الاتصالات الهاتفية أو إرسال البرقيات .
- إجراء اللقاءات الرسمية مع الأشخاص ذوي النفوذ لشرح القضية المطروحة .
- الاستفادة من المناسبات والمنابر غير الرسمية التي تتاح لنا لقاء المسؤولين والأشخاص ذوي النفوذ.
- نسخ العلاقات الشخصية مباشرة مع الأشخاص المؤثرين، أو أولئك الذين لهم علاقة بأشخاص مؤثرين.

15. الفرق بين حملة التعبئة و حملة التوعية:

- حملة التعبئة : الهدف منها بالأساس التأثير في السياسات باتجاه مصالح القائمين عليها.
- حملة التوعية : الهدف منها نشر الوعي حول فكرة أو هدف ما على أوسع نطاق، والتوعية بشأنها في محاولة لتغيير مواقف الفئة الموجهة إليهم كوسيلة للضغط عن صناع القرار. أي أن حملة التوعية يمكن أن تعتبر أحد نشاطات حملة التعبئة .

16. تساؤلات عامة قبل التخطيط :

عند الانطلاق لأي حملة تعبئة وتأثير لابد من طرح الأسئلة التالية والإجابة عليها :

ماذا نريد؟

ما هي القضية المطروحة، وما هو الهدف أو مجموعة الأهداف المراد تحقيقها على المدى القريب، والمتوسط وبعيد المدى؟

لماذا نريد؟

الأسباب الموجبة للمطالبة بالقضية المطروحة، والإجابات المقنعة لأهمية مطالبنا . لا بد من الانطلاق من الأسس والمعايير العامة التي تحكم قضيتنا، ومن ثم نضع الهدف المنشود من حملتنا ونتسلح بعد ذلك بأكبر قدر ممكن من الحجج التي تسند قضيتنا وتدعمها .

من نستهدف؟

من الفئة أو الجهة المستهدفة؟ هل تستهدف حملتنا أعضاء المجلس التشريعي، أم مسؤولين ووزراء في السلطة التنفيذية، هل تستهدف ، مثلا

وزير العمل وزير التربية والتعليم... الخ

أم تستهدف القطاع..

العامل في الصحة، مثلاً، المنظمات غير الحكومية الصحافية... الخ. لا بد من تحديد الجهة المستهدفة والتأكد من أنها الجهة المؤثرة، فعلاً، في موازين القوى فيما يتعلق بالقضية موضوع البحث. بالإمكان أن تكون الجهة المستهدفة هي فئة محددة من المجتمع غير صانع القرار السياسي والمشرع، خاصة إذا كنا نسعى إلى شن حملة توعية مجتمعية تتوجه إلى مديري المدارس، أو واعظي الجوامع أو طلاب المدارس أو الأطفال أو فئات محددة من النساء كالعاملات، ربات البيوت...

متى؟

هل الوقت مناسب لإثارة القضية؟ أم هناك بعض المعوقات الأساسية التي ستعترضنا؟ هل تحظى القضية المطروحة بالاهتمام المطلوب في المرحلة الحالية وتأتي على سلم أولويات الفئة التي نستهدفها، أم أن القضية لن تلق آذاناً صاغية في المرحلة الحالية، و / أو تثير تناقضات وصراعات خطيرة لا يجب إثارتها في الوقت الحاضر؟ من الضروري التأكد من أن الوقت مواتٍ لطرح القضية موضع البحث، وإنها من حيث الانطلاقة تحمل في طياتها مكونات النجاح ففني كثير من الأحيان يكون عدم اختيار الوقت المناسب لطرح قضية ما سبباً رئيسياً لعدم نجاحها، وبالتالي يؤدي إلى تبعات سلبية مستقلة عنها، مثلاً، وجود معارضة شديدة لأيه محاولة جديدة تهدف إلى إعادة طرح القضية مما يعيق إنجاز الهدف لفترة زمنية قد تطول في بعض الحالات .

أين نثير القضية؟

هل تثار القضية في المجلس التشريعي، أم أن التوجه للجنة ما أو لوزير ما يخدم هدفنا بشكل أفضل؟... هل تتطلب القضية المثارة إدارة سياسية عالية مما يحتم علينا طرح قضيتنا على أعلى المستويات السياسية، كالتوجه إلى رئيس السلطة الفلسطينية، مثلاً؟ كثيراً ما تتطلب إثارة قضية ما مبادرة أو دفعة أولى من أشخاص لهم تأثير سياسي كبير لتحريكها، لذلك لا بد من فحص هذه القضية و التأكد من المستوى المطلوب لإثارته. ولتحقيق ذلك لا بد من التعرف على مراكز القوى في المجتمع ودرجة التأثير ومستوى الصلاحيات أو السلطة المتوفرة لدى جميع الأشخاص في مراكز صنع القرار السياسي. ولتسهيل ذلك لا بد أن نجهز القوائم التي تحمل العناوين وأرقام الهواتف، والفاكسات وغيرها من الأمور التي تسهل علينا الاتصال بهؤلاء الأشخاص إذا تطلب الأمر. من الضروري، أيضاً، أن نحضر المعلومات التفصيلية عن الأشخاص ذوي النفوذ وصانعي القرار السياسي، معلومات شخصية حولهم ومعلومات حول الموضوعات التي تحوز على اهتماماتهم وبرامجهم السياسية ودرجة نفوذهم، عموماً، ومدى نفوذهم المباشر وغير المباشر في إحداث التغيير... إذا ما تبنا قضيتنا.

كيف؟ ما هي الوسائل و آليات العمل التي يفضل استخدامها

لتحقيق الهدف؟

هل يتطلب الأمر إعداد مداخلة لمسؤول، أم إجراء دراسة، أو مسح اجتماعي، أم هل نحرك الإعلام لإثارة المسألة أم ندعو لمؤتمر صحفي، أم نقوم بإعداد ورش عمل حول القضية المثارة و رفع وعي فئة ما للقضية، أم أن نقوم بتحضير حالة / حالات دراسية... أم هل يتطلب الأمر القيام بأكثر من مهمة وفق جدول زمني معين؟ لابد من تحديد خطوات تنفيذ العمل و ربطها بجدول زمني.

التخطيط لحملات التعبئة:

- التدريب قبل التخطيط .
- التعلم والتعديل أثناء التخطيط.

إستراتيجية التأييد:

- الخطوة الأولى: تحديد الظروف البيئية المعمول بها.
- الخطوة الثانية: تحليل جوانب القوة والضعف في الظروف البيئية التي سيعمل بها.
- الخطوة الثالثة: تحديد وتحليل الفئة المستهدفة.
- الخطوة الرابعة: تعداد الجهات المختلفة، المؤسسات والأفراد الذين يبدون تجاوبًا مع القضية المطروحة.
- الخطوة الخامسة: الإعداد والتخطيط الجيد من خلال اعداد خطة تنفيذية للحملة.
- الخطوة السادسة: التقييم المستمر للعمل لتحسين الأداء المستقبلي.

تجنيد الحلفاء:

- عدم إهمال أي من المؤيدين أو المناصرين مهما بلغت درجة تأثيرهم.
- اختيار الوقت المناسب لطرح القضية والأسلوب المناسب لطرحها.
- استثمار العلاقات الشخصية مع الشخص المسئول سواء كان تأثيره مباشر أو غير مباشر.
- إثبات عدالة القضية وأنها قضية مجتمع هامة ولها دعم جماهيري وذلك من خلال الدراسات و الأبحاث.
- تعزيز الجوانب الإيجابية لدى الأشخاص المساندين وتقديم

- الشكر لكل من تجاوب مع القضية.
- الاحتفال بالنجاحات، يساهم في توسيع دائرة المؤيدين.
- تجنيد الإعلام:
- إعداد قوائم تضم أسماء الصحف والمجلات الرئيسية أسماء الصحفيين والإعلاميين المهتمين بالقضية.
- ترتيب لقاءات شخصية مع الصحفيين المعنيين.
- دعوة الصحفيين والإعلاميين للفعاليات المختلفة للحملة بأسلوب يشد انتباههم من أجل تغطية الحدث.
- توفير معلومات لها علاقة بالقضية وتزويد وسائل الإعلام بها بشكل منظم.
- فرز لجنة إعلامية من مجموعة التأثير والتعبئة من 3 أشخاص مثلاً لتكون الجهة التي ترد على أية تساؤلات أو استفسارات ناطق إعلامي للحملة.
- تقع المناصرة في دائرتين:
- تقوية صوت المواطنين. ويقصد بالصوت حاجات وأراء المواطنين. يعكس الصوت جانب الطلب- مجموعات المواطنين، والمجتمع المدني، والإعلام والمجموعات الخارجية الأخرى.
- زيادة استجابة الحكومة لحاجات المواطن. يقصد بالاستجابة احترام مقدمي الخدمة للتغذية الراجعة الخارجية كما تظهر من خلال التغييرات في الهيكلية والبنى الداخلية والإجراءات والعمليات. ويكمن الحل في ربط هذين المفهومين.

ما هو الدفاع ADVOCACY

التغيرات المؤثرة في السياسة والممارسة من خلال تنظيم الرأي العام والمشاركة
عن طريق التأثير على صناعات القرار والمنفذين لصالح الاهتمامات العامة
باستخدام الطرق الديمقراطية

مجموعات الضغط: تعني وجود مجموعة من الأفراد منظمين بشكل معين لهم أهداف أو مصالح مشتركة تسعى لتحقيقها من خلال التأثير على أصحاب القرار أو الحكم. وقد تكون دائمة أو مؤقتة.

الحزب السياسي: جماعة من الأفراد منظمين بشكل ما لهم أهداف مشتركة يسعى للتأثير على الحكم والوصول إليه وله صفة الاستمرار.

الحاجة: هي نقص نعمل على سده وتوفيره مثل الحاجة للغذاء ولمن هو جائع، وهي الفرق ما بين الواقع الحالي كما هو والوضع الجديد المرغوب فيه.

تأثير الحاجة: يتولد عن وجود الحاجة التوتر والرغبة في عمل شيء ما كما يتولد عن وجود الحاجة الدافعية والرغبة في إشباعها والحصول عليها باتباع سلوك لتظهر بعد ذلك حاجات أخرى جديدة من نفس النوع أو غيره.

المشكلة: هي موقف يتسم بالغموض وعدم توفر خبرة سابقة تخصه. وهناك أسلوب علمي لحل المشكلات يبدأ بالإحساس بالمشكلة وتحديدها جيداً، ووضع الفروض واختبارها واختيار البديل الأفضل حسب الإمكانيات والوقت المتاح، ومن ثم تطبيق هذا الحل والوصول إلى الهدف المنشود.

جماعة الضغط والتأييد:

هي جماعة أو منظمة تحاول، جاهدةً، التأثير على الحكومة، ولكنها لا تمتلك سلطة بها. ويمكن تكوين جماعة لتأييد قضية واحدة، والذي يكون، أحياناً، ردّاً على حدث أو تهديد واحد وقع في بعض الحالات، تدخل المبادرات المؤيدة في الأساس من جماعات التأييد، لاحقاً، ضمن النظام باعتبارها من العناصر المهمة للحياة المدنية (مثلاً، التعليم العالمي أو تنظيم الأطباء - انظر أدناه لمزيد من التفاصيل). ويمكن تشكيل جماعات تمثل مصالح واسعة النطاق لمجموعة من الأفراد بهدف إفادتهم على مدى فترة زمنية مطولة وبطرق عديدة، ومن أمثلة ذلك منظمات المستهلكين والروابط المهنية والنقابات المهنية واتحادات نقابات العمال.

الأنشطة

توجد أنواع متعددة للغاية من جماعات التأييد، وذلك بناءً على أنشطتها الأكثر وضوحاً.

- منظمات مكافحة التشهير تصدر ردوداً أو انتقادات على الإذراءات الحقيقية أو المزعومة من أي نوع (تتضمن الكلام أو العنف) الصادرة من فرد أو مجموعة ضد فئة معينة من الشعب تم تأسيس المنظمة لتمثيلها.
- المجموعات الرقابية التي يهدف تأسيسها إلى مراقبة أو تقييم الأفعال أو وسائل الإعلام من خلال منافذ متعددة، وذلك في كل من الحكومة والشركات. ويمكنها، أيضاً، إعداد قواعد بيانات بالشخصيات والمؤسسات والمنتجات والأنشطة لتقديم تغطية وتقييم لقيمة أو مدى قابلية استمرار مثل هذه الكيانات في الديموغرافيات المستهدفة.

- جماعات الضغط السياسي عبارة عن لوبي لتغيير القانون أو الإبقاء على قانون معين، وتمول الشركات الكبرى جماعات ضغط سياسي مهمة للغاية ومؤثرة على المشرعين، مثلاً، في الولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة، حيث ظهر اللوبي لأول مرة. وتمتلك بعض جماعات الضغط السياسي موارد مالية ضخمة تحت تصرفها. وينظم عمل اللوبي لإيقاف أسوأ الانتهاكات التي يمكن أن تتطور إلى فساد في الولايات المتحدة، تميز دائرة ضريبة الدخل بوضوح بين الضغط السياسي والتأييد.
- توفر صناديق الدفاع القانوني تمويلاً للدفاع القانوني عن، أو اتخاذ الإجراء القانوني ضد، الأفراد أو الجماعات ذات الصلة باهتماماتهم الخاصة أو الديموغرافيا المستهدفة. وعادةً ما يصحب ذلك تقديم واحدة من جماعات التأييد المذكورة أعلاه صديق المحكمة إذا كانت القضية المعرضة للخطر تخدم مصالح كل من صندوق الدفاع القانوني وجماعات تأييد أخرى.

الأنواع

- يمكن تصنيف المنظمات على غرار عناصر التجارة الثلاثة: أصحاب العمل والعمالين والمستهلكين.
- تمثل منظمات أصحاب الأعمال مصالح مجموعة من الشركات في نفس المجال.
 - تدعم المنظمات المهنية أو العمالية المصالح المهنية والاقتصادية لعمال مهنة أو مجال أو تجار معينة، وذلك عبر التفاعل مع الحكومة وتجهيز حملات إعلانية أو ترويجية أخرى للعامة. وستقدم مثل هذه الجماعات، أيضاً، خدمات للأعضاء، مثل

الدعم الوظيفي والتدريب والأنشطة الاجتماعية المنظمة. وتختلف هذه الأهداف عن أهداف الجهاز التنظيمي لمهنة مستقلة، الذي يمنح التراخيص ويراقب ممارستها بهدف تلبية مصالح العامة ولا تتعامل مؤسسة التأيد بشكل مباشر مع أصحاب الأعمال مثلما يفعل اتحاد نقابة العمال.

- تؤسس منظمات المستهلكين لحماية الناس من تعسف المؤسسات وتعزيز الممارسات التجارية العادلة وإنفاذ حقوق المستهلكين.

التأثير

في معظم الديمقراطيات الليبرالية، تميل جماعات التأيد إلى استخدام البيروقراطية باعتبارها قناة التواصل الرئيسية للتأثير - لأنه هنا تكمن قوة اتخاذ القرارات في الديمقراطيات الليبرالية. وتهدف جماعات الضغط هنا إلى محاولة التأثير على أحد أعضاء السلطة التشريعية لدعم قضيتهم من خلال التصويت بقرار لصالحهم في المجلس التشريعي. وعمومًا، يقتصر الوصول إلى قناة التواصل هذه على الجماعات الداخلية (المطلعة على الأسرار الداخلية)، مثل الشركات الكبرى واتحادات النقابات العمالية - هذا ومن غير المحتمل أن تتمكن الجماعات الخارجية (غير المطلعة على الأسرار الداخلية) من مقابلة الوزراء أو غيرهم من الأعضاء البيروقراطيين لمناقشة الأمور السياسية معهم. وما ينبغي استيعابه بشأن الجماعات المؤثرة على البيروقراطية هو أن "العلاقة الجوهرية هنا [في البيروقراطية] غالبًا ما تكون بين كبار البيروقراطيين ومصالح المؤسسات التجارية أو الصناعية الرائدة". وهذا يدعم الرأي القائل بأن الجماعات التي تمتلك موارد مالية ضخمة تحت تصرفها ستكون أقدر بشكل عام على التأثير على عملية اتخاذ الحكومة للقرارات. وترجع المزايا التي تختص بها المؤسسات التجارية الضخمة بشكل أساسي إلى حقيقة كونها من كبار المنتجين في اقتصاد

دولهم، وبالتالي، فإن مصالحتهم مهمة بالنسبة للحكومة؛ نظراً لأن إسهاماتهم في الاقتصاد مهمة. وفقاً لجورج مونبيوت، تعزز تأثير الشركات التجارية الكبرى نتيجة "السهولة البالغة التي تستطيع من خلالها الشركات نقل الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد العالمي وهذا يشير إلى أنه في هذا العالم المتطور باستمرار، تلعب الشركات الكبرى دوراً كبيراً في التأثير على البيروقراطية، وبالتالي، عملية اتخاذ الحكومة للقرارات.

يمكن أن تؤثر جماعات التأييد، أيضاً، في المجتمع عن طريق تشكيل ضغط سياسي. وتستطيع الجماعات التي تمتلك موارد اقتصادية ضخمة تحت تصرفها توظيف أعضاء محترفين في الضغط السياسي لمحاولة فرض تأثيرهم على المجتمع. ومن أمثلة هذه الجماعات المنظمة المدافعة عن البيئة "السلام الأخضر" (Greenpeace)؛ وتستعين منظمة السلام الأخضر (هي منظمة يزيد دخلها عن 50 مليون دولار) بالضغط السياسي لكسب الدعم السياسي لحملاتها. وتثير مشكلات بيئية بهدف ترجمتها إلى سياسات، مثل حث الحكومة على استخدام الطاقة البديلة وإعادة التدوير.

علاوة على ذلك، يمكن أن تستخدم جماعات التأييد الفرع القضائي من الحكومة في التأثير. وفي الدول حيث يستحيل على المحاكم الاعتراض على التشريعات، مثل المملكة المتحدة، تكون جماعات الضغط محدودة التأثير. ولكن، في الدول التي لديها دساتير مدونة، مثل الولايات المتحدة، يكون تأثير جماعة الضغط أكبر بكثير. على سبيل المثال، في عام 1954 مارست الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP) ضغوطاً سياسية على مجلس توبيكا للتعليم، حيث جادلت بأن التفرقة في التعليم بناءً على العرق ليست أمراً دستورياً. ونتيجة الضغط الجماعي من الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، قضت المحكمة العليا، بالإجماع، بأن التفرقة العنصرية في التعليم ليست دستورية بالفعل، وأن مثل هذه الممارسات

محظورة. وهذا مثال حديث على كيفية تأثير جماعات الضغط على الفرع القضائي في الحكومة.

يمكن أن تؤثر جماعات التأييد، أيضاً، على الأحزاب السياسية. والطريقة الرئيسية التي تتبناها الجماعات للقيام بذلك هو من خلال تمويل الحملات الانتخابية. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، كثيراً ما تمويل الحملات الانتخابية لأحزاب المحافظين من الشركات الكبرى، حيث تعكس العديد من حملات هذه الأحزاب مصالح الشركات. كذلك، كانت حملة إعادة انتخاب جورج دبليو بوش، في عام 2004، أعلى حملة انتخابية في تاريخ أمريكا، وكانت ممولة بشكل أساسي من الشركات الكبرى والمصالح الصناعية التي مثلتها إدارة بوش في الحكومة. وبالعكس، كثيراً ما تمويل الأحزاب اليسارية من الاتحادات العمالية المنظمة - عند تأسيس حزب العمل لأول مرة، كان ممولاً في الغالب من اتحادات النقابات العمالية. وفي الواقع، كثيراً ما يكون تأسيس الأحزاب السياسية ناتجاً عن ضغط جماعي، مثلاً، تأسيس حزب العمل في المملكة المتحدة نتيجة حركة اتحاد نقابة العمال الجديدة التي مارست ضغطاً سياسياً من أجل حقوق العمال.

جماعات الضغط تعمل على كسب الرأي العام وحشد التأييد واستخدام وسائل الإعلام وحرية الرأي والتعبير لتؤثر على صناعات القرار لحل مشكلة ما والحصول على منجزات ومكاسب.

بعض سلبيات جماعات الضغط:

- تحقيق مصالح فئوية قد تتعارض مع المصالح العامة.
- الولاء المطلق للجماعة على حساب الولاء للدولة.
- الصراعات الاجتماعية والدينية والاقتصادية.
- الحروب .

- استخدام بعض الأساليب غير القانونية وغير الشرعية.
- استخدام العنف، أحياناً.
- جعل المصالح الفئوية مقدمة على المسلحة العامة وسوء استخدام النفوذ والتأثير.

بعض إيجابيات جماعة الضغط:

- التأثير على الحكومة لحل بعض المشكلات.
- توزيع الثروة القومية بشكل عادل.
- الاهتمام بالفئات المهمشة والمناطق المهمشة.
- التوعية والرأي العام.
- تساعد على إتباع النزاهة والشفافية.
- نشر المعلومات.
- تساعد على إصدار القوانين (جماعات الخضر-جماعة البيئة).
- تساعد على الرقابة والمساءلة وتفعيل القوانين وحماية البيئة وحقوق المهمشين وتعزيز الديمقراطية والمشاركة وبناء المجتمع المدني.
- حسن استخدام وسائل الإعلام التي تناسب المشكلة المطروحة وأهميتها واتساع الجمهور المهتم بها.

بعض طرق الاتصال التي تستخدمها جماعات الضغط :

- الوسائل المباشرة : مثل (اللقاءات - الزيارات - التلفزيون - الأقارب - الاحتفالات - المؤتمرات المتخصصة لبحث مشكلة ما) .
- الوسائل الغير مباشرة : مثل (الصحافة - المناسبات العامة - الرسائل - الانترنت - الأقارب) .

بعض تكتيكات الضغط والتأثير :

- التمثيل المباشر في البرلمان.
- وسائل الإعلام.
- نشر الإحصائيات والصور.
- المظاهرات – الاعتصامات.
- الدعاية و نشر المعلومات.
- المساندة في الحملات الانتخابية.
- العنف.
- العلاقة مع الأحزاب.

كيف تكون جماعات الضغط فاعلة:

- امتلاك المال والاقتصاد- ووسائل الإعلام - والقدرة على التنظيم
- وضم الأنصار- عدالة المشكلة وإنسانيتها وعدد المؤيدين وذوي الاهتمام.

بعض ضمانات تكوين جماعات ضغط نزيهة

- الثقافة السائدة.
- المبادئ والقيم الاجتماعية والدينية والإنسانية التي تحملها.
- القانون والمحاسبة واستقلال القضاء.
- توافق المصالح – الأهداف – الاهتمامات.
- تطبيق القوانين والمساءلة والمشاركة المجتمعية الواعية والرأي العام المستنير.

مساوئ جماعات الضغط في بلادنا:

- التبعية للأحزاب.
- استغلال مصالح وحاجات الناس الأولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية.
- البعض امتهن العمل في جماعات الضغط
- التضليل والخداع وسوء استخدام وسائل الإعلام والتعبير في غياب المحاسبة والمساءلة.

كيف تكون جماعة الضغط فاعلة:

- توزيع الأدوار والتخصصات وتحديد الاحتياجات والأولويات.
- تحديد وتعريف المشكلة بشكل واضح: واختيار مشكلات يمكن حلها ضمن الزمن والإمكانيات المتاحة في حينها .
- استخدام لغة الأرقام والإحصائيات والصور.
- وجود جدول زمني للعمل من يفعل ماذا.
- العمل على كسب المؤيدين والأنصار
- إجادة استخدام مهارات الاتصال والتواصل ووسائل الإعلام وأسلوب الحوار البناء.

ويجب أن تقوم جماعة الضغط الناجحة والفاعلة بعمل خطة زمنية يتم فيها توزيع الأدوار وتحديد الإمكانيات اللازمة و الفئة المستهدفة والأنشطة التي سيتم تنفيذها ومن سيقوم بكل مهمة والبدايل المتاحة كلما كانت الخطة جيدة والتنفيذ جيد أصبح من الممكن انجاز الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة وأقل جهد وأقصر وقت ممكن.

اللوبى:

- جماعة تسعى للتأثير على صناع القرار والمشرعين في السلطتين التشريعية والتنفيذية لمساندة تشريع قانون معين أو رفضه.

أسس تكوين جماعات الضغط :

- القيم والاتجاهات.
- الثقافة المشتركة وتدعيمها.
- توزيع الأدوار وخطة عمل جيدة.
- الحماس والدافعية للعمل والإيمان بما يتم تعلمه.
- أهداف مشتركة.
- القائد المؤثر .
- الاتصال والتواصل.
- هيكل تنظيمي واضح.

التخطيط لإستراتيجية مناصرة:

يجب أن تشمل إستراتيجية المناصرة العناصر التالية:

• فهم والتأثير على أصحاب المصلحة

تتطلب المناصرة الفعالة فهمًا جيدًا وواضحًا لأصحاب المصلحة المهمين، ولدى تأثيرهم وأهميتهم. هناك أداتان يمكن أن تساعد في هذا، وهما:

مصفوفة أصحاب المصلحة The Stakeholder Matrix

مصفوفة الأثر The Impact Matrix

إن المؤسسات الرائدة التي استخدمت واحدة أو أكثر من هذه الأدوات وجدتتها مفيدة لوضوح الفئة المستهدفة ولفهم الأثر المحتمل لنشاطات المناصرة.

مصفوفة أصحاب المصلحة : The Stakeholder Matrix

- تتطلب هذه الأداة تحديد أصحاب المصلحة لبطاقة رأي المواطن، واهتماماتهم وتقييم إذا ما كانت الأفعال المقترحة تدعم أو تتحدى اهتمامات أصحاب المصلحة.
- يعدّ القيام بتحليل أصحاب المصلحة خطوة أساسية في إستراتيجية استخدام نتائج مسح بطاقة رأي المواطن. وكخطوة أولى، يتم بناء مصفوفة أصحاب المصلحة بطريقة تحدد أصحاب المصلحة في بطاقة رأي المواطن واهتماماتهم وتقييم إذا ما كانت الأفعال المقترحة تدعم أو تتحدى اهتماماتهم. وفيما يلي مثال مقتبس من تمرين سابق لبطاقة رأي المواطن. - (إشارة سالب (-) تشير إلى أن الفعل المقترح سيدعم اهتماما، إشارة سالب (-) تشير إلى أن الفعل المقترح سيقلى تحديا او رفضا، وتشير (?) إلى عدم التحقق من الاستجابة.

مصفوفة الأثر : The Impact Matrix

تنطوي هذه الأداة على تصنيف أصحاب المصلحة من حيث مستوى الأهمية والتأثير، من أجل توضيح من هو الذي يجب عليك استهدافه لإحداث الأثر الأكبر.

- تحديد الحوافز الحيوية: هناك عدد من الحوافز التي يمكن أن توفر نقاط انطلاق الفعاليات المتصلة بتقديم الخدمات (مزودو الخدمات، السلطات الحكومية العليا، ومؤسسات المجتمع المدني) والاستفادة من نتائج بطاقة رأي المواطن لإجراء تحسينات في الخدمات.

مزودو الخدمات:

- بما أن المؤسسة هي المسؤولة عن تزويد الخدمة، فإن مزود الخدمة هو الشخص الرئيس في أي خطة لتحسين الخدمة، سواء كانت التحسينات المطلوبة تشمل تحسين جودة المنتج (مثل توفير تيار كهربائي أكثر استقراراً و مياه أنظف) أو إعادة تصميم نظام الفاتورة، فإن على مزود الخدمة تغيير الإجراءات والعمليات.

الجمهور المستهدف للمناصرة :

- السكان
- الحكومة
- الممولون / مقدمو الدعم.
- منظمات المجتمع المدني (الإقليمية والوطنية).
- الصحافة المطبوعة، الراديو والتلفاز (الإقليمي والوطني).

التخطيط من أجل تحسين الخدمات

يتمثل التحدي الرئيس قبل أن تقوم أي وكالة خدمة عامة بإجراء مسح لبطاقة رأي المواطن في كيفية الانتقال من الأعراض للإصلاحات. وتصف الخطوات التالية طريقة اختبار لضمان الملكية المؤسسية والالتزام بفحص نتائج بطاقة رأي المواطن كمؤشرات تشخيصية واستخدامها لخلق إجماع مؤسسي لتحديد الاستجابات والإصلاحات.

الخطوة 1: من الأعراض للتشخيص

هناك نقطة بداية جيدة لتصميم إجراءات الإصلاح وهو الاستيطان

الجماعي داخل المؤسسات لفحص المؤشرات والنتائج الرئيسية التي تقدمها بطاقة رأي المواطن لتشخيص الأعراض. وعند استخدام المقياس الطبي، نجد أن الطيبة تقوم بإجراء فحص لضغط دم المريض ودرجة حرارته من أجل تشخيص المرض. ثم إنها تستخدم نتائج الاختبار لعمل تشخيص متخصص لحالة المريض. ويعتمد العلاج الذي تصفه للمريض على نتائج التشخيص. وهي ستعتمد خيارات وجرعات دوائية مختلفة قبل أن تقر وصفتها الطبية. وبالمثل، فإن المعلومات التي تقدمها بطاقة رأي المواطن يمكن أن تكون أداة مفيدة للتشخيص، ومنطلقاً لمزيد من التحقيقات في المشاكل التي تم تحديدها في تصنيف الخدمة.

الخطوة 2: من التشخيص إلى الإصلاحات

يمكن أن تشمل الخطوة التالية إيجاد إجراءات قابلة للتنفيذ (والأسباب الكامنة وراءها). عند هذه النقطة، قد يكون من المفيد تحديد قيود البلدية أمام محاولات الإصلاح. يمكن أيضاً وضع جداول زمنية لإعطاء أولوية لإجراءات الإصلاح وضمان الالتزام بالتنفيذ.

الجدول 2: من التشخيص إلى الإصلاحات				
الجدول الزمني	المخاطر/ العوائق المتوقعة	الإجراءات المقترحة	الأسباب المحتملة (التشخيص)	النتائج الرئيسية (الأعراض)

الخطوة 3: إيجاد إجماع بشأن الإصلاحات

تنطوي المرحلة الثالثة والأخيرة على إيجاد إجماع تنظيمي على نطاق أوسع بشأن الالتزامات التي تم تحديدها. ويشمل ذلك تقديم العلاقة المقترحة مع الجمهور

لحشد دعم والتزام. في هذه المرحلة، كيف تكون منفتحًا ومتقبلًا للأفكار الجديدة؟

الجدول 3: إيجاد إجماع بشأن الإصلاحات				
النتائج الرئيسية	الإجراءات المقترحة	ملاحظات بشأن الإجراءات المقترحة	أفكار أخرى قابلة للتنفيذ	الموارد المطلوبة

بناء وعي بشأن قضايا جماعية ذات أهمية

يمكن استخدام نتائج بطاقة رأي المواطن لنقل التركيز من قضايا الاهتمام الفردية إلى قضايا الاهتمام الجماعية. التشراك المعلن لهذه المعلومات - أي نشر نتائج محددة لزيادة الوعي على نطاق واسع حول المشاكل المتعلقة بالخدمة - هو امتداد طبيعي لنشر نتائج بطاقة رأي المواطن الشاملة والأولية. إن الأبطال المحليين - الأفراد داخل وخارج الحكومة الداعمين للإصلاح - يمكن أن يتم تحديدهم من خلال هذه الجهود. بعض الإجراءات على زيادة الوعي تشمل: الحملات الإعلامية، والبرامج الإذاعية المجتمعية، والبيوت المفتوحة، وحلقات العمل المشتركة بين الوكالات والحملات / الجهود الرامية إلى تعزيز المواطنة الصالحة.

الضغط للتأثير على السياسات والتخطيط

توفر نتائج بطاقة رأي المواطن قاعدة بيانات موثوقة من المعلومات التي يمكن أن يستخدمها المواطن للضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات والتخطيط. لإحداث تغيير فعال، فإن تحديد انتقادات المجتمع المدني أو المستفيدين من خدمات الدوائر ذوي الاتصال والمهارة لتوليد ضغط خارجي، يصبح مهمًا للغاية. أمثلة على جهود لإحداث الضغط:

لقاءات بين مجموعات من المواطنين وقيادة مقدمي الخدمات والضغط على

الممثلين المنتخبين من خلال رسائل واجتماعات وجهود أخرى منظمة للعمل في مجالات محددة للإصلاح.

الرصد والتقييم

يمكن استخدام نتائج بطاقة رأي المواطن لرصد مجموعة من جوانب الخدمة (الاستخدام، والاعتمادية والفساد)، ونوعية الموظفين وتقديم الخدمات، عمومًا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد بطاقات المواطن تقييم برامج محددة، وتتبع التغيرات في جودة الخدمة على مر الزمن. ينبغي أن تحدد استخدامات بطاقة رأي المواطن في البداية في حين يحدد نطاق شكل بطاقة رأي المواطن والخطوات اللاحقة في منهجية المسح. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة أنواع من الإجراءات التي يمكن أن تعمل من أجل زيادة الحياد، وحجم وسرعة الاستجابة لمقدمي الخدمات.

التخطيط التشاركي

إن نتائج بطاقة رأي المواطن تعمل على إنشاء آلية طبيعية للجمع بين أصحاب المصلحة، معًا، لزيادة مشاركة المواطنين في التخطيط على المستوى المحلي وعملية صنع القرار. هناك العديد من المنتديات المواتية لزيادة مشاركة المواطنين في عملية التخطيط. على سبيل المثال، شارك المواطنون في تحليل الميزانية وكذلك في لجنة التخطيط في مخصصات الميزانية.

مشاورات بشأن احتياجات المواطنين

الاجتماعات العامة والمشاورات لمرة واحدة تتيح التواصل بين المواطنين ومقدمي الخدمات وأصحاب المصالح الآخرين لمناقشة احتياجات المواطنين. في المشاورة، ربما تكون المرة الأولى التي ينخرط فيها السكان المحليون والمسؤولون الحكوميون

مع مقدمي الخدمات لمناقشة المشاكل الرئيسية، معاً، وإيجاد الحلول. ويبقى التحدي خلال هذه اللقاءات في إبقاء التركيز على القضايا ذات الاهتمام الجماعي. الميسر القوي يمكن أن يكون مفيداً في توجيه المحادثة. يمكن أن تركز الاجتماعات على خدمة واحدة أو الجمع بين الخدمات ذات الصلة مع الاهتمامات المتداخلة.

خلق حوافز وعقوبات وضوابط ضمن تقديم الخدمة

وراء الخلفية الخدماتية يوجد نظام من الحوافز والعقوبات والإجراءات التي تشكل واجهة العمليات. تقديم حوافز، مثل ربط رضا المواطن بمؤشرات الأداء لموظفي القطاع العام من أنه يزيد من احتمالية استجابة الموظفين لحاجة المواطنين. مع الحوافز يصبح الهدف ربط تصور الزبون أو المواطن بتقييم أداء هؤلاء المنخرطين في تزويد الخدم. على وجه الخصوص، ينبغي بذل الجهود لتحديد ودعم مناصري الإصلاح من خلال الدورات التدريبية والجوائز والبرامج القيادية. في الوقت ذاته فرض عقوبات أو تأنيب الأداء الضعيف، المتورطين في الرشاوى أو الأداء الضعيف في ما يخص غيرها- خلق ثقافة بحيث يقدر الأداء الجيد ويعاقب كل من يحط من قدرها. في ولاية هندية من ولاية مهاراشترا، يجري تطبيق نظام بطاقة رأي المواطنة على مستوى باناشايات. بناء على ردود فعل المستفيدين من تقديم الخدمات العامة، سوف يتم تصنيف هذه الباناشايات وإعطائها مخصصاً من التمويل الحكومي.

تغيير رونق الخدمة والثقافة التنظيمية

في جوهر أي نمط قائم لتوفير الخدمة هناك روح وثقافة وكالة الخدمات. العمل على تغيير هذه الثقافة لخدمة المواطنين بشكل أفضل يشكل تحدياً رئيساً. ويمكن للدورات التدريبية للموظفين، والجوائز، وبرامج القيادة والتغيرات في الحوافز والعقوبات (على النحو المذكور في البند السابق) أن تساعد على تغيير

نمط استجابة مقدم الخدمة. نذكر أن التغيير المنسق هو أمر مطلوب على كافة مستويات المنظمة، عمودياً وأفقياً.

زيادة التسهيلات

جنباً إلى جنب إلى توفير مساحة للتخطيط التشاركي ومساحات أخرى للمواطنين للتأثير على الحكومة، يحتاج المواطنون، في كثير من الأحيان، إلى أن تتاح لهم فرصة موثوق بها لتوجيه أسئلة إلى مقدمي الخدمات. إيجاد السبل الموثوق بها التي تتيح للمواطنين الوصول إلى مقدمي الخدمات، لإكمال المعاملات الروتينية والإجابة على الاستفسارات الأساسية- من شأنه أن يزيد بشكل كبير من إمكانية التواصل بين المستخدم ومزود الخدمات.

- لا بد من تكييف أنشطة ما بعد المسح مع الظروف المحلية. في حين أن هذه الوحدة تعرض المفاهيم والجهود المهمة لتحسين الخدمات، إلا أنه لا يمكنها عرض نموذج ملائم لظروفك المحلية. يتمثل التحدي الخاص بك باستخدام الأدوات المفاهيمية والعملية في هذه الوحدة لوضع خطة تطبق على الاحتياجات المحلية.
- تصنف الدعوات ذات الصلة ببطاقة رأي المواطن إلى فئتين: تعزيز صوت المواطن أو زيادة استجابة الحكومة لحاجات المواطنين. تهدف العديد من الأنشطة التي تمت مناقشتها في هذا الوحدة في نفس الوقت لتحسين كل من صوت المواطنين والقدرة على الاستجابة. يمكن للمؤسسة الرائدة وأصحاب المصلحة الآخرين سواء داخل أو خارج الحكومة استخدام هذه الأساليب.
- إضفاء الطابع المؤسسي على مراكز التأهيل المجتمعي يخلق أساساً لبناء تنظيم خارجي للضغط على مقدمي الخدمات لتحسين تقديم الخدمات. ومع ذلك، إضفاء الطابع المؤسسي يتطلب التزاماً طويلاً الأجل من احد المؤيدين المحليين.

اشراك وسائل الإعلام في جهود المناصرة:

اشراك وسائل الإعلام من الركائز الأساسية في جهود المناصرة. و يمكن، مثلاً، للمناصرين أن يستخدموا وسائل الإعلام المحلية و الدولية لنقد أداء الحكومة و تسليط ضغوط عليها حتى تستجيب لمبادرات الإصلاح، بما أنّ الحكومات حساسة، عادةً، لما يقال عنها. ويمكن من خلال وسائل الإعلام المحلية و الدولية أن يتم حشد الدعم عبر إثارة الحوارات و النقاشات العامة. فكيف يمكن لنا استخدام قوة الإعلام الاستخدام الأمثل لتقوية أثر جهود المناصرة قدر الإمكان؟

كيف يمكننا أن نعرف توقيت اشراك وسائل الإعلام المحلية في جهود المناصرة عبر إثارة النقاشات العامة و حشد الدعم؟

- استشر بقية مكونات المجتمع المدني بخصوص مبادرة الإصلاح و تبادل معها المعلومات قبل نقل المسألة إلى وسائل الإعلام. من المهم إعداد عدد من الرسائل التي يريد المجتمع المدني تبليغها قبل تقديمها لوسائل الإعلام.
- احتفظ ببيانات الاتصال الخاصة بالصحفيين و احرص على تحديثها باستمرار. إذا لم تستطع الحصول على بيانات لصحفيين يمكنك التعويل على خدمات شركة علاقات عامة التي تقوم بتوزيع البيانات الصحفية و المعطيات المهمة للصحفيين ووكالات الأخبار.
- ينبغي الحرص على معرفة الصحف و وسائل الإعلام التي يتابعها صناع القرار ذوي العلاقة.
- زوّد وسائل الإعلام بالمعلومات الصحيحة قبل أن تبحث بنفسها عنها فتنتشر معلومات زائفة. فإنّ تشريك وسائل الإعلام مبكراً في جهود المناصرة يمنع تسرب معلومات خاطئة عن مشاغل

المجتمع المدني و مواقفه للحكومات و الدبلوماسيين و الأطراف المانحة.

- انتبه للمخاطب! فقد تغير وسائل الإعلام تصريحاتك أو قد تدلي بمعلومات خاطئة عنك.
- لا تركز استراتيجيات المناصرة على وسائل الإعلام فحسب. وللحصول على تغطية إعلامية، قد تحتاج، أحياناً، إلى اتخاذ مواقف سياسية قوية و مثيرة. ومع ذلك، ربما قد يتعين عليك تجنب المواقف المتطرفة، التي قد يكون مفعولها عكسياً.

استخدام وسائل الإعلام الحديثة و غيرها من التكنولوجيات في جهود المناصرة:

- قم بإحداث موقع وab خاص بحملتك بحيث تتمكن من نشر المعلومات الجديدة و المواد الإعلامية و غير ذلك من الموارد، مثل نص القوانين الراهنة و مشاريع القوانين، والتحليلات الخاصة بها، و أبحاث مقارنة.
- استخدم الشبكات الاجتماعية، مثل فيسبوك وتويتر، لاستقطاب الاهتمام و نشر المعطيات الجديدة. ونظراً لاعتماد وسائل الإعلام الدولية على المعلومات الموجودة في المواقع الاجتماعية، فإن استخدام تلك الشبكات أصبح وسيلة من وسائل الاتصال المهمة.
- استخدم المدونات الإعلامية الدولية لإيصال حملتك إلى مسامع العالم.
- استخدم الأشرطة المرئية و الصور المتحركة للربط بين القضايا السياسية و المشاغل اليومية لعامة الناس.

إرشادات لإنجاح الحملة الإعلامية:

1. التغطية الإعلامية الجيدة تبدأ بقائمة العناوين البريدية وعناوين الفاكس للاعلاميين. "هناك، دائماً، القليل من التغيير. أبقى قائمة العناوين مواكبة للتغيرات التي تحصل".
2. "من المهم أن تكون لديك قائمة نظامية للاتصالات. من هذه القائمة احصر قائمة اساسية تتضمن اسماء الذين يحصلون دائماً على بيانك الصحفي".
3. احصر بيانك الصحفي ضمن صفحة واحدة. "صفحتان يمكن أن تزعجهن".
4. اكتب عناوين رئيسة جيدة. "اجعلها مثيرة لافته للانتباه".
5. اكتب عنواناً فرعياً في بيانك الصحفي. "هناك دليل قوي على أن العنوان الفرعي أو الثانوي سوف يشجع القارئ على قراءة الفقرة الأولى من البيان".
6. اكتب عن الاخبار العاجلة. "ركز على العناوين الرئيسية، ما يبدو مثيراً بالنسبة لك، قد لا يكون كذلك بالنسبة للآخرين، لكن الخبر هو الذي يكون مثيراً دائماً".
7. لا تتصل بالصحفيين متأخراً بعد الظهر. "حاول أن تتصل بالمراسلين في الصباح قبل الساعة الواحدة او الثانية ظهرًا. عند الساعة الرابعة والنصف أو الخامسة، فإنهم سيكونون قد وصلوا الموعد النهائي".
8. أرسل البيان الصحفي بشكل منتظم. "إذا لم يكن هناك اتصال ثابت فسوف ينسونك تمامًا. الاتصال المنتظم هو مهم".
9. حاول أن تصوغ بيانك الصحفي كقصص الرعب. "هذا ما يجعل

- الصحف تباع، وهذا هو ما يحصل على تصنيف التلفزيون".
10. ضع وجهها انسانيًا على قصتك. "لا شيء يمكنه أن يوصل الفكرة كالوجه النسائي. يجب أن تكون لديك حقائق وأرقام وإحصاءات. لكنّ مظهرك ووجهك الإنساني سيكون ورقتك الراححة لإثبات ما تريد".
11. حاول أن (تمركز) قصتك. "يجب أن تعطي أمثلة حول كيف أنّ قضيتك سوف تؤثر بجيرانك و مجتمعتك. الكثير من الصحف الصغيرة تأخذ فقط القصص من زاوية مركزية.
12. تجنب أن تكون مقيد الذهن. "نحن نعتقد أن ما هو مهم بالنسبة لنا هو مهم بالنسبة لطبقات الناس". لا تكن كذلك.
13. أوصل رسالتك إلى مصادر إعلامية متعاقبة كالمحطات الاذاعية. لا يوجد ما يمكنه الوصول إلى الناس مثل الراديو. لذلك، لا يوجد شيء يستطيع إيصال رسالتك إلى الناس مثله.
14. "طور باستمرار تمارينك للقاء الصحفي " حسب قواعد خاصة لكي تظهر للإعلام بأنك، دائمًا، تستحق أن يتصلوا بك.
15. كن مبدعًا. "كلما كنت مبدعًا أكثر، كلما كانت وسائل الإعلام أن تكون على اتصال بك".
16. كن حاضرًا وممكن الوصول اليك، دائمًا. "هذا يتجاوز كل شيء آخر. لا يمكنني أن أوكد هذا بصورة كافية. حين أريد معلومات فيني اريدها الآن". هذا ما تقوله وسائل الاعلام.
17. كن صريحًا. "إذا لم تكن كذلك في أحد المرات، فإن المراسل سوف لن يثق بك مرة أخرى أبدًا. إذا كسرت الثقة معه مرة ما، فلن يمكنك أن تعيدها. اذا لم تعرف الإجابة على سؤاله، فأخبره بذلك.

18. كن ودودًا . هذا سيساعدك إلى حد بعيد.
19. خذ هذه النصيحة "أصغ إلى ما يقوله الإعلاميون عن طبيعة عملهم" .
20. انتبه إلى من ستصل رسالتك إليه عبر الاعلام. " عليك معرفة من هم الذين يمكن أن تصل رسالتك اليهم، افهم الخيارات المتنوعة للتغطية الاعلامية"
21. كن متجددًا باستمرار «حيث أن الناس، دائمًا، يتطلعون لأشخاص حيويين يتحدثون إليهم.
22. كن سباقًا، دائمًا، في استكشافك للميول والنزعات " اذكر لنا امثلة قوية، مثلًا: إذا حدث شيئان، معًا، فهذا ربما مصادفة، أما إذا حدث أكثر من ثلاث مرات، فمعناه أن هنالك أمرًا ما".
23. ضع أسماء الصحفيين المميزين لديك على جميع أجهزة الفاكس " فمثلًا، صحيفة اليوم الأمريكية تحصل على لأكثر من 1000 صفحة من المواد الاخبارية كل يوم" وإن الفاكسات التي لا تحمل اسماء المرسلين سوف تهمل كليًا.
24. إذا تركت رسالة على الهاتف الآلي، فاجعلها مختصرة قدر الامكان.
25. إذا أرسلت خبراً إلى إحدى وسائل الإعلام بواسطة البريد بدل الفاكس، فحاول أن تكتب العنوان باليد على الظرف. " الكثير من الناس يقولون إن هنالك رغبة أكبر لديهم لقراءة البريد المعنون بخط اليد".
26. أعطِ للأحرين رقم هاتفك المنزلي حيث إنهم يقولون، أحياناً، "إذا كان لديك خط هاتف منزلي، فأعطنا الرقم"، لكي يبقى هنالك اتصال بعد ساعات الدوام.
27. لا تتصل، أبداً، بالمراسل بعد الساعة الرابعة صباحاً، " حيث أنها تعتبر

آخر موعد لإنجاز العمل".

28. لا ترسل مجموعة أخبار غير مطلوبة. إذ أن "الأخبار الخيالية و غير المطلوبة سوف ترمى في سلة المهملات".

29. لا تهمل الرد على مكالمات الصحفيين. "إذا أنا اتصلت بك، مثلًا، فبإمكانك أن تفترض أنني بحاجة إليك الآن"، فكن على اتصال مباشر معهم.

30. إذا أبقيت هاتفك على البريد الصوتي، فتكلم عند التسجيل بوضوح و بهدوء.

31. في الحالات التي تريد فيها أن تكون في مقابلة تلفزيونية، فعليك أن تعطيم إشعارًا مسبقًا، ولكن لا تتبالغ في المطالبة، "قد يكون شيئًا جيدًا! أن تتصل بهم يوم الاثنين إذا كنت تريد المقابلة يوم الخميس أو الجمعة".

32. إذا أردت أن تكون ملحقًا فافعل ذلك بلطف، "أي، إذا لم يردوا عليك، فاتصل مرة أخرى، ففي بعض الأحيان، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكنك فيها أن تجعلهم يتذكروك هي أن تتصل بهم مرتين أو ثلاث".

33. الأخبار المنقولة بالفاكس تبقى، دائمًا، أفضل من التي تكون عبر البريد الإلكتروني، حيث لا يوجد الكثيرين ممن يعتمدون على البريد الإلكتروني لنقل الاخبار، والكثير من الإعلام يقولون "إننا لا نستلم الاخبار القادمة بالبريد".

34. حين تريد أن تتصل بمراسل، فإن أول سؤال يجب أن تسأله هو "هل هذا وقت مناسب للحديث؟".

35. حين تكون في حديث في الإذاعة، فيجب أن تكون ممتعًا و مثيرًا. "نريد

أشخاصاً من ذلك النوع الذي يجعل الناس يقولون بعد الاستماع إليه: "هل سمعت الحديث الذي نقلته الإذاعة هذا اليوم؟".

36. حاول أن تشدد انتباه الناس منذ أول جملة في لقاءك. "إذا لم تستطع ذلك في أول جملة، فحاول أن تفعل ذلك في الجملة الثانية".

مصادر فيديو:

http://www.defendingcivilsociety.org/ar/index.php/chapter_content/actor/2

<http://player.vimeo.com/video/39003560?autoplay=1>

المراجع:

<http://www.defendingcivilsociety.org/index.html>

http://www.defendingcivilsociety.org/ar/index.php/chapter_main/main/resources

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%B6%D8%BA%D8%B7

دليل حشد المناصرين والضغط فضل سليمان

دليل حقوق الطفل أعده باتريك جيرى، المنسق القانوني لشبكة معلومات حقوق الطفل (كرين).

